الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

التقرير السنوي لسنة 2024

الجزء الأول : نشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية على تنفيذ الميزانيات العمومية

سبتمبر 2025

الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

التقرير السنوي لسنة 2024

2024

التقرير السنوي لسنة 2024

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

التقرير السنوي لسنة 2024

الجزء الثاني : التقرير التأليفي للأعمال الرقابية

سبتمبر 2025

الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

التقرير السنوي لسنة 2024

التقرير السنوي لسنة 2024

الجمهورية التونسية

رئاسة الجمهورية

الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

التقرير السنوي لسنة 2024

الجزء الأوّل: نشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

على تنفيذ الميزانيات العمومية

سبتمبر 2025

الفهرس العام

كلمة رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

فريق قيادة إعداد التقرير

المقدمة

الجزء الأول

المحور الأول: إحصائيات نشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2024

المحور الثاني: إحصائيات تنفيذ الميزانيات العمومية لسنة 2024

المحور الثالث: إحصائيات الصفقات العمومية بالوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات المحليّة لسنة 2024

المحور الرابع: اليقظة القانونية والترتيبيّة

المحور الخامس: متابعة مآل بعض التوصيات الواردة بالتقارير السابقة

الجزء الثاني

المحور الأول: متابعة وتقييم الإخلالات المسجلة بعنوان تصرف سنة 2024

المحور الثاني: مخرجات مهمات التفقّد والتقييم والتدقيق المنجزة في سنة 2024

المحور الثالث: تعيين المصمّمين ومكاتب الدراسات في إطار مشاريع البنايات المدنيّة

المحور الرابع: تقييم التصرّف في نفقات الإعاشة بديوان الخدمات المدرسية

المحور الخامس: تقييم التصرف في بعض المنح المسندة لأعوان وزارة الصحّة

المحور السادس: تقييم التصرف في المهمّات بالخارج

المحور السابع: تقييم التصرف في اعتمادات دعم المهرجانات الثقافية

المحور الثامن: تشخيص أسباب تعطّل المشاريع العمومية

المحور التاسع: تقييم التصرف في اعتمادات صندوق تشجيع الإبداع الأدبي والفنّي

فهرس الجزء الأول

كلمة رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية 05

فريق قيادة إعداد التقرير 10

الاسناد الفني 10

المقدمة **11**

المحور الأول: إحصائيات نشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2024 ..... **12**

المحور الثاني: إحصائيات تنفيذ الميزانيات العمومية لسنة 2024 ..... **42**

المحور الثالث: إحصائيات الصفقات العمومية بالوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات المحليّة لسنة 2024 ..... **72**

المحور الرابع: اليقظة القانونية والترتيبيّة **94**

المحور الخامس: متابعة مآل بعض التوصيات الواردة بالتقارير السابقة **105**

كلمة السيّدة رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

بسم الله الرحمان الرحيم

أودّ في البداية أن أذكّر بالدور المحوري الذي تضطلع به الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية في إطار ممارستها لأعمالها الرقابيّة على الصعيدين المركزي والجهوي من أجل معاضدة مجهودات المتصرفين العموميين لضمان إنجاز المشاريع العموميّة وحوكمة الإنفاق العمومي في كنف التقيّد التام بتطبيق القانون ومساندة الهياكل المتصرفة والنّهوض بملاءمة عمليات الرقابة لجودة أنظمة الرقابة الداخليّة وخاصّة أنظمة إدارة المخاطر.

وإنطلاقا من قاعدة "الوقاية خير من العلاج" فإن الرقابة المسبقة كخط أول لمكافحة الفساد تمثل ركيزة ضرورية للرقابة الإدارية بما يساعد على تفادي الإخلالات والتقليص من المخاطر وترشيد النفقات.

وحيث أنّ ممارسة هذا الهيكل الرقابي الذي راكم خبرة لا يستهان بها في مجال الرقابة على التصرف في المال العام يجب أن توائم متطلبات التصرف المالي الحديث وخاصة من حيث المرونة في التحرك والسرعة في الإنجاز فقد تم التأكيد في ممارسته لمهامه على ضرورة المراوحة بين الرقابة المسبقة واللاحقة طبقا لخارطة مخاطر وبما يتلاءم مع المعايير الدّولية للرقابة والتّدقيق.

وتأسيسا على ذلك يجدر التنويه بأنّ أعمال التقييم والتدقيق والرقابة المعدّلة في الهياكل العموميّة تُعدّ من العناصر الأساسية لضمان الشفافيّة والكفاءة في إدارة الموارد العامّة وحسن توظيفها للإرتقاء بالأداء الفردي وأداء المجموعة، حيث **يهدف التقييم إلى قياس الأداء والنتائج**، بينما تركز أعمال التدقيق على مراجعة العمليات والإجراءات للتأكد من التزامها بالمعايير والقوانين المعمول بها. أما الرقابة المعدّلة، فهي تهدف إلى تحسين آليات الرقابة، **حيث تراوح بين الرقابة القبليّة والبعديّة بناء على نضج منظومة الرقابة الداخليّة لتكون أكثر فعالية وملاءمة للظروف الحالية في الحدّ من تفشّي الفساد إلى جانب تحسين أداء السياسات العموميّة**. وعلى هذا الأساس، تتطلب هذه الأعمال استخدام تقنيات حديثة وأدوات تحليلية متطورة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بناء على متطلبات المسؤوليّة والمساءلة التّي تقتضيها منظومة التصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف.

وإنّ الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العموميّة ومن منطلق حرصها على خدمة مصلحة بلادنا ما فتئت تكرّس جهودها للمساهمة في إنجاح المنوال التنموي المستدام الذي وضعته الحكومة طبقا لمتطلبات

المبادئ الحديثة للإنفاق العمومي. حيث منذ صدور القانون الأساسي للميزانية الذي سنّ منظومة جديدة للتصرف في المال العام قائمة على تحقيق الأهداف وتطوير الأداء لضمان نجاعة وفعاليّة السياسات العمومية، شرعت الهيئة في إعادة ترتيب أولوياتها للتركيز أكثر فأكثر على الرقابة البعديّة المرتبطة بالمخاطر الميزانياتيّة والتوجه نحو التدقيق طبقا لبرنامج سنوي للغرض باعتباره ضمانة هامة للتأكد من حسن توظيف الموارد المتاحة والمحافظة على الممتلكات العامة إلى جانب التّخفيض قدر الإمكان من الرّقابة القبليّة التي تمارسها منذ أحد عشرة عقدا من الزمن، ويتعيّن أخذ ذلك في الاعتبار بمناسبة مراجعة المنظومة القانونية والترتيبيّة للرقابة على المال العام.

وفي السّياق ذاته، وفي إطار مشمولاتها، تقوم الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية بأعمال التقييم لبعض أوجه الإنفاق العمومي من ذلك تقييم إجراءات تعيين المصمّمين في مجال البناءات المدنيّة والتأكيد على أهمّية تجويد الدراسات الخاصة بالمشاريع والحرص على حسن اختيار المصمّمين باعتبارها المرحلة المفصليّة لأي مشروع. فإذا تم اختزال آجال الدراسات وتم ضمان جودتها وواقعيّتها فإن في ذلك ضمان لنجاح باقي المراحل.

كما يعتبر اختزال الإجراءات عند إنجاز المشاريع العمومية عبر إبرام الصفقات العمومية وفقا لضوابط الحوكمة الرشيدة من أوكد التوصيات التي ما فتئت الهيئة تحرص على مراقبة تجسيمها وعيا منها بأن هاته المشاريع تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق مواطن الشغل وتحسين ظروف عيش المواطن. وعليه فإن الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية تعمل على المساهمة – في حدود اختصاصها - في تطوير مناخ الاستثمار وتحديث المنظومة القانونيّة لمراقبة المصاريف العمومية ومنظومة الصفقات العمومية بما يضمن المزيد من الشفافية والنجاعة والسرعة في إنجاز الطلب العمومي.

كما تعمل الهيئة سنويّا على تقييم تنفيذ ميزانيات الهياكل الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية وتنبّه ضمن التقرير السنوي لأهم الإخلالات التي تم رصدها ويتعيّن تجنّبها من طرف المتصرّفين العموميّن. بالإضافة إلى متابعة بعض أوجه الإنفاق العمومي وتقييمها وتدقيقها خاصة التي تتعلق مباشرة بظروف عيش المواطن. وتأسيسا على ذلك تناول التقرير السنوي لسنة 2024 جملة من المحاور موزّعة على جزئين كما يلي:

يشمل الجزء الأول المحاور المتعلّقة بنشاط الهيئة كالتأشيرات المسندة وحضور اللّجان ومجالات الإنفاق العمومي من ميزانيات مركزية وجهويّة والصفقات العمومية. إلى جانب الإطار القانوني والترتيبي المستجد ومتابعة مآل بعض التوصيات الواردة بالتقارير السّابقة.

ويشمل الجزء الثاني تسعة (09) محاور تمثّل خلاصة أعمال المراقبين من تدقيق وتقييم التي تم إنجازها بعنوان السنة المالية 2024، طبقا للمشمولات المنوطة بعهدتهم والمنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 612 لسنة 2019، وتتوزّع على النحو التالي:

- متابعة وتقييم الإخلالات التي تم رصدها خلال سنة التصرف 2024؛
- مخرجات مهمات التفقّد والتقييم والتدقيق المنجزة خلال سنة 2024؛
- تقييم الإجراءات المعتمدة في إسناد صفقات المصممين ومكاتب الدراسات في إطار مشاريع البنايات المدنية؛
- تقييم التصرف في نفقات الإعاشة المسندة لديوان الخدمات المدرسية؛
- تدقيق التصرف في بعض المنح المُسندة لأعوان وزارة الصحة؛
- تقييم منظومة المهمّات بالخارج؛
- تقييم التصرف في اعتمادات دعم المهرجانات الثقافية مع الأهداف الأصلية للتشجيع الثقافي؛
- تشخيص أسباب تعطل المشاريع العمومية؛
- تقييم التصرف في اعتمادات صندوق تشجيع الإبداع الأدبي والفني من حيث الحوكمة والنجاعة والأثر الثقافي والاجتماعي.

ويهدف هذا الجزء إلى تقديم توصيات عملية تساعد على تحسين أداء الهياكل العمومية، وتدعيم الحوكمة الرشيدة في التصرف في المال العام.

ختاما لابد من التأكيد على سعي الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية الدؤوب للارتقاء بفاعلية العمل الرقابي كدعامة لمنظومة التصرف في المال العام بتونس وذلك في إطار التكامل مع باقي مكوّنات المنظومة الرقابية، فالتحدّيات جسيمة والامكانيات محدودة ولا بد من تظافر الجهود لتجاوزها، غايتنا في

ذلك الحفاظ على المال العام والمساهمة في تحقيق تطلعات الشعب التونسي وخاصة تحفيز الاستثمار وتحسين جودة وأداء المرافق العمومية.

قال تعالى:" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". صدق الله العظيم.

رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

كوثر ناجي

شكر

بمناسبة إصدار التقرير السنوي للهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية لسنة 2024 فإني أغتنم هذه الفرصة لأقدم جزيل الشكر لفريق إعداده وصياغته من خلال انتقاء المحاور ودراستها ومراجعتها والمصادقة عليها.

كما أشكر كل الأعوان والإطارات بمختلف مكاتب مراقبة المصاريف العمومية المركزية والجهوية لما بذلوه من جهد لجمع الإحصائيات والمعطيات الضرورية لإثراء التقرير.

وفي الختام لا يفوتني أن أنوه بالجهود اليومية والمتواصلة لمختلف الأعوان والإطارات لتفانيهم في أداء الرسالة المناطة بعهدتهم.

وفق الله الجميع

كوثر ناجي

رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

فريق قيادة إعداد التقرير السنوي 2024

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عادل غزّي	مراقب عام للمصاريف العمومية	رئيس فريق القيادة
مكرم بن حسين	مراقب عام للمصاريف العمومية	مساعد رئيس الفريق
بلقاسم السماعيلي	مراقب عام للمصاريف العمومية	مكلف بالتنسيق العام ومتابعة الجزء الأول من التقرير
نجيب العرابي	مراقب عام للمصاريف العمومية	مكلف بتنسيق ومتابعة الجزء الثاني من التقرير
الاسناد الفني		
سهير البشيني	مراقب المصاريف العمومية	مكلفة بمعالجة المعطيات والاحصائيات

فريق تحرير المحاور

ع/ر	عنوان المحور	المراقبون المشرفون على إعداد المحاور
الجزء الأول: المحاور القارة		
01	إحصائيات نشاط الهيئة	السيد عمار لسود
02	إحصائيات تنفيذ الميزانيات العمومية	السيّدين: توفيق العبيدي ولطفي مسعود
03	إحصائيات الصفقات العمومية	السيد عادل غزي والسيدة سهير البشيني
04	اليقظة القانونية	السيّد عبد اللطيف الولاني
05	متابعة توصيات التقارير السابقة	السيدة إيمان قنون
الجزء الثاني: المواضيع الخصوصية		
06	متابعة وتقييم الإخلالات	السيّد هيثم التليلي
07	مخرجات مهمّات التفقّد والتقييم والتدقيق	السيّد محمّد علي حرش
08	تعيين المصمّمين ومكاتب الدراسات في إطار مشاريع البنايات المدنيّة	السيّد توفيق عبيدي والآنسة سيدة قايدي
09	تقييم التصرّف في نفقات الإعاشة بديوان الخدمات المدرسية	السيّد نبيل عرقوبي
10	تقييم التصرف في بعض المنح المسندة لأعوان وزارة الصحّة	السيّد عبد القادر بركوتي والسيّدة صفيّة عبّاس
11	تقييم التصرف في المهمّات بالخارج	السيّدة سلوى الظاهري
12	تقييم التصرف في اعتمادات دعم المهرجانات الثقافية	السيدة منية أديب
13	تشخيص أسباب تعطّل المشاريع العمومية	السيّدتين وفاء بلغيث ومريم حسين
14	تقييم التصرف في اعتمادات صندوق تشجيع الإبداع الأدبي والفنّي	السيّدة يسرى العرفاوي

مقدمة

طبقا لمقتضيات الفصل 19 من الأمر 2878 لسنة 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية والأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المتعلق بتنظيم نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها، أعدّت الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية هذا التقرير السنوي لنشاطها لسنة 2024.

وقد عملت الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2024 على مزيد تطوير تدخلها وطبيعة مهامها من خلال عدم الاقتصار على المراقبة المسبقة للنفقات والمشاركة في أعمال جملة من اللجان وخاصة منها لجان مراقبة الصفقات، حيث تولت إنجاز عدة مهمات تدقيق وتفقد بما يجعل تدخلها لاحقا وسابقا وعند الاقتضاء بصفة متلازمة بما يتناسب مع التوجهات الحكومية الرامية لتحسين حوكمة الإنفاق العمومي ومكافحة الفساد وحماية المال العام. حيث يتم رفض اقتراح التعهّد بالنفقة عند التفطن لوجود إخلالات وتجاوزات في مرحلة التعهّد بالنفقة المعنية واتخاذ الإجراءات المستوجبة في الغرض وهو ما يوفّر للدولة مبالغ ماليّة هامّة.

وقد تمكنت الهيئة بمختلف إطاراتها وأعوانها في المستويين المركزي والجهوي من إسناد ما يفوق **543 ألف تأشيرة** على النفقات المقترحة.

كما قام مراقبو المصاريف العمومية خلال سنة 2024 بدراسة **13273** ملف صفقة عمومية من خلال التأشير على بطاقاتها البيانية بمبلغ جملي يقدّر بحوالي **7356 مليون دينار**.

بالإضافة إلى ذلك حرصت الهيئة على المساهمة في تطوير منظومة "أدب" بما يجعلها مطابقة لمقتضيات الرقابة حسب درجة المخاطر وبما يتلاءم مع المعايير الدوليّة للرقابة والتدقيق.

وتسعى الهيئة من خلال هذا التقرير الى:

1- توفير المعطيات الكافية لأصحاب القرار ومختلف المتصرفين المعنيين لتقييم تصرفهم ومقارنته مع الهياكل المماثلة لهم.

2- التعريف ببعض المجالات التي تعرف حجما هاما من النفقات وذلك بتقديم الإطار الترتيبي للمجال وأهم الإخلالات والاشكاليات المسجلة بالإضافة لجملة من المقترحات لتحسينه.

3- تثمين الأعمال الرقابية المنجزة وتعميم نتائجها بما يفيد الهياكل الرقابية وهياكل التصرف،

4- المساهمة في تحسين أساليب التصرف والحد من المخاطر الميزانيّاتية،

المحور الأول:

إحصائيات نشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2024

تمثل مراقبة المصاريف العمومية الخط الثاني للتصدي للمخاطر الميزانياتية من خلال اسناد التأشيرة التي تكون أساسا سابقة لعقد النفقة و تنفيذها بعد الخط الأول المتمثل في مصالح التصرف , ويعمل مراقب المصاريف العمومية على مراقبة مشروعيّة النفقات العمومية سواء من خلال الرقابة المستنديّة التي يقوم بها في مستوى المكتب أو في إطار مشاركته في أعمال مختلف اللّجان. بالإضافة إلى المشاركة في مهمات الرقابة اللاحقة والتدقيق وفقا لأذون مهمّات صادرة عن رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية.

ويتميّز جهاز مراقبة المصاريف العمومية بتواجده بكل ولايات الجمهورية وبكافة الوزارات وهو ما يجعله رقابة قرب تساهم في تأطير المتصرفين في المال العام بشكل يومي في المستويين الجهوي والمركزي.

ويتناول هذا المحور نشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2024 ويتضمن معطيات تشمل بالخصوص:

- الإحصائيات المتعلقة بإسناد التأشيرة،
- تقييم المخاطر الميزانيّاتية من خلال احصائيات الرفض والتأجيل على اقتراحات التعهد المبوبة حسب معايير الجودة الخاصة بأهداف الرقابة الداخلية للميزانية
- إحصائيات مشاركة مراقبي المصاريف في لجان مراقبة الصفقات العمومية،
- إحصائيات مشاركة مراقبي المصاريف في لجان أخرى غير لجان مراقبة الصفقات.
- إحصائيات أنشطة وأعمال أخرى لمراقبي المصاريف
- نشاط رئاسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف وهياكلها

1. إحصائيات إسناد التأشيرة

1-1 -الميزانيات الخاضعة لمراقبة المصاريف العمومية:

بلغ عدد الميزانيات الخاضعة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2024 ما قدره **3264** ميزانية عمومية تتوزع كما يلي:

الهياكل/ عدد الميزانيات الخاضعة لمراقبي المصاريف	عدد الميزانيات الخاضعة لرقابة المكاتب المركزية	عدد الميزانيات الخاضعة لرقابة المكاتب الجهوية	المجموع العام للميزانيات الخاضعة للرقابة المسبقة لمراقبة المصاريف العمومية
المهمات*	**28**	**0**	**28**
ميزانيات مفوضة (إدارات جهوية ومؤسسات عمومية مستفيدة بتفويض اعتمادات في تبويب خاص)	**0**	**242**	**242**
المجالس الجهوية	**0**	**24**	**24**
البلديات	**0**	**350**	**350**
المؤسسات العمومية المستعملة لمنظومة أدب	**162**	**930**	**1092**
المؤسسات العمومية المتصرفة يدويا	**144**	**1384**	**1528**
المجموع	**334**	**2930**	**3264**

*يقصد بالمهمات: رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والوزارات.

بلغ عدد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة طبقا لقانون المالية لسنة 2024 ما **قدره 2620** مؤسسة مقابل **2610** مؤسسة خلال سنة 2023.

تمثل المؤسسات التربويّة العدد الأكبر من العدد الجملي للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية التي تخضع لمراقبة المصاريف العمومية بـ 1599 مؤسسة تليها مؤسّسات التعليم العالي والبحث العلمي بـ 337 مؤسسة منها 333 مؤسسة تعليم عالي ثم المؤسسات الصحيّة بـ **215** مؤسسة.

1- 2 -إحصائيات نشاط إسناد التأشيرة:

أسندت مكاتب مراقبة المصاريف العمومية و عددها 52 مكتبا بعنوان سنة 2024 حوالي 470 ألف تأشيرة على اقتراحات التعهد بالنفقات منها حوالي 71 ألف تأشيرة في إطار التصرف اليدوي للميزانيات.

توزيع عدد التأشيرات على اقتراحات التعهد بالنفقات حسب الهياكل العمومية وتطورها:

الهيكل العمومي	جملة التأشيرات الآلية واليدوية				
	قسم 1 و2 و3	نفقات الاستثمار	القسم الخامس	العدد الجملي	النسبة
الوزارات (مركزي و مفوض)	119 173	21 603	17	140 793	30%
المؤسسات العمومية (التأشيرات على منظومة أدب)	147 603	25 112	-	172 715	37%
المجالس الجهوية	5 621	8 434	-	14 055	3%
البلديات	64 133	6 624	-	70 757	15%
جملة التأشيرات الآلية	336 530	61 773	17	398 320	85%
التأشيرات على تعهدات يدوية	71 059	-	-	71 059	15%
الجملة العامة للتأشيرات الآلية واليدوية	407 589	61 773	17	469 379	100%

المصدر: منظومة "أدب" وتقارير مكاتب مراقبة المصاريف العمومية.

ملاحظة: - لم يتم احتساب التعهدات في إطار الرقابة المعدلة باعتبارها لا تخضع للتأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف

- لم يتم احتساب التعهدات في إطارات الاعتمادات المحالة باعتبارها لا تخضع لتأشيرة مراقب المصاريف

إضافة إلى اقتراحات التعهد المدرجة بالجدول أعلاه، يؤشّر مراقبو المصاريف العمومية على البطاقات البيانية وبطاقات تجميد الاعتمادات الخاصة بالصفقات العموميّة وكذلك التسبيقات لفائدة وكالات الدفوعات وختم وكالات الدفوعات كما يتولون التأشير على بطاقات تجميد الاعتمادات بعنوان المهمات بالخارج وبطاقات تسويتها إلى جانب تأشيرات أخرى.

وقد بلغ العدد الجملي لهذه التأشيرات خلال سنة 2024 ال **73755 تأشيرة** موزعة كما يلي:

- ✓ 59461 تأشيرة على البطاقات البيانية وبطاقات تجميد الاعتماد وبطاقات الملاحق وبطاقات ملاحق الأختام النهائية للصفقات العمومية.
- ✓ 9261 تأشيرة على بطاقات تجميد اعتمادات المهمات بالخارج وبطاقات تسوية المهمات بالخارج.
- ✓ 4339 تأشيرة على تقرير معلل لإسناد سيارات مصلحة للاستعمال بصفة ثانوية لأغراض شخصيّة.
- ✓ 198 تأشيرة على تراخيص كراء محلات ومقرات إدارية.
- ✓ 152 تأشيرة على تراخيص تركيز خطوط هاتفية.
- ✓ 344 تأشيرة على قرارات وكالات دفوعات.

<u>وبالتالي يكون العدد الإجمالي للتأشيرات المسندة 543134 تأشيرة.</u>

تطور عدد التأشيرات على اقتراحات التعهد بالنفقات المسندة خلال الفترة 2018-2024:

الهيكل العمومي	عدد التأشيرات المسندة خلال الفترة 2018 -2024						
	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الوزارات (مركزي ومفوض)	149696	156280	176069	167569	134770	143336	140 793
المؤسسات العمومية (التأشيرات على منظومة أدب)	135677	141502	130637	142050	166641	165876	172 715
المجالس الجهوية	17831	16819	14326	14342	14028	14125	14 055
البلديات	64733	72566	66499	68401	70511	69486	70 757
جملة التأشيرات الآلية	367937	387167	387531	392362	385950	392 823	398 320
التأشيرات على تعهدات يدوية	114848	88078	67969	85489	82283	68611	71 059
الجملة العامة للتأشيرات الآلية واليدوية	482785	475245	455500	477851	468233	461434	469379

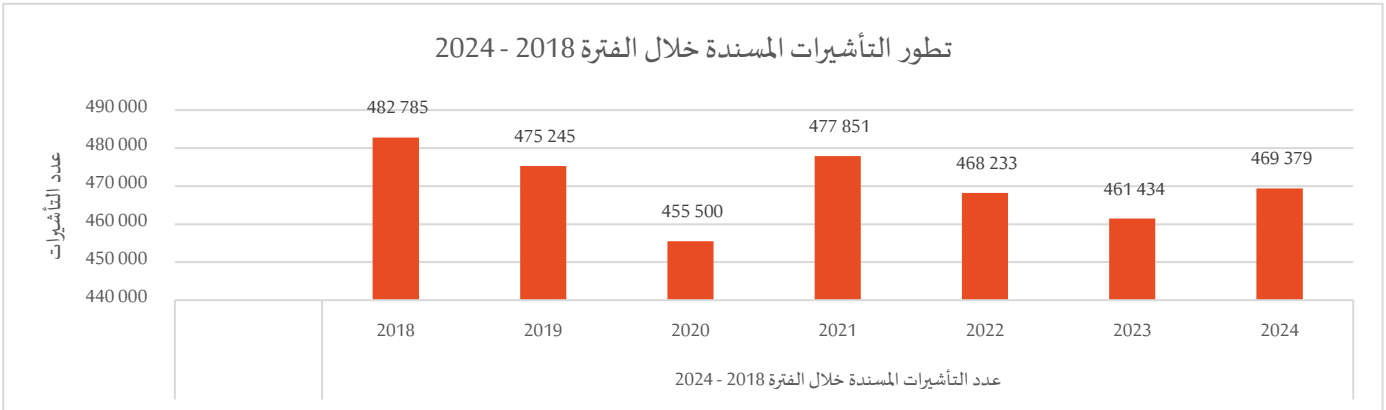

توزيع عدد التأشيرات المسندة للمهمّات (الوزارات) حسب صيغ التعهد و أقسام الميزانية

صيغة التعهد بالنفقة	إطار النفقة	عدد التأشيرات				
		الأقسام 1و2و3	القسم 4	القسم 5	المجموع	النسبة
إجمالي	صفقة عمومية	5247	3666	0	8913	6%
	تدخل أو منحة	9276	9001	17	18294	13%
احتياطي	احتياطي	4582	54	0	4636	3%
تأجير عمومي	تأجير عمومي	75487	0	0	75487	54%
عادي	نفقة فردية	18828	7314	0	26142	19%
	نفقة جماعية	2494	1510	0	4004	3%
	وكالة الدفوعات	3259	58		3317	2%
الجملة		119173	21603	17	140793	100%

المصدر: منظومة " أدب مركزي "

تستأثر أقسام الميزانية 01 و02 و03 بنسبة 85 % من جملة عدد التأشيرات الآلية المنجزة.

وتبرز الإحصائيات أن صيغة التعهد بالنفقة في إطار التأجير العمومي تعد الصيغة الأكثر استعمالا بنسبة 54 % من العدد الجملي للتأشيرات المنجزة تليها صيغة التعهد العادي بنسبة 24 %

توزيع عدد التأشيرات المسندة للمؤسسات العمومية المدرجة بمنظومة "أدب" حسب صيغ التعهد و أقسام الميزانية

صيغة التعهد	إطار التعهد بالنفقة	عدد التأشيرات			
		قسم 1 و2 و3	نفقات الاستثمار	الجملة	النسبة
إجمالي	صفقة عموميّة	14 148	4 138	18 286	11%
	تدخل أو منحة	5 082	217	5 299	3%
احتياطي	احتياطي	28 623	1 401	30 024	17%
تأجير عمومي	تأجير عمومي	14 821	-	14 821	9%
عادي	نفقة فردية	64 448	16 165	80 613	47%
	نفقة جماعية	5 481	3 041	8 522	5%
	وكالة الدفوعات	14 992	149	15 141	9%
أخرى	أخرى (*)	8	1	9	0...%
الجملة		**147 603**	**25 112**	**172 715**	**100 %**
(*) تعهد بنفقة في إطار المصاريف العارضة					

توزيع عدد التأشيرات المسندة للمجالس الجهوية حسب صيغ التعهد و أقسام الميزانية

صيغة التعهد	إطار التعهد بالنفقة	عدد التأشيرات			
		قسم 1 و2 و3	نفقات الاستثمار	الجملة	النسبة
إجمالي	صفقة عموميّة	329	1 686	2 015	14%
	تدخل أو منحة	735	2	737	5%
احتياطي	احتياطي	707	45	752	5%
تأجير عمومي	تأجير عمومي	1 219	-	1 219	9%
عادي	نفقة فردية	1 849	6 463	8 312	59%
	نفقة جماعية	146	237	383	3%
	وكالة الدفوعات	636	1	637	5%
الجملة		**5 621**	**8 434**	**14 055**	**100%**

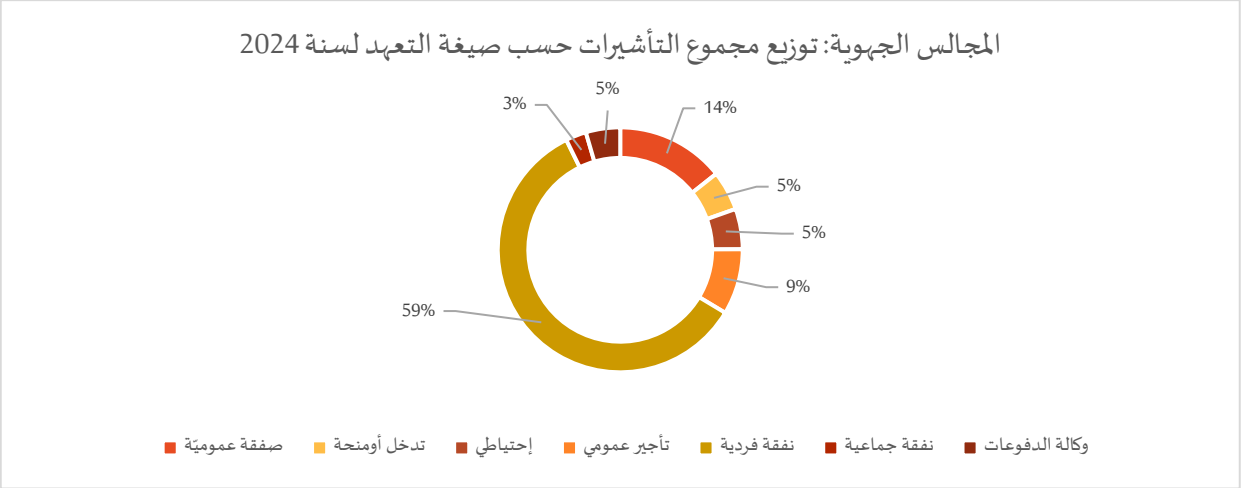

توزيع عدد التأشيرات المسندة للبلديات حسب صيغ التعهد و أقسام الميزانية

صيغة التعهد	إطار التعهد بالنفقة	عدد التأشيرات			
		قسم 1 و2 و3	نفقات الاستثمار	الجملة	النسبة
إجمالي	صفقة عموميّة	3 226	1 312	4 538	6%
	تدخل أو منحة	2 450	11	2 461	3%
احتياطي	احتياطي	10 633	25	10 658	15%
تأجير عمومي	تأجير عمومي	24 631	-	24 631	35%
عادي	نفقة فردية	19 259	5 143	24 402	34%
	نفقة جماعية	506	133	639	1%
	وكالة الدفوعات	3 419	-	3 419	5%
أخرى	أخرى	9	-	9	0%
الجملة		**64 133**	**6 624**	**70 757**	**100%**

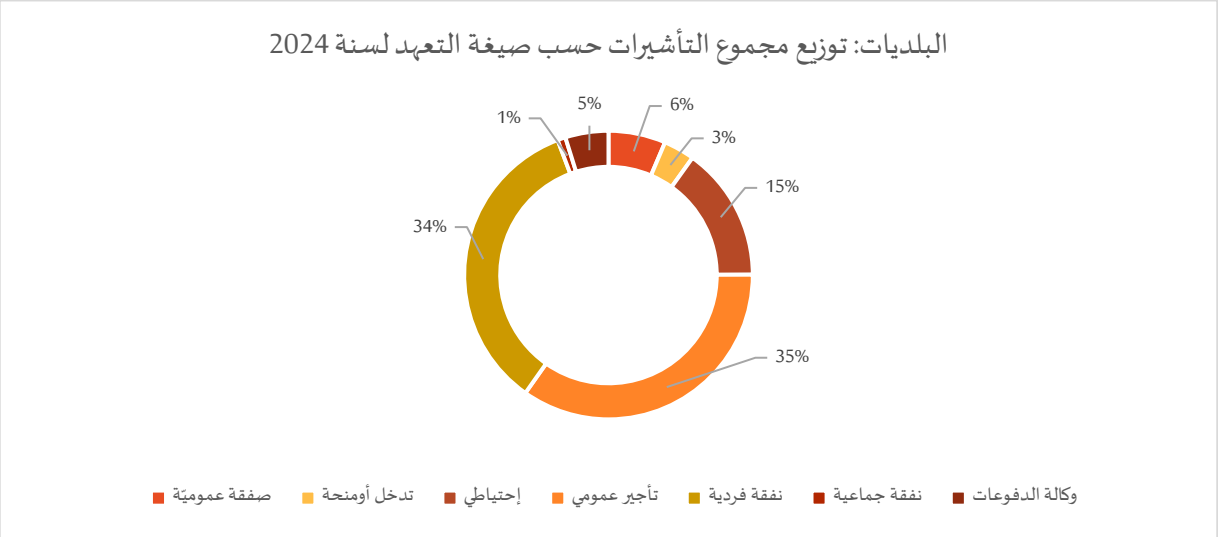

2. احصائيات الرفض والتأجيل على اقتراحات التعهد

لكي تتمكن الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية من القيام بالدراسات الإحصائية والتقييمية التي تساعد على تحديد أسقف الرقابة المعدلة على النفقات، تم بالتنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية تطوير **منظومة "أدب مركزي"** عبر ترميز نتائج الرقابة على اقتراحات التعهد بما يمكّن من رسم خارطة مخاطر ميزانياتيّة استنادا الى الإطار المرجعي الوزاري للرقابة الداخلية للميزانية. ويمسح هذا التحليل جميع اقتراحات التعهد المحملة على الموارد العامة للميزانية للدولة ما عدى تلك المتعلقة بالتأجير العمومي (رمز اقتراح التعهد عدد 50) والمنح (رمز اقتراح التعهد عدد 60).

تحليل أسباب رفض التأشير على اقتراحات التعهّد وإرجاء النظر حسب "المهمات"

بلغ عدد اقتراحات التعهّد المرفوضة و المؤجّلة خلال سنة 2024 لجميع المصالح المركزية والجهوية في اطار منظومة أدب مركزي (ميزانية الدولة فقط) ، 4452 حالة مقابل 140 ألف تأشيرة مسندة أي بما يمثل 03 بالمائة من جملة التأشيرات المسندة وهي نسبة ضئيلة.

و تعلّقت موجبات الرفض او التأجيل في 80 % من هذه الحالات بعدم توفير معلومة محاسبية كافية (غياب وثائق او وثائق غير كافية / أخطاء حسابية/ عدم تبرير كلفة.....) و15 % بعدم المطابقة مع التشريع والتراتيب ذات الصلة بالتصرف المالي و5 %. بسبب عدم التقيّد بجودة ديمومة الميزانية (التقيد بالبرمجة / توفير برمجة/ إبقاء ديون ...)

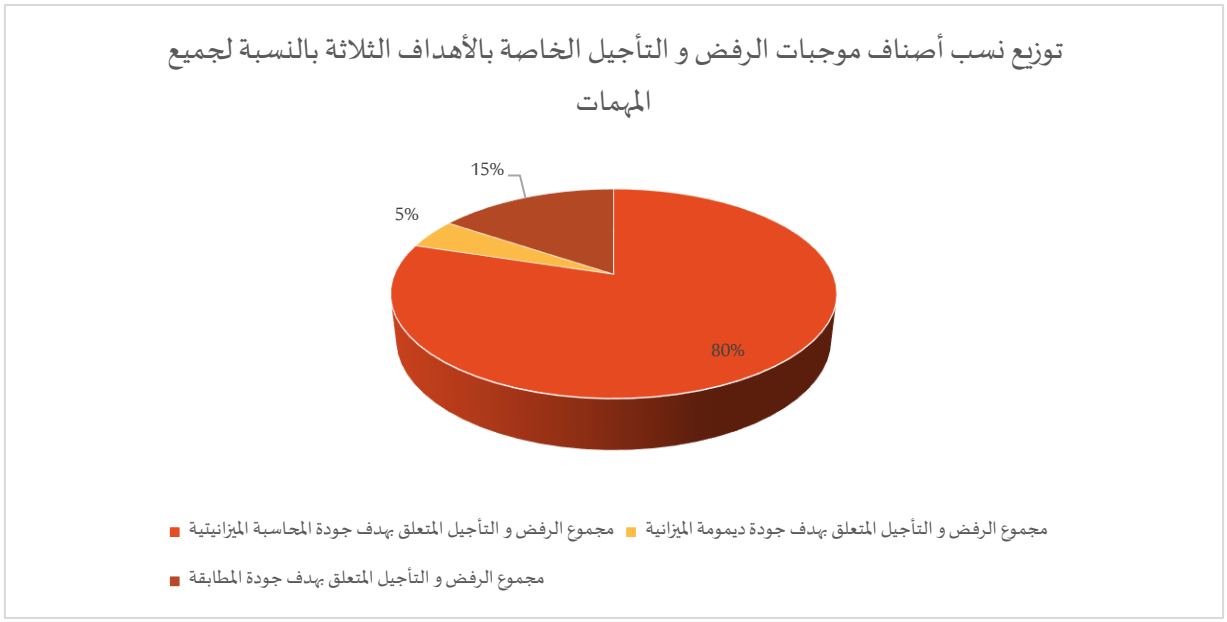

من خلال دراسة توزيع نسب أصناف موجبات الرفض والتأجيل الخاصة بهدف جودة **ديمومة الميزانية** بالنسبة لجميع المهمات (الوزارات) تبيّن أنه تم رفض أو إرجاء النظر في اقتراحات التعهد بالنفقة بسبب عدم احترام معيار **جودة متابعة وتحيين البرمجة السنوية للنفقات** بنسبة 31 % وهو ما يؤكد ضرورة أن يقوم رؤساء البرامج بالإعداد الجيّد للبرمجة السنوية للنفقات وتحييناتها باعتبار أهمّيتها في مجابهة المخاطر المرتبطة بالإنفاق العمومي.

ويبرز الرسم البياني الموالي المتعلق بـ " توزيع نسب أصناف موجبات الرفض والتأجيل الفرعية الخاصة بهدف المطابقة مع التشريع والتراتيب ذات الصلة بالتصرف المالي والميزانياتي بالنسبة لجميع المهمات" أن موجب التأجيل والرفض الفرعي المتعلق بـ "عدم احترام إجراءات الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية" يستأثر النسبة الأكبر بـ 35 % تليه موجب الرفض والتأجيل الفرعي المتعلق بـ " عدم احترام إجراءات الصفقات العمومية" بنسبة 16 %.

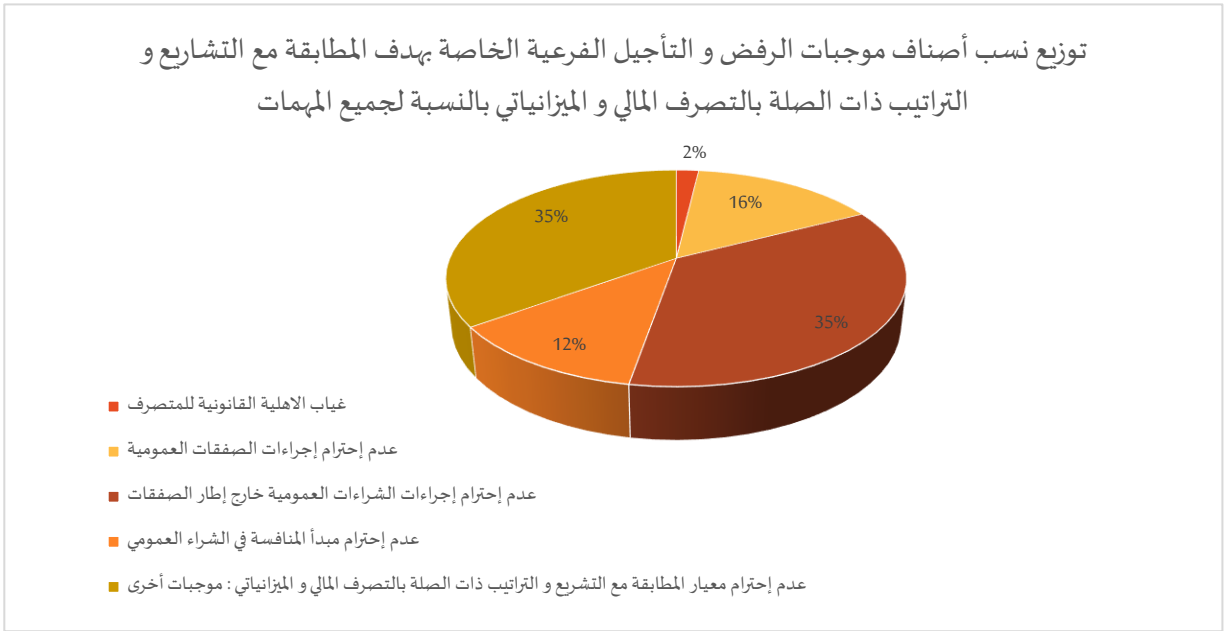

يلاحظ من جدول " توزيع نسب أصناف موجبات الرفض والتأجيل الخاصة بالأهداف الثلاثة حسب الأقسام" أن نفقات قسم التسيير هي الأكبر من حيث عدد موجبات الرفض والتأجيل بما يناهز 64,76 % تليها على التوالي قسم الاستثمار بنسبة 29,27 % و قسم التدخل بنسبة 5,97 %

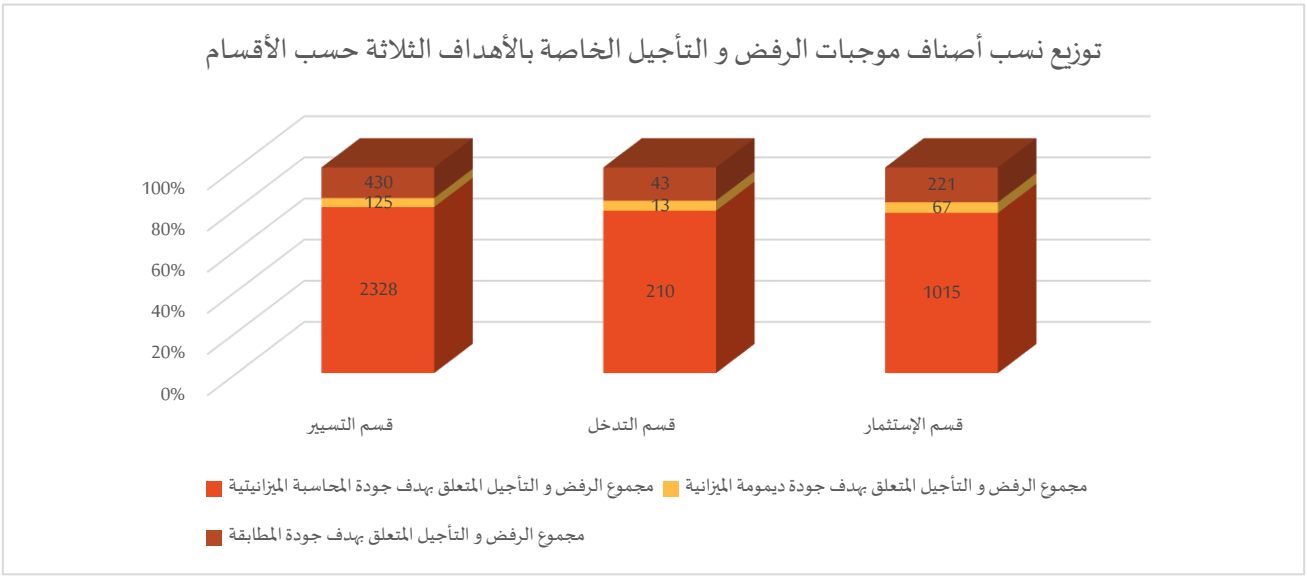

ويبين الرسم البياني التالي " توزيع نسب أصناف موجبات الرفض والتأجيل الخاصة بهدف جودة المحاسبة الميزانياتية حسب الأقسام"

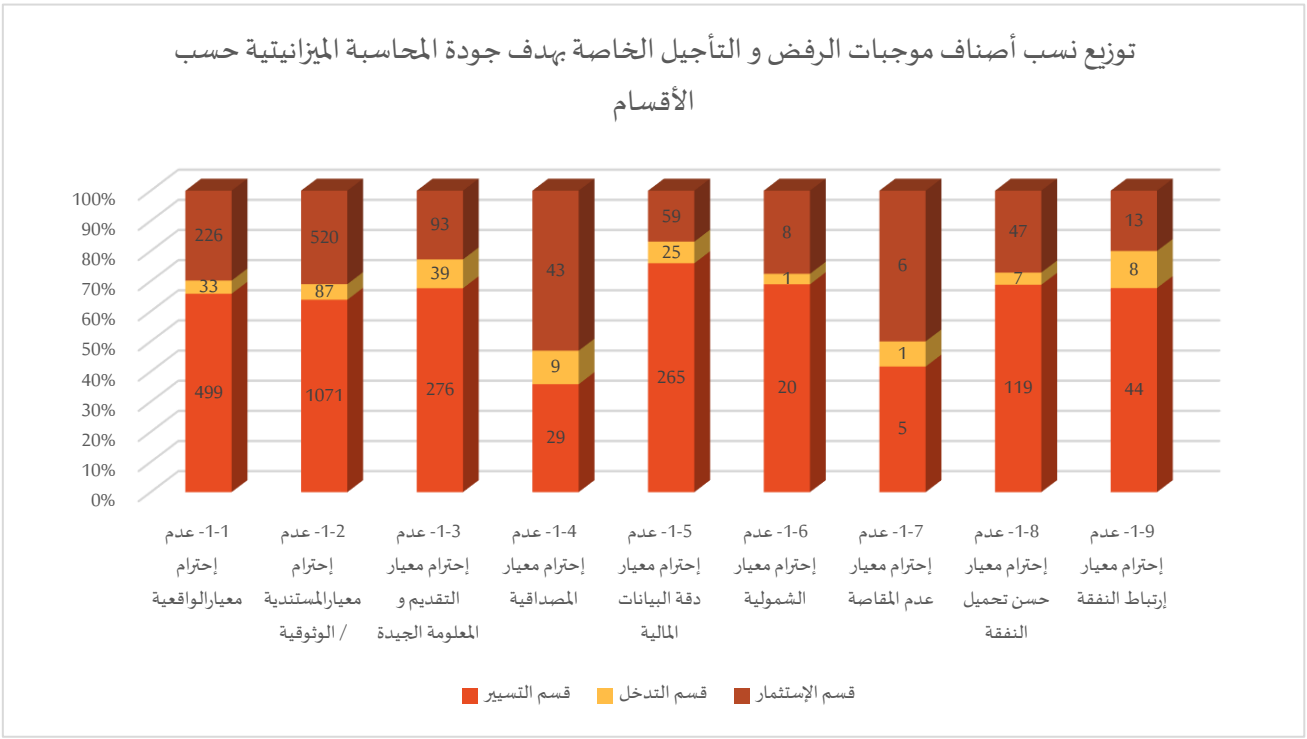

كما يبين الرسم البياني التالي "توزيع نسب أصناف موجبات الرفض والتأجيل الفرعية الخاصة بهدف المطابقة مع التشريع والتراتيب ذات الصلة بالتصرف المالي والميزانياتي حسب الأقسام"

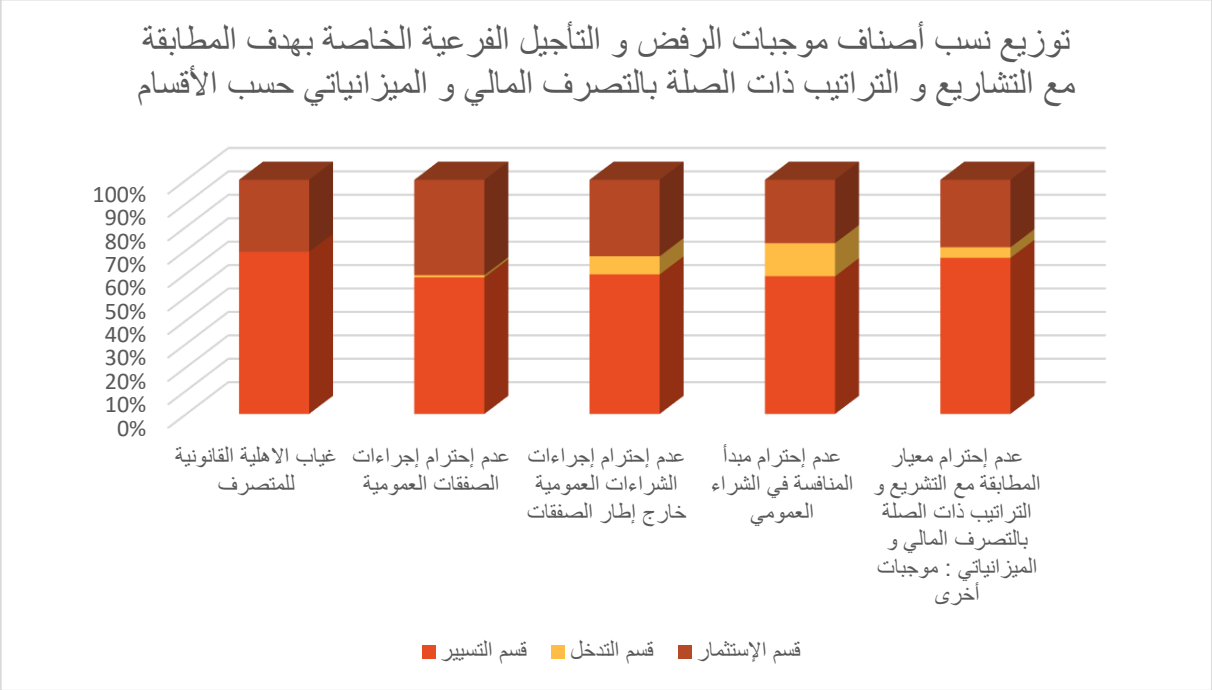

جدول توزيع أصناف موجبات الرفض والتأجيل الخاصة بأهداف الرقابة الداخلية للميزانية حسب الأقسام

	أصناف موجبات الرفض والتأجيل	قسم التسيير	النسبة	قسم التدخل	النسبة	قسم الإستثمار	النسبة	المجموع	النسبة من المجموع العام
جودة المحاسبة الميزانياتية	**1-1- عدم إحترام معيارالو اقعية**	499	65,83%	33	4,35%	226	29,82%	758	17,03%
	النفقة لا تمكن من وصف عمليات واقعية	182	69,20%	10	3,80%	71	27,00%	263	
	عدم إحترام معيارالواقعية: موجبات اخرى	317	64,04%	23	4,65%	155	31,31%	495	
	1-2- عدم إحترام معيارالمستندية / الوثوقية	1071	63,83%	87	5,18%	520	30,99%	1678	37,69%
	غياب او نقص في الوثائق المثبتة	813	63,81%	64	5,02%	397	31,16%	1274	
	الوثائق المثبتة غير مكتملة الشروط	78	81,25%	1	1,04%	17	17,71%	96	
	عدم إحترام معيارالمستندية / الوثوقية: موجبات أخرى	180	58,44%	22	7,14%	106	34,42%	308	
	1-3- عدم إحترام معيار التقديم والمعلومة الجيدة	276	67,65%	39	9,56%	93	22,79%	408	9,16%
	غياب مذكرة شرح إطار نفقة	92	63,45%	15	10,34%	38	26,21%	145	

أصناف موجبات الرفض والتأجيل		قسم التسيير	النسبة	قسم التدخل	النسبة	قسم الإستثمار	النسبة	المجموع	النسبة من المجموع العام
	غياب او عدم وضوح المعلومة المتعلقة بالميزانية	75	86,21%	0	0,00%	12	13,79%	87	
	عدم إحترام معيار التقديم و المعلومة الجيدة: موجبات أخرى	109	61,93%	24	13,64%	43	24,43%	176	
	1-4- عدم إحترام معيار المصداقية	29	35,80%	9	11,11%	43	53,09%	81	1,82%
	تحميل النفقة غير متناسق مع رصيد 'برنامج المشاريع'	18	41,86%	7	16,28%	18	41,86%	43	
	عدم إحترام معيار المصداقية: موجبات أخرى	11	28,95%	2	5,26%	25	65,79%	38	
	1-5- عدم إحترام معيار دقة البيانات المالية	265	75,93%	25	7,16%	59	16,91%	349	7,84%
	غياب او عدم وضوح أسس و طريقة إحتساب مبلغ إقتراح التعهد بالنفقة	211	80,84%	16	6,13%	34	13,03%	261	
	عدم إحترام معيار دقة البيانات المالية: موجبات أخرى	54	61,36%	9	10,23%	25	28,41%	88	
	1-6- عدم إحترام معيار الشمولية	20	68,97%	1	3,45%	8	27,59%	29	0,65%
	النفقة لا تأخذ بعين الإعتبار شمولية العملية	12	92,31%	0	0,00%	1	7,69%	13	
	عدم إحترام معيار الشمولية : موجبات أخرى	8	50,00%	1	6,25%	7	43,75%	16	
	1-7- عدم إحترام معيار عدم المقاصة	5	41,67%	1	8,33%	6	50,00%	12	0,27%
	عدم إحترام معيار عدم المقاصة : موجبات أخرى	5	41,67%	1	8,33%	6	50,00%	12	
	1-8- عدم إحترام معيار حسن تحميل النفقة	119	68,79%	7	4,05%	47	27,17%	173	3,89%
	تحميل خاطئ للنفقة	91	79,82%	3	2,63%	20	17,54%	114	
	عدم إحترام معيار حسن تحميل النفقة : موجبات أخرى	28	47,46%	4	6,78%	27	45,76%	59	
	1-9- عدم إحترام معيار إرتباط النفقة	44	67,69%	8	12,31%	13	20,00%	65	1,46%
	نفقة تتعلق بسنة مالية سابقة	35	76,09%	4	8,70%	7	15,22%	46	
	عدم إحترام معيار إرتباط النفقة : موجبات أخرى	9	47,37%	4	21,05%	6	31,58%	19	
	مجموع الرفض و التأجيل المتعلق بهدف جودة المحاسبة الميزانيتية	2328	65,52%	210	5,91%	1015	28,57%	3553	79,81%
جودة ديمومة الميزانية	**2-1- عدم إحترام معيار جودة البرمجة السنوية الأولية للنفقات**	37	61,67%	0	0,00%	23	38,33%	60	1,35%
	البيانات المتعلقة بالنفقة غير متناسقة مع تلك المدرجة بالبرمجة السنوية الأولية للنفقات	30	73,17%	0	0,00%	11	26,83%	41	

أصناف موجبات الرفض والتأجيل		قسم التسيير	النسبة	قسم التدخل	النسبة	قسم الإستثمار	النسبة	المجموع	النسبة من المجموع العام
	عدم إحترام معيار جودة البرمجة السنوية الأولية للنفقات : موجبات أخرى	7	36,84%	0	0,00%	12	63,16%	19	
	2-2- عدم إحترام معيار جودة متابعة وتحيين البرمجة السنوية للنفقات	41	65,08%	8	12,70%	14	22,22%	63	1,42%
	البيانات المتعلقة بالنفقة غير متناسقة مع تلك المدرجة بالبرمجة السنوية المحينة الأولى للنفقات	24	72,73%	4	12,12%	5	15,15%	33	
	البيانات المتعلقة بالنفقة غير متناسقة مع تلك المدرجة بالبرمجة السنوية المحينة الثانية للنفقات	12	85,71%	1	7,14%	1	7,14%	14	
	عدم إحترام معيار جودة متابعة وتحيين البرمجة السنوية للنفقات : موجبات أخرى	5	31,25%	3	18,75%	8	50,00%	16	
	2-3- ,,,,,,,,,,,,,,,,	47	57,32%	5	6,10%	30	36,59%	82	1,84%
	نفقة غير مدرجة بالبرمجة السنوية الاولية للنفقات	18	69,23%	1	3,85%	7	26,92%	26	
	نفقة غير مدرجة بالبرمجة السنوية المحينة الاولى للنفقات	13	65,00%	1	5,00%	6	30,00%	20	
	نفقة غير مدرجة بالبرمجة السنوية المحينة الثانية للنفقات	3	60,00%	0	0,00%	2	40,00%	5	
	,,,,,,,: موجبات أخرى	13	41,94%	3	9,68%	15	48,39%	31	
	مجموع الرفض و التأجيل المتعلق بهدف جودة ديمومة الميزانية	125	60,98%	13	6,34%	67	32,68%	205	4,60%
المطابقة مع التشاريع و التراتيب ذات الصلة بالتصرف المالي و الميزانياتي	**3- عدم إحترام معيار المطابقة مع التشريع و التراتيب ذات الصلة بالتصرف المالي و الميزانياتي**	430	61,96%	43	6,20%	221	31,84%	694	15,59%
	غياب الأهلية القانونية للمتصرف	9	69,23%	0	0,00%	4	30,77%	13	
	عدم إحترام إجراءات الصفقات العمومية	63	58,33%	1	0,93%	44	40,74%	108	
	عدم إحترام إجراءات الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات	146	59,59%	19	7,76%	80	32,65%	245	
	عدم إحترام مبدأ المنافسة في الشراء العمومي	50	58,82%	12	14,12%	23	27,06%	85	
	عدم إحترام معيار المطابقة مع التشريع و التراتيب ذات الصلة بالتصرف المالي و الميزانياتي : موجبات أخرى	162	66,67%	11	4,53%	70	28,81%	243	
	مجموع الرفض و التأجيل المتعلق بهدف جودة المطابقة	430	61,96%	43	6,20%	221	31,84%	694	15,59%
	مجموع الرفض و التأجيل حسب القسم	2883	64,76%	266	5,97%	1303	29,27%	4452	100%

3. إحصائيات التأشير على مقررات إسناد السيارات الإدارية للاستعمال بصفة ثانوية لأغراض شخصيّة:

تم خلال سنة 2024 التأشير على **4339** مقرر اسناد سيارة مصلحة للاستعمال بصفة ثانوية لأغراض شخصية مقابل **4071** مقرّرا خلال سنة 2023 أي بزيادة قدرها 268 مقررا.

تتوزع التأشيرات على مقررات إسناد السيّارات الإدارية لاستعمالها بصفة ثانوية لأغراض شخصيّة كما يلي:

	على المستوى المركزي	على المستوى الجهوي	العدد الجملي للمقرّرات المؤشر عليها
عدد مقررات الترخيص في استعمال سيارات المصلحة لأغراض شخصية المؤشر عليها سنة 2024	1715	2624	4339
النسبة	40%	60%	100%
للاطلاع على توزيع إسناد سيارات المصلحة مع الاستعمال لغايات شخصية يمكن مراجعة الملحقين عدد 1 و2 المرفقين بهذا المحور			

4. إحصائيات التأشير على تراخيص كراء المحلات الاداريّة:

تمّ خلال سنة 2024 التأشير على **198** ترخيصا لكراء مقرات إداريّة توزعت كما يلي:

المكاتب	على المستوى المركزي	على المستوى الجهوي	العدد الجملي للتأشيرات
عدد التأشيرات لإبرام عقود الكراء	4	194	**198**
النسبة	%2	%98	%100
المصدر: الإحصائيات الصادرة عن المكاتب الجهوية والمركزية			
ملاحظة: للاطلاع على تفاصيل الكراءات يمكن مراجعة الملحق عدد 03 و 04.			

5. إحصائيات التأشير على تراخيص تركيز الخطوط الهاتفية خلال سنة 2024

تم خلال سنة 2024 إسناد **152** ترخيصا لتركيز خطوط هاتفية 75% منها في مستوى المكاتب المركزية مقابل 25% في مستوى المكاتب الجهويّة لمراقبة المصاريف العمومية.

	بالمكاتب المركزية	بالمكاتب الجهوية	العدد الجملي للتراخيص
عدد تراخيص تركيز الخطوط الهاتفية	114	38	152
النسبة	%75	%25	%100

6. إحصائيات التأشير على بطاقات تجميد الاعتمادات بعنوان مهمات بالخارج وتسوية المهمات بالخارج:

تم خلال سنة 2024 اسناد **9261 تأشيرة** على بطاقات تجميد اعتمادات للمهمات بالخارج أو تسويتها من قبل مختلف مكاتب مراقبة المصاريف العمومية مقابل **10206** سنة 2023، وتتوزع التأشيرات كما يلي (انظر الملحقين عدد 05 و06)

	المكاتب المركزية	المكاتب الجهوية	الجملة
عدد التأشيرات على بطاقات تجميد اعتمادات المهمات	6144	896	7040
عدد التأشيرات على بطاقات تسوية المهمات المنجزة	1989	232	2221
الجملة	8133	1128	9261

7. إحصائيات التأشيرات المتعلقة بوكالات الدفوعات:

تم خلال سنة 2024 التأشير على عدد 344 قرار تتعلق بوكالات الدفوعات منها 242 قرار اسناد تسبقة و102 قرار ختم وكالة وذلك على المستويين المركزي والجهوي (انظر الملحق عدد 07 والملحق عدد 08)

	المكاتب المركزية	المكاتب الجهوية	الجملة
عدد قرارات التسبقة المؤشرة	76	166	242
عدد قرارات ختم الوكالات المؤشرة	64	38	102
الجملة	140	204	344

8. إحصائيات مشاركة مراقبي المصاريف في لجان مراقبة الصفقات العمومية:

❖ إحصائيات المشاركة في جلسات لجان مراقبة الصفقات العمومية

في إطار الرقابة على الصفقات العمومية، شارك مراقبو المصاريف العمومية خلال سنة 2024 في **1914 جلسة** للجان مراقبة الصفقات العمومية مقابل 1890 جلسة خلال سنة 2023 تم النظر خلالها في عدد 9444 ملف مقابل **9476** ملف سنة 2023 ويتوزع عدد الجلسات والملفات المدروسة كما يلي:

	بالمكاتب المركزية (دون اعتبار وزارة الدفاع)	بالمكاتب الجهوية	العدد الجملي
عدد الجلسات مختلف لجان مراقبة الصفقات	**455**	**1459**	**1914**
عدد الملفات المدروسة في إطار لجان مراقبة الصفقات	**2104**	**7340**	**9444**

في المستوى المركزي:

بلغ عدد جلسات لجان مراقبة الصفقات التي حضرها مراقبو المصاريف (دون اعتبار وزارة الدفاع الوطني) 455 جلسة تتوزع كما يلي:

اللجان المختصة بالهيئة العليا للطلب العمومي	اللجان الوزارية (دون اعتبار وزارة الدفاع الوطني)	اللجان الخاصة	لجان اخرى	العدد الجملي للجلسات
51	**317**	**78**	**9**	**455**

في المستوى الجهوي:

بلغ عدد جلسات لجان مراقبة الصفقات التي حضرها مراقبو المصاريف العمومية الجهويون 1459 جلسة تتوزع كما يلي:

اللجان المختصة بالهيئة العليا	الجهويّة	البلدية	المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحيّة	المندوبيات الجهويّة للتربية	الداخلية بالجامعات ولجان أخرى	**الجملة**
15	**827**	**96**	**179**	**291**	**51**	**1459**

9. إحصائيات مشاركة مراقبي المصاريف العمومية خلال سنة 2024 في لجان أخرى غير لجان مراقبة الصفقات العمومية:

بالإضافة إلى لجان مراقبة الصفقات العمومية وجلسات حوار التصرف، شارك مراقبو المصاريف العمومية في عدة لجان أخرى أهمها:

- اللّجان الفنية لإسناد التمويل العمومي
- اللّجان الطبية
- لجان أخرى (اللجان الاستشارية، لجان التبتيت، لجان اللزمات، لجان متابعة المشاريع...)

بلغ عدد الجلسات التي عقدتها اللجان المذكورة ولجان أخرى التي شارك فيها مراقبو المصاريف خلال سنة 2024 عدد **1795 جلسة** تقريبا تتوزع كالآتي:

اللجان	عدد الجلسات بالمكاتب المركزية	عدد الجلسات بالمكاتب الجهوية	جملة عدد الجلسات
اللجان الفنية للتمويل العمومي	351	880	1231
اللجان الطبية	0	515	515
لجان أخرى (*)	18	31	49
الجملة	**369**	**1426**	**1795**

(*) لجان أخرى (اللجان الاستشارية، لجان التبتيت، لجان اللزمات لجان متابعة المشاريع، جلسات حوار التصرف/جلسات تقييمية وتنسيقية لإرساء أنظمة الرقابة الداخلية / تجاوز بعض الإشكاليات).

10. إحصائيات الأنشطة الأخرى لمراقبي المصاريف العمومية خلال سنة 2024

لم تقتصر أنشطة مراقبي المصاريف العمومية على إسناد التأشيرة وحضور اللجان إنّما شملت مهام أخرى وهي بالأساس:

- عضوية مجالس الإدارة بالمنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية.
- القيام بمهام مراقب دولة غير متفرغ.
- **التفقد والتدقيق والتقييم.**

وفي ما يلي حوصلة للأنشطة المذكورة:

المهام	عدد المراقبين المعنيين بالمكاتب المركزية	عدد المراقبين المعنيين بالمكاتب الجهوية	الجملة
عضوية مجالس الإدارة	4	11	**15**
مهام مراقب دولة غير متفرغ	09	26	**35**
مهام التفقد والتدقيق والتقييم	28	8	**36**
الجملة	**41**	**45**	**86**
المصدر: الاحصائيات الصادرة عن المكاتب المركزية والجهوية			

كما تولى مراقبو المصاريف المشاركة في عدة أنشطة كالندوات والتربصات وفقا للتوزيع التالي:

النشاط	المكاتب المركزية	المكاتب الجهوية	الجملة
حضور ندوات وملتقيات	12	17	29
المشاركة في دورات تكوينية	14	22	36
المشاركة في التربصات	01	0	01
جملة الانشطة	27	39	66
المصدر: الاحصائيات الصادرة عن المكاتب المركزية والجهوية			

وفي نفس السياق أمّن مراقبو المصاريف العمومية جملة من أنشطة التكوين لفائدة الهياكل العمومية توزعت كما يلي:

معطيات أنشطة التكوين/ المكاتب	المكاتب المركزية	المكاتب الجهوية	الجملة
عدد المراقبين المنشطين	11	7	18
عدد المستفيدين من التكوين	400	291	691
عدد الهياكل المستفيدة من التكوين	19	70	89
عدد أنشطة التكوين	26	14	40
المصدر: الاحصائيات الصادرة عن المكاتب المركزية والجهوية			

11. نشاط رئاسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف وهياكلها خلال سنة 2024

طبقا للفصلين 46 و47 من الأمر عدد612 لسنة 2019 تتكون هيكلة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية من الاقسام والوحدات التالية:

- مجلس الهيئة

- وحدة الشؤون العامة
- مكاتب مراقبة المصاريف العمومية المركزية
- مكاتب مراقبة المصاريف العمومية الجهوية
- قسم الرقابة المركزية
- قسم الرقابة الجهوية
- قسم التقييم والتدقيق
- قسم التظلم وقبول الطعون

1- الإطار البشري للهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

تضم الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية **290** عونا موزعين بين رئاسة الهيئة والمكاتب المركزية والجهوية منهم **140** مراقب يؤشرون على النفقات العمومية.

2- أنشطة هياكل الهيئة

❖ نشاط مجلس الهيئة

عقد مجلس الهيئة خلال سنة 2024 أربعة اجتماعات تناولت عدة مواضيع نذكر من بينها:

- تقييم النشاط السّنوي لقسمي الرقابة الجهويّة والمركزيّة لسنة 2023
- المصادقة على مشروع تنقيح قرار رئيس الحكومة المتعلق بتحديد كيفية إجراء حركة النقل الخاصة برؤساء مكاتب مراقبة المصاريف العمومية
- المصادقة على الوثيقة المرجعيّة للهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمراقبة المصاريف العموميّة
- تقديم رأي الهيئة بخصوص مشروع تنقيح الأمر المنظم للصّفقات العموميّة
- برنامج التكوين الخاصّ بأعوان وإطارات الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية (التوجهات والمقترحات)
- البرنامج السنوي لمهمات التفقد والتدقيق لسنة 2024
- المصادقة على دليل إجراءات المتظلم لدى الهيئة العامّة لمراقبة المصاريف العموميّة
- مصفوفة تبويب الملاحظات عند إرجاء أو رفض التأشيرة
- المصادقة على النسخة النهائيّة لمشروع ميثاق التدقيق والتقييم والتفقد بالهيئة العامّة لمراقبة المصاريف العموميّة

❖ الملتقى السنوي لمراقبة المصاريف العمومية لسنة 2024:

انتظم الملتقى السنوي لمراقبة المصاريف العمومية يومي 26 و27 نوفمبر 2024 بمدينة سوسة تحت سامي إشراف السيّد رئيس الحكومة تحت شعار **"المشاريع المعطلة: مراقبة المصاريف العمومية قوة اقتراح و دعامة من أجل حلحلتها"**، وقد تم خلاله تقديم مداخلات من قبل مراقبي المصاريف العمومية وممثلي بعض الوزارات إلى جانب ممثلي

المجتمع المدني والمنظمات الوطنية وكانت مشفوعة بنقاش مفتوح وتبادل لوجهات النظر بين مراقبي المصاريف والمتصرفين العموميين .

وقد انبثق عن الملتقى التوصيات التالية:

- تحيين التراتيب المتعلقة بإسناد التأهيل للمقاولات للمواءمة بين كلفة المشاريع وقدرة المقاولات على الإنجاز؛
- إيجاد حلول عملية بالتنسيق مع المصالح المختصّة بوزارة التجهيز والإسكان بالنسبة للمقاطع التي توفّر المواد الإنشائيّة في مختلف الولايات لتوسيع قائمة المشاركين في طلبات العروض خاصّة في الجهات التّي لا تتوفّر على مقاطع؛
- تحسيس البنوك بمساعدة الشركات التونسية على الحصول على الضمانات البنكية بكلفة تنافسيّة
- خلاص المقاولين في حيّز زمني وجيز تطبيقا للمقتضيات الترتيبيّة للأمر المنظم للصفقات العموميّة
- التخفيض من نسبة الحجز بعنوان الضمان التي يحدّدها المشتري العمومي تطبيقا لمقتضيات منشور رئيس الحكومة عدد 27 لسنة 2024.
- القيام بإجراءات التسلم الوقتي والنهائي للمشاريع في آجالها وتمكين المقاولات من شهادة رفع اليد على الضمانات أو نسخ من محاضر الاستلام في أسرع الآجال
- تنقيح النصوص القانونية باتجاه تشجيع التصرف القائم على الأداء والاجتهاد لفائدة المشاريع
- مزيد إحكام التفاوض مع الممولين الأجانب في إتّجاه تمويل المبلغ الجملي للمشروع للتخفيف من الضغوطات على ميزانيّة الدولة؛
- تسوية الوضعيات العقارية قبل برمجة المشاريع وترسيم الاعتمادات والتثبت من هذه الشروط عند عرض المخطط السنوي للصفقات على لجنة مراقبة الصفقات للموافقة؛
- الإسراع بإصدار الأمر المنقّح للأمر عدد 2878 لسنة 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية باتجاه تعميم الرقابة المعدلة على المصاريف العمومية والتوجه نحو تدعيم تدقيق المشاريع بالرقابة المتزامنة واللاحقة؛
- متابعة مخرجات التقارير الرقابيّة التي تنجزها الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية وتثمينها؛
- تكوين المتصرفين العموميّين في مجال إدارة المشاريع؛
- مشاركة مراقب المصاريف في اللجان الجهويّة والقطاعيّة المتعلّقة بالتسريع في إنجاز المشاريع؛

❖ إصدار التقرير السنوي لسنة 2023:

طبقا للفصل 19 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 مؤرخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية قامت الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية بإعداد تقرير سنوي بعنوان سنة 2023 تناول نتائج عمليات الرقابة المنجزة من قبل مراقبو المصاريف العمومية وأقسام الهيئة وتم تقديم عدة اقتراحات لتحسين طرق التصرف. وتم تسليم التقرير السنوي إلى السيد رئيس الحكومة وتم نشره بالموقع الرسمي لرئاسة الحكومة.

❖ نشاط الأقسام المختصة

- **قسم الرقابة المركزية على المصاريف العمومية.**

يتولّى قسم الرقابة المركزية:

- متابعة أعمال الرقابة على المستوى المركزي.
- التنسيق بين مراقبي المصاريف العمومية بمختلف الوزارات.

تعهّد قسم الرقابة المركزية خلال سنة 2024 ب 90 ملفا وردت عليه من 16 مكتبا مركزيّا والأقسام الأخرى.

وقد تضاعفت نسبة ملفات مشاريع النصوص القانونية والترتيبية المعروضة على القسم سنة 2024 ، لتبلغ 29 % من جملة الملفات المعروضة على أنظار القسم مقارنة بسنة 2023 حيث ناهزت 14% من الملفات التي أبدى القسم رأيه فيها.

- **قسم الرقابة الجهوية على المصاريف العمومية**

يتولى قسم الرقابة الجهوية متابعة أعمال الرقابة الجهوية والتنسيق بين مراقبي المصاريف العمومية بمختلف الجهات كما يعمل على البت في الملفات التي قد تطرح اختلافا في وجهات النظر بين مراقبي المصاريف وآمري الصرف وبقية الهياكل المتدخلة في التصرف العمومي. وقد عقد القسم خلال سنة 2024 عدد 50 جلسة عمل نظر خلالها في عدد 350 ملف.

- **قسم التقييم والتدقيق والتفقد**

يتولى قسم التقييم والتدقيق والتفقد اعداد برنامج سنوي للتدقيق والتفقد بالهيئة وهو مكلف بمتابعة إنجازه وتنفيذه بعد مصادقة مجلس الهيئة عليه. وقد بلغ عدد المهمات التي أشرف عليها القسم سنة 2024 أو يواصل الإشراف عليها 35 مهمة منها:

- تم إصدار 13 إذن مهمة جديدة سنة 2024 توزعت الى 10 مهمات تفقد و3 مهمات تدقيق.
- تم استكمال 09 مهمات بصفة نهائية
- 13 مهمة مازالت جارية
- عقد القسم 26 جلسة في إطار المتابعة
- شارك في المهمات الرقابية الصادرة سنة 2024 عدد 36 مراقب مصاريف دون اعتبار عدد المراقبين المشاركين في المهمات المتواصلة.

- **نشاط قسم التظلم وقبول الّطعون**

يوفر قسم التظلم وقبول الطعون آلية لفض النزاعات بين الإدارة والمتعاملين معها في مجال الإنفاق العمومي بما يكرس الشفافية والحوكمة الناجعة للتصرف العمومي.

ويهدف التظلم أو الطعن إلى إعادة النظر في قرار أو إجراء يمس من حقوق المتظلم أو ألحق به ضررا يمكن تداركه كالمساس بالمبادئ العامة للشراء العمومي أو الخطأ في إجراءات الشراء العمومي.

وقد عقد قسم التظلم 32 جلسة بعنوان سنة 2024 نظر خلالها في 98 عريضة واردة على الهيئة سواء عن طريق الإيداع المباشر بمكتب ضبط الهيئة أو مكتب الضبط المركزي لرئاسة الحكومة أو عن طريق البريد الالكتروني للقسم أو بمقتضى إحالة من المكاتب الجهوية للهيئة أو إحالة من قبل هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية.

هذا وقد تمّ الحسم في 59 عريضة أي بنسبة 61 % من عدد العرائض التي نظر فيها القسم سنة 2024 وإصدار رأي في شأنها سواء بالتصريح بسلامة الإجراءات أو بمخالفة المشتري العمومي للتراتيب المنظمة للشراء العمومي ودعوته للتقيد بالنصوص الجاري بها العمل أو برفض العريضة لعدم الاختصاص استنادا لمقتضيات الفصل 48 من الأمر الحكومي عدد 612 لسنة 2019 المشار إليه آنفا، وقد أدى تدخل القسم في العديد من المناسبات إلى حصول المتظلم على مستحقاته المالية وغلق الملف.

- **نشاط مجلس أخلاقيات المهنة**

طبقا لقرار رئيسة الحكومة المؤرخ في 21 مارس 2022 المتعلق بضبط مشمولات مجلس أخلاقيات المهنة لمراقبي المصاريف العمومية تولّى المجلس القيام بعدة أنشطة خلال سنة 2024 تتعلق بـ:

- متابعة مدى تطبيق مدونة سلوك وأخلاقيات المهنة لمراقبي المصاريف العمومية
- التوعية والتحسيس بأخلاقيات المهنة بمختلف الوسائل المتاحة والممكنة
- التحسيس بمناسبة عقد ملتقيات رؤساء المكاتب بأهمّية تحسين وتطوير آليات التواصل الداخلي والخارجي لإطارات مراقبة المصاريف العمومية بما يتماشى مع سياسة الدولة المرتكزة على الإصغاء لمشاغل المتصرفين العموميين بالخصوص باتجاه الاستجابة لانتظارات المواطنين.
- البحث والتقصّي حول شبهات إخلالات بأخلاقيات المهنة لمراقبي المصاريف العمومية شملت عددا من الأعوان المباشرين بالمكاتب المركزية والجهوية.

- **نشاط وحدة الشؤون العامة:**

تولت الوحدة خلال سنة 2024:

- تنظيم ملتقى رؤساء المكاتب الجهوية لسنة 2024
- تنظيم ملتقى رؤساء المكاتب المركزية لسنة 2024
- تنظيم الملتقى السنوي لمراقبي المصاريف العمومية لسنة 2024.
- استكمال و متابعة إجراءات طبع التقرير السنوي لمراقبة المصاريف العمومية لسنة التصرف 2023.
- متابعة التصرف في الموارد البشرية من خلال:
  - المساهمة في تنظيم حركة النقل السنوية بعنوان سنة 2024

- متابعة المسار المهني لإطارات وأعوان الهيئة

- تنظيم مشاركة خبرات إطارات الهيئة في تأمين دورات تكوينية لفائدة عدد من هياكل التصرف في إطار اتفاقيات أبرمت في الغرض.
- تنظيم دورات تكوينية داخليّة لفائدة المراقبين.
- متابعة البناءات والمعدات الموضوعة على ذمة الهيئة ومكاتب مراقبة المصاريف.

ملخّص

تطورنشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية في سنة 2024

ع/ر	الأنشطة بالهيئة/ هياكل الهيئة/المكاتب المركزية والجهوية/ مراقبي المصاريف	احصائيات سنة 2023	احصائيات سنة 2024	نسبة التطور (%)
1	عدد الميزانيات العمومية التي تمت مراقبتها والخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية (الدولة/الإدارات الجهوية/ المؤسسات العمومية/المجالس الجهوية/ البلديات)	3254	3264	0,31
2	إسناد التأشيرة:			
	1- التأشيرات على البطاقات البيانية وبطاقات التجميد وبطاقات الملاحق وبطاقات الاختام النهائية للصفقات العمومية	49229	59461	%20,78
	2- التأشيرات على بطاقات تجميد الاعتمادات للمهمات بالخارج وبطاقات تسوية نفقات المهمات	10206	9261	%9,26-
	3- التأشيرعلى التقارير المعللة لإسناد سيارات المصلحة للاستعمال لغايات شخصية بصفة ثانوية	4071	4339	%6,58
	4- التأشيرعلى تراخيص الكراء للمحلات الإدارية	261	198	%24,14-
	5- التأشيرعلى تركيز الخطوط الهاتفية	102	152	%49,02
	6- التأشيرعلى قرارات التسمية وقرارات الختم لوكالات الدفوعات	423	344	%18,68-
	مجموع التأشيرات من غير التعهد بالنفقات	64292	73755	%14,72
	7- التأشيرعلى مقترحات التعهد بالنفقات			
	· في إطار التصرف الآلي على منظومة أدب	392823	398320	%1,40
	· في إطار التصرف اليدوي	68611	71059	%3,57
	· جملة التأشيرات على اقتراحات التعهد بالنفقات	461434	469379	%1,72
	جملة إسناد التأشيرات	525726	543134	%3,31
3	أشغال لجان مراقبة الصفقات العمومية			
	1- عدد المشاركات في جلسات لجان مراقبة الصفقات	1925	1914	%0,57-
	2- عدد ملفات الصفقات المدروسة في إطار هذه اللجان	9020	9444	%4,70
4	عضوية لجان أخرى (اللجان المهمة لإسناد التمويل العمومي/اللجان الطبية /لجان الانتداب/ لجان أخرى...)			
	1- عدد المشاركة في جلسات اللجان	1576	1795	%13,90
5	عضوية مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة			
	- عدد المراقبين أعضاء المجالس	33	32	
6	مهام مراقب دولة غير متفرغ			
	مراقبي المصاريف المكلفين بمهام مراقب دولة غير متفرغ	33	35	%6,06
7	مهام التقييم والتفقد والتدقيق			
	عدد المراقبين المكلفين بهذه المهام	31	36	%16,13
8	نشاط مجلس الهيئة وهياكلها			
	1- عدد اجتماعات مجلس الهيئة	4	4	
	2- عدد اجتماعات مجلس المنسقين	1	1	
	3- تنظيم ملتقى رؤساء المكاتب الجهوية	1	1	
	4- تنظيم ملتقى رؤساء المكاتب المركزية	1	1	
	5- تنظيم الملتقى السنوي لمراقبي المصاريف العمومية	1	1	
	6 - إصدار التقرير السنوي	1	1	

الملاحق

ملحق عدد 01:

توزيع التأشير على مقررات إسناد سيارات المصلحة للاستعمال لأغراض شخصية بصفة ثانوية، في المستوى المركزي حسب المهمات 2024

العدد الرتبي	مكتب	عدد مقررات اسناد سيارات المصلحة للاستعمال الشخصي المؤشر عليها			العدد الجملي
		الوزارة	الإدارة الجهوية	المؤسسات العمومية	
1	رئاسة الجمهورية	18	0	6	24
2	رئاسة الحكومة	34	0	11	45
3	مهمة الداخلية	167	0	13	180
4	مهمة البيئة	93	20	7	120
5	مهمة العدل	12	0	70	82
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	6	0	0	6
7	مهمة الدفاع الوطني	0	0	0	0
8	مهمة الشؤون الدينية	30	24	30	84
9	مهمة الاقتصاد والتخطيط	11	0	0	11
10	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	28	16	0	44
11	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	179	0	48	227
12	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	26	0	0	26
13	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	25	12	1	38
14	مهمة تكنولوجيات الاتصال	19	0	0	19
15	مهمة السياحة	6	0	2	8
16	مهمة التجهيز والإسكان	378	0	29	407
17	مهمة النقل	18	6	0	24
18	مهمة الشؤون الثقافية	40	0	16	56
19	مهمة الشباب والرياضة	23	0	9	32
20	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	13	0	3	16
21	مهمة الصحة	35	0	24	59
22	مهمة الشؤون الاجتماعية	36	0	41	77
23	مهمة التربية	37	0	4	41
24	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	41	0	10	51
25	مهمة الشغيل والتكوين المهني	23	12	0	35
26	مهمة المالية	2	0	1	3
	العدد الجملي	1300	90	325	1715

ملحق عدد 02:

توزيع التأشير على مقررات إسناد السيارات، في المستوى الجهوي حسب الهياكل العمومية بعنوان سنة 2024

ع/ر	مكتب ولاية	عدد مقررات اسناد سيارات المصلحة للاستعمال الشخصي المؤشر عليها				العدد الجملي
		الإدارة الجهوية	المجلس الجهوي	البلديات	المؤسسات العمومية	
1	تونس	113	2	47	6	168
2	أريانة	59	1	62	23	145
3	بن عروس	65	1	44	43	153
4	منوبة	79	1	19	28	127
5	نابل	67	2	40	24	133
6	زغوان	39	2	12	1	54
7	بنزرت	65	1	20	32	118
8	باجة	50	0	9	21	80
9	جندوبة	60	1	11	20	92
10	الكاف	60	5	0	3	68
11	سليانة	53	3	5	20	81
12	سوسة	40	6	74	32	152
13	المنستير	57	3	26	26	112
14	المهدية	75	0	6	11	92
15	صفاقس	86	1	90	29	206
16	القيروان	60	2	19	24	105
17	القصرين	67	2	0	18	87
18	سيدي بوزيد	109	3	0	19	131
19	قابس	56	0	14	16	86
20	مدنين	63	1	12	9	85
21	تطاوين	57	0	7	38	102
22	قفصة	57	2	4	10	73
23	توزر	14	2	0	20	36
24	قبلي	48	3	5	12	68
25	بلدية تونس	0	0	70	0	70
	العدد الجملي	1499	44	596	485	2624

ملحق عدد 03:

توزيع تراخيص الكراء على المستوى المركزي حسب المكاتب 2024

العدد الرتبي	اسم المكتب	عدد التأشيرات لإبرام الكراءات
1	رئاسة الجمهورية	0
2	رئاسة الحكومة	0
3	مهمة الداخلية	1
4	مهمة البيئة	0
5	مهمة العدل	0
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	0
7	مهمة الدفاع الوطني	0
8	مهمة الشؤون الدينية	0
9	مهمة الاقتصاد والتخطيط	1
10	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	0
11	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1
12	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	0
13	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	0
14	مهمة تكنولوجيات الاتصال	0
15	مهمة السياحة	0
16	مهمة التجهيز والإسكان	0
17	مهمة النقل	0
18	مهمة الشؤون الثقافية	0
19	مهمة الشباب والرياضة	0
20	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	0
21	مهمة الصحة	0
22	مهمة الشؤون الاجتماعية	0
23	مهمة التربية	0
24	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	0
25	مهمة الشغيل والتكوين المهني	1
26	مهمة المالية	0
	العدد الجملي	**4**

ملحق عدد 04:

توزيع تراخيص الكراء على المستوى الجهوي حسب المكاتب 2024

العدد الرتبي	اسم المكتب	عدد التراخيص المسندة لإبرام عقود الكراءات
1	تونس	0
2	أريانة	11
3	بن عروس	16
4	منوبة	13
5	نابل	6
6	زغوان	1
7	بنزرت	2
8	باجة	0
9	جندوبة	22
10	الكاف	32
11	سليانة	3
12	سوسة	22
13	المنستير	5
14	المهدية	6
15	صفاقس	5
16	القيروان	5
17	القصرين	4
18	سيدي بوزيد	6
19	قابس	9
20	مدنين	7
21	تطاوين	4
22	قفصة	9
23	توزر	2
24	قبلي	4
25	بلدية تونس	0
	العدد الجملي	**194**

ملحق عدد 05:

التأشير على بطاقات تجميد الاعتمادات وتسوية المهمات بالخارج بالمكاتب المركزية 2024

العدد الرتبي	مكتب مراقبة المصاريف بـ	عدد بطاقات تجميد اعتمادات	عدد بطاقة تسوية المهمات
1	رئاسة الجمهورية	290	290
2	رئاسة الحكومة	179	179
3	مهمة الداخلية	780	38
4	مهمة البيئة	127	0
5	مهمة العدل	99	21
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	231	22
7	مهمة الدفاع الوطني	2493	44
8	مهمة الشؤون الدينية	187	186
9	مهمة الاقتصاد والتخطيط	78	78
10	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	15	15
11	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	108	108
12	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	80	80
13	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	104	102
14	مهمة تكنولوجيات الاتصال	52	52
15	مهمة السياحة	18	18
16	مهمة التجهيز والإسكان	47	14
17	مهمة النقل	31	23
18	مهمة الشؤون الثقافية	29	28
19	مهمة الشباب والرياضة	49	11
20	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	28	28
21	مهمة الصحة	218	23
22	مهمة الشؤون الاجتماعية	105	90
23	مهمة التربية	40	40
24	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	503	278
25	مهمة الشغيل والتكوين المهني	54	54
26	مهمة المالية	199	167
	العدد الجملي	**6144**	**1989**

ملحق عدد 06:

التأشير على بطاقات تجميد الاعتمادات وتسوية المهمات بالخارج بالمكاتب الجهوية 2024

العدد الرتبي	اسم المكتب	عدد بطاقات تجميد اعتمادات	عدد بطاقة تسوية المهمات
1	تونس	4	0
2	أريانة	60	14
3	بن عروس	30	2
4	منوبة	97	33
5	نابل	31	0
6	زغوان	12	0
7	بنزرت	46	16
8	باجة	13	0
9	جندوبة	39	0
10	الكاف	7	0
11	سليانة	0	0
12	سوسة	68	40
13	المنستير	65	46
14	المهدية	0	7
15	صفاقس	388	34
16	القيروان	12	12
17	القصرين	3	0
18	سيدي بوزيد	2	0
19	قابس	30	8
20	مدنين	6	0
21	تطاوين	0	0
22	قفصة	10	18
23	توزر	1	0
24	قبلي	1	1
25	بلدية تونس	21	1
	العدد الجملي	**896**	**232**

ملحق عدد 07:

احصائيات التأشيرة على وكالات الدفوعات بالمكاتب المركزية 2024

العدد الرتبي	اسم المكتب	عدد قرارات التسبقة المؤشرة	عدد قرارات ختم الوكالات المؤشرة
1	رئاسة الجمهورية	5	1
2	رئاسة الحكومة	0	0
3	مهمة الداخلية	11	1
4	مهمة البيئة	3	0
5	مهمة العدل	4	4
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	0	0
7	مهمة الدفاع الوطني	27	50
8	مهمة الشؤون الدينية	0	0
9	مهمة الاقتصاد والتخطيط	5	1
10	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	0	0
11	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2	0
12	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	0	0
13	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	0	0
14	مهمة تكنولوجيات الاتصال	1	0
15	مهمة السياحة	0	0
16	مهمة التجهيز والإسكان	0	0
17	مهمة النقل	0	0
18	مهمة الشؤون الثقافية	2	1
19	مهمة الشباب والرياضة	0	1
20	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	2	0
21	مهمة الصحة	2	0
22	مهمة الشؤون الاجتماعية	0	0
23	مهمة التربية	4	5
24	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	0	0
25	مهمة الشغيل والتكوين المهني	8	0
26	مهمة المالية	0	0
	العدد الجملي	**76**	**64**

ملحق عدد 08:

احصائيات التأشيرة على وكالات الدفوعات بالمكاتب الجهوية 2024

العدد الرتبي	اسم المكتب	عدد قرارات التسبقة المؤشرة	عدد قرارات ختم الوكالات المؤشرة
1	تونس	1	0
2	أريانة	9	1
3	بن عروس	16	1
4	منوبة	5	0
5	نابل	3	2
6	زغوان	3	1
7	بنزرت	19	2
8	باجة	4	1
9	جندوبة	0	2
10	الكاف	4	0
11	سليانة	9	2
12	سوسة	0	0
13	المنستير	5	1
14	المهدية	9	2
15	صفاقس	0	0
16	القيروان	13	6
17	القصرين	4	0
18	سيدي بوزيد	6	2
19	قابس	25	4
20	مدنين	3	2
21	تطاوين	16	1
22	قفصة	3	2
23	توزر	3	1
24	قبلي	1	0
25	بلدية تونس	5	5
	العدد الجملي	**166**	**38**

المحور الثاني

إحصائيات تنفيذ الميزانيات العمومية بعنوان سنة 2024

يتعلق هذا المحور باستعراض ودراسة معطيات وإحصائيات تنفيذ ميزانيات الهياكل العمومية الخاضعة لمراقبة مصالح الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2024

الميزانيات العمومية الخاضعة للرقابة المسبقة:

-الميزانية العامة للدولة (الاعتمادات المركزية والمفوضة)

-ميزانية المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة (مواد ذاتية ومنحة الدولة)

-ميزانيات الجماعات المحلية وتشمل ميزانيات المجالس الجهوية والبلديات.

يقصد بـ:

- **الاعتماد المرخص فيه:** جملة الاعتمادات المرخص فيها بقانون المالية الأصلي أو التكميلي
- **الاعتماد الموزع أو المرسم:** هو كتلة الاعتمادات المرسمة بمنظومة "أدب" تعهدا وتشمل الاعتمادات المفتوحة بعنوان السنة المالية زائد بقايا الاعتمادات المنقولة من سنوات التصرف السابقة إن وجدت،
- **مبلغ التعهدات:** هو جملة مبالغ اقتراحات التعهد التي حظيت بتأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية،
- **نسبة التعهدات** هي حاصل قسمة الاعتماد المتعهد به على الاعتماد المرسم

مصدر الإحصائيّات:

تم ضبط الإحصائيات واستخراج المعطيات بالاعتماد على منظومة "أدب" بالنسبة للميزانيات التي يقع التصرف فيها باستعمال المنظومة. و لم يتم اعتماد المعطيات المتعلقة بالمؤسسات التي يتم التصرف فيها يدويا نظرا لكونها تمثل نسبة ضئيلة جدا من حيث الحجم وبالتالي فهي غير مؤثرة على دقة المعطيات.

1- احصائيات ميزانية الدولة

ضبط قانون المالية لسنة 2024 الصادر بمقتضى القانون عدد 13 لسنة 2023 اعتمادات التعهد لنفقات ميزانية الدولة في حدود **62 مليار دينار** أما اعتمادات الدفع فقُدّرت بـ **59,805 مليار دينار**.

كما ضبط قانون المالية الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة في حدود **1,85 مليار دينار** وحسابات أموال المشاركة ب **52.9 مليون دينار** أما الموارد الذاتية لميزانيات المؤسسات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة فقدرت بـــ 504 **مليون دينار يضاف إليها منحة الدولة ب927 مليون دينار لتصبح جملة ميزانيات 2620 مؤسسة 1431 مليون دينار** .

هذا وتتوزع اعتمادات التعهد لنفقات ميزانية الدولة حسب الأقسام كما يلي:

- **القسم الأول: التأجير** : 23 711 066 000 دينار
- **القسم الثاني: التسيير** : 2 458 913 000 دينار
- **القسم الثالث: التدخلات** :19 775 675 000 دينار
- **القسم الرابع و الخامس : الاستثمار و العمليات المالية** : 5 341 120 000 دينار
- **القسم السادس: نفقات التمويل** : 6 838 000 000 دينار
- **القسم السابع : النفقات الطارئة وغير الموزعة** : 2 279 884 000 دينار

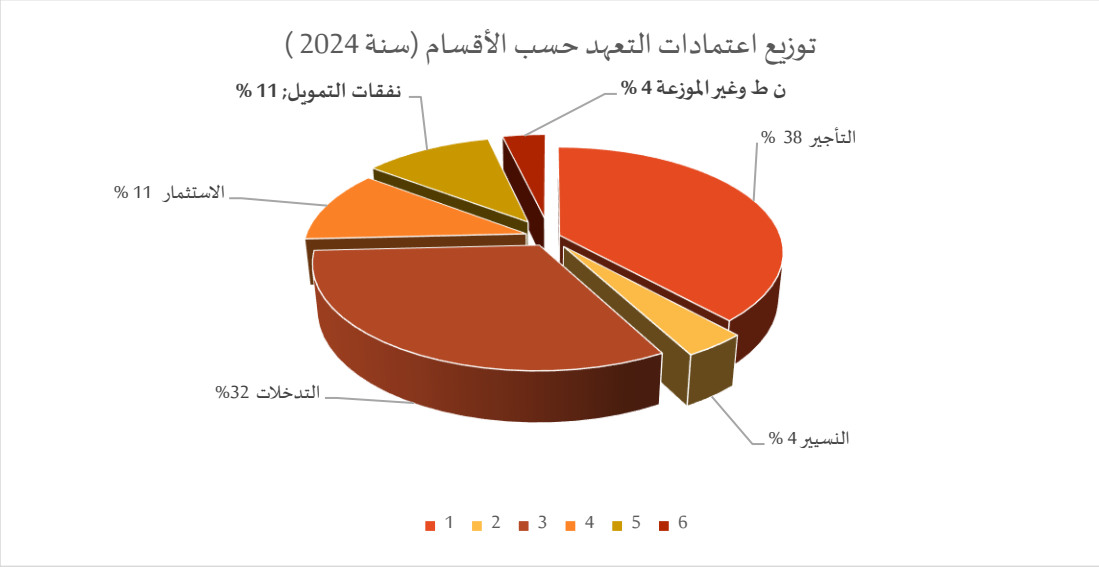

نلاحظ أن اعتمادات التأجير تمثل الجزء الأكبر من نفقات الميزانية **بنسبة 39 %** تليها نفقات التدخل العمومية بنسبة تقدر ب 32% أما نفقات التسيير فإنها لم تتجاوز 4 %في حين بلغت الاعتمادات المخصصة للاستثمار حوالي 09% .

وتجدر الإشارة الى ان اعتمادات التدخلات البالغة 11.3 مليار دينار تتضمن اعتمادات دعم تتوزع أساسا على دعم النقل ب0.6 مليار دينار و المواد الأساسية ب 3.59 مليار و الوقود ب 7.08 مليار دينار.

هذا ويبرز الجدول الموالي توزيع اعتمادات التعهد والدفع حسب المهمات والبرامج المدرجة بمنظومة "أدب" في اطار تراخيص قانون المالية :

بحساب الدينار		
المهمات والمهمات الخاصة والبرامج	توزيع المبالغ حسب ترخيص قانون المالية	
	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع
1ـ مجلس نواب الشعب	**40 283 000**	**38 553 000**
بـ 1 مجلس نواب الشعب	40 283 000	38 553 000
2ـ المجلس الوطني للجهات والاقاليم		
بـ 1 المجلس الوطني للجهات والأقاليم		

3ـ	رئاسة الجمهورية	214 870 000	200 400 000
	بـ 1 الأمن القومي والعلاقات الخارجية	10 156 000	10 156 000
	بـ 2الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات السياسية	170 786 000	154 186 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	33 928 000	36 058 000
4ـ	رئاسة الحكومة	270 432 000	272 302 000
	بـ 1 الاشراف	23 491 000	23 491 000
	بـ 2 الرقابة	62 142 000	63 342 000
	بـ 3 الإعلام والاتصال والتكوين	104 608 000	104 628 000
	بـ 4 التصرف في القطاع العمومي	15 778 000	15 838 000
	بـ 5 تحديث الخدمات الإدارية	2 115 000	2 115 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	62 298 000	63 888 000
5ـ	مهمة الداخلية	5 796 779 000	5 822 000 000
	بـ 1 الأمن الوطني	2 367 475 000	2 346 935 000
	بـ 2 الحرس الوطني	1 547 374 000	1 575 440 000
	بـ 3 الحماية المدنية	329 360 000	330 760 000
	بـ 4 الشؤون المحلية	1 032 140 000	1 033 140 000
	بـ9 القيادة والمساندة	520,430,000	535,725,000
6ـ	مهمة العدل	959 607 000	946 594 000
	بـ 1 العدل	390 129 000	385 129 000
	بـ 2 السجون والإصلاح	514 541 000	508 228 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	54 937 000	53 237 000
7ـ	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	368 600 000	344 000 000
	بـ 1 العمل الدبلوماسي	243 090 000	220 440 000
	بـ2 العمل القنصلي	98 100 000	98 400 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	27 410 000	25 160 000
8ـ	مهمة الدفاع الوطني	4 087 628 000	4 086 848 000
	بـ1 التدخل العسكري	2 300 000 000	2 267 780 000
	بـ 2الاسناد اللوجستي والتقني	816 968 000	853 308 000
	بـ 3 الإحاطة بالعسكريين	473 894 000	470 894 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	496 766 000	494 866 000
9ـ	مهمة الشؤون الدينية	185 330 000	187 000 000
	بـ 1 التنمية الدينية	167 850 000	168 250 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	17 480 000	18 750 000
10ـ	مهمة المالية	1 303 963 000	1 358 000 000
	بـ 1 الديوانة	546 090 000	567 796 000
	بـ 2 الجباية	272 406 000	282 206 000
	بـ 3 المحاسبة العمومية	369 395 000	391 925 000
	بـ 4 مصالح الميزانية	14 440 000	13 987 000
	بـ 5 الدين العمومي	3 061 000	3 061 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	98 571 000	99 025 000
11ـ	مهمة الاقتصاد والتخطيط	950 150 000	950 150 000
	بـ1 التوازنات الجملية والاحصاء	102 176 000	102 176 000
	بـ 2 دعم التنمية القطاعية والجهوية	677 033 000	677 033 000
	بـ 3 التعاون الدولي	73 116 000	73 116 000

	بـ 4 الإحاطة بالإستثمار	86 691 000	86 691 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	11 134 000	11 134 000
12ـ	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	89 818 000	88 618 000
	بـ 1 التصرف في أملاك الدولة	20 046 000	20 046 000
	بـ 2 حماية أملاك الدولة	38 428 000	38 428 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	31 344 000	30 144 000
13ـ	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2 757 368 000	2 202 075 000
	بـ 1 الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية	467 118 000	459 735 000
	بـ 2 الصيد البحري وتربية الاحياء المائية	172 533 000	164 803 000
	بـ 3 المياه	1 228 752 000	722 562 000
	بـ 4 الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	402 945 000	375 442 000
	بـ 5 التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد	241 947 000	232 839 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	244 073 000	246 694 000
14ـ	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	7 404 415 000	7 406000 000
	بـ 1 الطاقة	7 209 344 000	7 209 344 000
	بـ 2 الصناعة	174 645 000	176 645 000
	بـ 3 المناجم	7 986 000	7 986 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	12 440 000	12 025 000
15ـ	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	3 757 276 000	3 759 300 000
	بـ1 التجارة الداخلية	3 633 701 000	3 633 825 000
	بـ 2 التجارة الخارجية	112 245 000	112 245 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	11 330 000	13 230 000
16ـ	مهمة تكنولوجيات الاتصال	284 412 000	175 150 000
	بـ 1 التنمية الرقمية	250 180 000	141668 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	34 232 000	33482 000
17ـ	مهمة السياحة	180 000 000	180 000 000
	بـ 1 السياحة والصناعات التقليدية	176 307 000	176 307 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	3 693 000	3 693 000
18ـ	مهمة التجهيز والإسكان	2 785 425 000	1 970 000 000
	بـ 1البنية الأساسية للطرقات	2 506 748 000	1 455 048 000
	بـ2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي	109 074 000	207 474 000
	بـ 3 التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	120 629 000	258 229 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	48 974 000	49 249 000
19ـ	مهمة البيئة	459 800 000	459 400 000
	بـ 1 البيئة والتنمية المستديمة	447 370 000	446750 000
	بـ 2 القيادة والمساندة	12 430 000	12 650 000
20ـ	مهمة النقل	1 068 551 000	1 051 031 000
	بـ 1 النقل البري	994 640 000	975 140 000
	بـ2 الطيران المدني	12 412 000	12 412 000
	بـ 3 النقل البحري والموانئ	28 769 000	28 769 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	32 730 000	34 710 000
21ـ	مهمة الشؤن الثقافية	423 256 000	414 300 000
	بـ 1 الفنون	59 742 000	55 607 000
	بـ 2الكتاب والمطالعة	29 610 000	32 510 000

	بـ 3 العمل الثقافي	71 204 000	70 704 000
	بـ 4 التراث	83 851 000	78 151 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	178 849 000	177 328 000
22ـ	مهمة الشباب والرياضة	944 764 000	922 164 000
	بـ 1 الشباب	195 861 000	195 361 000
	بـ 2 الرياضة	238 816 000	217 816 000
	بـ 3 التربية البدنية	448 478 000	446 278 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	61 609 000	62 709 000
23ـ	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	284 440 000	248 900 000
	بـ 1 المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	45 553 000	25 113 000
	بـ 2 الطفولة	191 837 000	175 277 000
	بـ 3 كبار السن	22 256 000	22 116 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	24 794 000	26 394 000
24ـ	مهمة الصحة	3 789 055 000	3 930 000 000
	بـ 1 الرعاية الصحية الأساسية	515 605 000	638 365 000
	بـ 2 الخدمات الصحية الاستشفائية	1 450 325 000	1 424 675 000
	بـ 3 البحث والخدمات الاستشفائية الجامعية	1 557 520 000	1 563 905 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	265 605 000	303 055 000
25ـ	مهمة الشؤون الاجتماعية	2 848 235 000	2 852 000 000
	بـ 1 الشغل والعلاقات المهنية	33 124 737	31 089 737
	بـ 2 الضمان الاجتماعي	1 226 525 461	1 226 525 461
	بـ 3 النهوض الاجتماعي	1 491 238 906	1 490 038 906
	بـ 4 الهجرة والتونسيين بالخارج	34 159 555	34 159 555
	بـ 9 القيادة والمساندة	63 186 341	70 186 341
26ـ	مهمة التربية	8 196 000 000	7 917 500 000
	بـ 1 المرحلة الابتدائية	2 915 849 000	2 818 499 000
	بـ 2 المرحة الإعدادية والتعليم الثانوي	4 194 317 000	4 031 989 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	1 085 834 000	1 067 012 000
27ـ	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	2 204 238 000	2 277 238 000
	بـ 1 تعليم عالي	1 512 662 000	1 528 772 000
	بـ 2 بحث علمي	172 527 000	212 727 000
	بـ 3 الخدمات الجامعية	468 901 000	470 491 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	50 148 000	65 248 000
28ـ	مهمة التشغيل والتكوين المهني	999 589 000	999 589 000
	بـ 1 التكوين المهني	456 470 000	456 470 000
	بـ 2 التشغيل	391 259 000	391 259 000
	بـ 3 تنمية المبادرة الخاصة	122 000 000	122 000 000
	بـ 9 القيادة والمساندة	29 860 000	29 860 000
29ـ	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	2 207 000	2 207 000
	بـ 1 المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	2 207 000	2 207 000
30ـ	محكمة المحاسبات	33 156 000	32 986 000
	بـ 1 محكمة المحاسبات	33 156 000	32 986 000
31ـ	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	192 469 000	192 469 000
32_	نفقات التمويل	6 838 000 000	6 838 000 000

_33	النفقات الطارئة وغير الموزعة	2 279 884 000	1 680 226 000
	المجموع	62 000 000 000	59 805 000 000

نلاحظ أن الجزء الأكبر من الاعتمادات المرصودة بالميزانية خصص لمهمة التربية (تعهدا ودفعا) تليها مهمة الصناعة والطاقة ثم مهمة الداخلية.

أما السياسات العمومية (البرامج) فإن أهمها من حيث الاعتمادات المرصودة **الطاقة** بمجموع **7209 مليون دينار** ثم **التعليم الثانوي** بمبلغ **4194** مليون **دينار** (أغلبها نفقات تأجير) يليهما **التجارة الداخلية** بما قدره **3633 مليون دينار** .

I - نتائج تنفيذ نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024.

تم خلال سنة 2024 تعديل بعض البنود بمقتضى قرار وزيرة المالية بتاريخ 28 افريل 2025 .

وتم رصد اعتمادات تكميلية قدرها 321 مليون دينار بعنوان نفقات التصرف لبعض المهمات تتوزع حسب الأقسام كما يلي:

بحساب الدينار

التأجير		التسيير		التدخل	
المجلس الوطني للجهات والأقاليم	3 949 000	المجلس الوطني للجهات والأقاليم	400 000	رئاسة الجمهورية	144 072
مهمة رئاسة الحكومة	2 924 000	مهمة رئاسة الحكومة	3 076 000	مهمة العدل	54 132
مهمة الشؤون الخارجية	12 118 000	مهمة العدل	1 376 000	مهمة المالية	45 165
مهمة المالية	9 963 000	مهمة الشؤون الخارجية	1 291 000	مهمة التجارة	10 500 000
مهمة التجارة	2 907 000	مهمة الدفاع الوطني	242 446	مهمة الشباب والرياضة	260 000
محكمة المحاسبات	91 000	مهمة المالية	1 568 240	مهمة الشؤون الاجتماعية	252 600 000
		مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	466 000	مهمة المرأة والأسرة والطفولة	133 650
		مهمة الصحة	17 400 000		
المجموع	**31 952 000**		**25 819 686**		**263 737 019**

وقد أُجريت خلال سنة 2024 سحوبات على النفقات الطارئة وغير الموزعة لفائدة نفقات التنمية بما قدره **485 مليون دينار** تتوزع على المهمات كما يلي:

السحوبات على النفقات الطارئة وغير الموزعة تعهدا		المبالغ بالدينار
رئاسة الجمهورية	12 700 000	
مهمة الداخلية	5 664 000	
مهمة الشؤون الخارجية والهجرة	1 507 000	
مهمة المالية	69 049 680	
مهمة الفلاحة والموارد المائية	139 555 700	
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	6 885 000	
مهمة السياحة	5 055 000	
مهمة التجهيز والإسكان	66 228 563	
مهمة البيئة	1 101 000	
مهمة النقل	51 000 000	
مهمة الصحة	26 743 000	
مهمة الشؤون الثقافية	7 565 600	
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	15 049 432	
مهمة الشؤون الاجتماعية	17 521 000	
مهمة الشباب والرياضة	1 900 000	
مهمة التربية	57 200 000	
مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	411 000	
المجموع	**485 135 975**	**المصدر: أدب**

هذا ويبرز الجدول الموالي نسب استهلاك اعتمادات التصرف للتأجير والتسيير والتدخلات لكل مهمة وتم احتساب المبالغ النهائية لاعتمادات السنة بعد إضافة الاعتمادات التكميلية واحتساب الاعتمادات المحولة بين الأقسام داخل نفس المهمة.

استهلاك اعتمادات للتأجير والتسيير والتدخلات بحساب الدينار									
			التأجير		التسيير		التدخل		
	اعتمادات السنة (*)	المنجز تعهدا	النسبة	اعتمادات السنة(*)	المنجز تعهدا	النسبة	اعتمادات السنة(*)	المنجز تعهدا	النسبة
مجلس نواب الشعب	27 844 000	25 691 149	92,3%	5 984 000	5 967 518	99,7%	1 825 000	1 770 043	**97,0%**
المجلس الوطني للجهات والأقاليم	3 949 000	3 760 975	95,2%	400 000	149 589	37,4%	0	0	
رئاسة الجمهورية	148 613 000	136 829 454	92,1%	33 049 000	29 979 591	90,7%	5 552 072	4 503 261	**81,1%**
رئاسة الحكومة	198 473 000	191 457 373	96,5%	21 954 553	20 542 696	93,6%	37 372 446	26 207 421	**70,1%**
مهمة الداخلية	3 871 965 281	3 863 335 371	99,8%	413 300 688	410 578 051	99,3%	169 769 767	169 769 767	**100%**
مهمة العدل	773 688 000	769 098 025	99,4%	103 731 000	102 975 158	99,3%	11 518 132	10 896 956	**94,6%**
مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	199 308 893	199 066 390	99,9%	83 600 107	82 654 494	98,9%	62 200 000	61 701 209	**99,2%**
مهمة الدفاع الوطني	2 640 974 919	2 640 645 653	100%	466 538 683	466 538 662	100%	93 426 843	93 426 843	**100%**
مهمة الشؤون الدينية	152 620 000	149 951 244	98,3%	18 917 929	18 776 720	99,3%	12 462 070	12 003 331	**96,3%**
مهمة المالية	1 098 816 000	1 083 288 813	98,6%	92 180 059	85 516 531	92,8%	10 830 345	10 260 465	**94,7%**
مهمة الاقتصاد والتخطيط	77 847 000	74 701 336	96,0%	13 575 000	12 950 932	95,4%	1 635 000	1 483 269	**90,7%**
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	64 750 517	63 158 724	97,5%	7 305 433	7 298 973	99,9%	784 050	781 800	**99,7%**
مهمة الفلاحة والموارد المائية	684 615 000	643 749 970	94,0%	54 997 146	53 663 703	97,6%	15 491 853	14 133 348	**91,2%**
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	39 363 000	37 256 394	94,6%	8 768 032	8 513 395	97,1%	7 087 509 968	7 087 241 294	**100%**
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	53 317 000	52 914 905	99,2%	12 787 000	11 658 639	91,2%	3 688 027 000	3 663 943 561	**99,3%**
مهمة تكنولوجيات الاتصال	17 450 000	17 094 843	98,0%	6 907 000	6 474 147	93,7%	4 320 000	4 318 310	**100%**
مهمة السياحة	70 135 000	69 987 209	99,8%	15 479 000	15 363 835	99,3%	209 000	207 075	**99,1%**
مهمة التجهيز والإسكان	120 075 000	112 952 599	94,1%	66 289 500	64 879 750	97,9%	3 585 499	3 311 004	**92,3%**
مهمة البيئة	37 580 000	36 061 637	96,0%	6 992 850	6 585 548	94,2%	21 172 150	20 725 936	**97,9%**
مهمة النقل	24 269 000	19 255 164	79,3%	5 359 000	5 033 004	93,9%	661 303 000	661 024 804	**100%**
مهمة الشؤون الثقافية	243 499 000	226 274 818	92,9%	22 731 000	22 318 736	98,2%	67 775 000	63 291 449	**93,4%**
مهمة الشباب والرياضة (شباب /الرياضة)	624 558 000	971 145 100	155,5%	57 990 000	54 857 423	94,6%	74 531 000	65 608 388	**88,0%**
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	150 000 000	141 063 707	94,0%	13 186 962	11 721 249	88,9%	40 602 687	32 324 520	**79,6%**
مهمة الصحة (إ مركزية)	2 766 040 000	2 668 248 875	96,5%	477 855 000	474 794 867	99,4%	10 085 000	7 840 852	**77,7%**
مهمة الشؤون الاجتماعية	284 000 000	260 640 328	91,8%	26 910 230	26 474 805	98,4%	1 851 519 769	1 758 538 111	**95,0%**

مهمة التربية	6 720 384 059	6 270 565 325	93,3%	419 264 441	404 101 741	96,4%	115 429 500	78 183 959	**67,7%**
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1 543 280 000	1 477 098 886	95,7%	128 134 650	127 494 624	99,5%	255 264 750	248 005 870	**97,2%**
مهمة التشغيل والتكوين المهني(تكوين/تشغيل)	434 176 000	85 853 240	19,8%	33 909 000	30 226 004	89,1%	7 304 000	7 203 640	**98,6%**
المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	600 000	280 218	46,7%	1 600 000	752 000	47,0%	7 000	3 370	**48,1%**
محكمة المحاسبات	26 766 000	26 757 326	100%	5 692 000	5 562 743	97,7%	175 000	163 154	**93,2%**
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	14 205 000	14 204 750	100%	6 555 000	6 555 000	100%	171 709 000	106 158 750	**61,8%**
المجموع	**23 711 066 000**	**22 332 389 801**	94,2%	**2 631 944 263**	**2 580 960 128**	98,1%	**14 483 396 901**	**14 215 031 760**	**98,1%**
(*) اعتمادات نهائية (باحتساب الاعتمادات التكميلية وتحويل الاعتمادات)									

توزيع استهلاك اعتمادات التنمية حسب المهمات

الوحدة: الدينار

	البقايا	الاعتمادات الموزعة	المجموع	المنجز تعهدا	النسبة
مجلس نواب الشعب	0	692 475	692 475	2 550 784	368%
رئاسة الجمهورية	15 975 307	40 135 000	56 110 307	9 237 860	16%
رئاسة الحكومة	5 689 651	14 161 953	19 851 604	12 958 504	65%
مهمة الداخلية	625 005 026	1 038 084 000	1 663 089 026	1 209 720 580	73%
مهمة العدل	463 453 619	65 100 000	528 553 619	57 206 138	11%
مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين	10 839 518	36 261 000	47 100 518	10 173 148	22%
مهمة الدفاع الوطني	1 706 260 990	744 645 137	2 450 906 127	841 346 654	34%
مهمة الشؤون الدينية	2 584 009	640 000	3 224 009	953 283	30%
مهمة المالية	120 352 701	141 436 985	261 789 686	124 465 852	48%
مهمة التنمية والتعاون الدولي	0	732 298 885	732 298 885	731 701 917	100%
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	5 501 882	6 673 000	12 174 882	4 503 657	37%
مهمة الفلاحة والموارد المائية	1 225 790 388	1 892 310 557	3 118 100 945	1 886 083 435	60%
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	18 880 104	54 420 315	73 300 419	37 466 700	51%
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	6 963 045	21 047 000	28 010 045	14 230 200	51%
مهمة تكنولوجيات الاتصال	288 563 511	158 735 000	447 298 511	116 751 099	26%
مهمة السياحة	0	47 438 156	47 438 156	47 437 341	100%
مهمة التجهيز والإسكان	3 027 537 055	2 578 048 563	5 605 585 618	1 702 063 363	30%
مهمة البيئة	35 490 763	368 650 675	404 141 438	365 950 962	91%
مهمة النقل	56 337 924	309 976 976	366 314 900	283 707 774	77%
مهمة الشؤون الثقافية	161 974 007	85 316 600	247 290 607	74 406 440	30%
مهمة الشباب والرياضة	333 679 737	169 240 000	502 919 737	36 851 885	7%
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	94 606 075	95 833 432	190 439 507	35 918 870	19%
مهمة الصحة (إ مركزية)	1 307 641 584	446 912 999	1 754 554 583	415 722 844	24%
مهمة الشؤون الاجتماعية	39 746 609	98 761 174	138 507 783	125 598 202	91%
مهمة التربية	1 247 889 092	984 694 497	2 232 583 589	1 020 665 329	46%
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1 321 263 556	251 942 500	1 573 206 056	294 795 301	19%
مهمة التشغيل والتكوين المهني	1 036 757	10 979 343	12 016 100	11 012 231	92%
المجلس الأعلى للقضاء	0	0	0	0	
محكمة المحاسبات	0	254 000	254 000	56 586	22%
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	0	0	0	0	
المجموع	**12 123 062 910**	**10 394 690 222**	**22 517 753 132**	**9 473 536 939**	**42%**

المصدر : منظومة أدب

بلغت النسبة العامة للتعهد باعتمادات التنمية خلال سنة 2024 ما قدره 42%.

نفقات حسابات الخزينة

ضبط قانون المالية الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة بحوالي **1,856 مليارديناروحسابات أموال المشاركة بحوالي 53 مليون دينار**.

وفي هذا الجزء سيتم الاقتصار على دراسة وضعية حسابات الخزينة فقط نظرا لمحدودية اعتمادات حسابات أموال المشاركة.

توزيع اعتمادات حسابات الخزينة حسب هياكل الاشراف ونسب الاستهلاك

الوحدة: ألف دينار

حساب الخزينة	تقديرات قانون المالية	موارد السنة	برنامج الاستعمالات	النفقات المنجزة	نسبة الاستهلاك
رئاسة الحكومة					
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة إلى الدولة	3 500	24 773	3 758	3 451	92%
مهمةالداخلية					
صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات	10 000	16 863	10 000	10 000	100%
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500	8 093	1 336	1 192	89%
مهمةالدفاع الوطني					
صندوق الخدمة الوطنية	2 500	6 741	10 076	5 548	55%
مهمة المالية					
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	100	347	1	0	0%
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية					
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	2 200	9 881	13 567	12 324	91%
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000	48 230	10 550	10 550	100%
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري					
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي	47 000	79 362	37 563	37 563	100%
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000	10 279	5 000	5 000	100%
صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	7 000	32 759	4 162	4 162	100%
مهمةالصناعة والمناجم والطاقة					
صندوق تنمية القدرة التنافسيةفي قطاع الصناعات التقليدية	85 440	255065	68213	66 159	97%
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	9 000	55 781	2 153	1 907	89%
صندوق الانتقال الطاقي	52 000	109 841	12 717	10 347	81%
مهمةالتجارة وتنمية الصادرات					
الصندوق العام للتعويض		155 921	0	0	
صندوق النهوض بالصادرات		32 260	0	0	
مهمة تكنولوجيات الاتصال					
صندوق تنمية المواصلات ...	97 000	217 384	112 500	101 562	90%
مهمةالتجهيز والإسكان					
الصندوق الوطني لتحسين السكن	10 000	18 130	10 000	9 999	100%
صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء	38 000	383 558	56 000	54 666	98%
مهمة البيئة					
صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط	6 000	8 430	6 000	1 645	27%
صندوق مقاومة التلوث	20 000	353 129	110 870	110 870	100%
مهمة السياحة					

صندوق حماية المناطق السياحية	10 000	33 607	2 704	2 604	96%
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	8 000	67 818	2 036	1 666	82%
مهمة النقل					
صندوق تمويل التنقلات الحضرية	1 000	0	0	0	
مهمةالشؤون الثقافية					
صندوق التشجيع على الابداع الأدبي	7 000	11 000	12 320	8 451	69%
مهمةالشباب والرياضة					
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000	14 834	11 553	11 493	99%
مهمة الصحة					
صندوق دعم الصحة العمومية	100 000	73 418	100 000	100 000	100%
مهمة الشؤون الاجتماعية					
الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي	7 500	6 558	9 936	6 652	67%
حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي	800 000	865 827	930 844	904 700	97%
مهمة التكوين المهني والتشغيل					
الصندوق الوطني للتشغيل	420 500	477 704	284 604	284 604	100%
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70 000	296 100	38 016	38 016	100%
المجموع	**1 849 240**	**3 673 693**	**1 866 479**	**1 805 131**	**97%**

المصدر: قانون المالية ومنظومة أدب

نلاحظ أن حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي هو أهم حساب من حيث الموارد المحققة حيث بلغت خلال سنة 2024 ما قدره **865 مليون دينار** وتم خلال هذه السنة صرف مبلغ قدره **904 مليون دينار** لفائدة صناديق الضمان الاجتماعي.

II–احصائيات ميزانيات المؤسسات العمومية.

حسب قانون المالية لسنة 2024 تقدّر منحة الدولة لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة بحوالي 927 مليون دينار والموارد الذاتية بـ504 مليون دينار وحيث أن ميزانيات عدد كبير من هذه المؤسسات ضئيلة ويتم التصرف فيها بصفة يدوية (مؤسسات تحت إشراف وزارة التربية) فإنه سيتم الاقتصار على تحليل الميزانيات التي يتم التصرف فيها عن طريق منظومة "أدب مؤسسات".

وضعية اعتمادات المؤسسات العمومية خلال سنة 2024

المؤسسات تحت إشراف:	بقايا سابقة	اعتمادات السنة	المجموع	المنجز تعهدا	النسبة
رئاسة الجمهورية	0	6 653 055	6 653 055	4 440 401	67%
رئاسة الحكومة	182 225	15 690 427	15 872 652	11 396 037	72%
وزارة الداخلية	264 225	41 312 166	41 576 391	29 214 778	70%
وزارة العدل	135 908 473	111 464 939	247 373 412	88 414 063	36%
وزارة الدفاع الوطني	7 609 546	67 746 951	75 356 497	43 345 259	58%
وزارة الشؤون الدينية	0	252 739	252 739	183 562	73%
وزارة المالية	385 925	10 584 047	10 969 972	9 964 594	91%
وزارة الفلاحة والموارد المائية	455 625 058	440 023 562	895 648 620	385 290 845	43%
وزارة التجارة	0	4 097 448	4 097 448	3 470 946	85%
وزارة التجهيز والإسكان	4 665 588	12 454 401	17 119 989	8 228 705	48%
وزارة البيئة والتنمية المستديمة	3 312 184	3 557 676	6 869 860	2 329 839	34%
وزارة السياحة	0	3 542 444	3 542 444	3 002 252	85%
وزارة تكنولوجيا الاتصال	4 176 812	9 136 849	13 313 661	7 974 317	60%
وزارة الشؤون الثقافية	38 207 824	109 833 867	148 041 691	88 936 855	60%
وزارة الشباب والرياضة	768 789	75 984 836	76 753 625	51 089 667	67%
وزارة الصحة	52 008 703	895 533 146	947 541 849	770 378 988	81%
وزارة الشؤون الاجتماعية	88 483	47 801 961	47 890 444	36 093 738	75%
وزارة التربية	108 003 090	542 937 662	650 940 752	331 610 962	51%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	255 165 882	469 133 668	724 299 550	384 360 419	53%
وزارة الأسرة والمرأة والطفولة ,,,	29 203 207	73 725 069	102 928 276	57 717 621	56%
المجموع	**1 095 576 014**	**2 941 466 913**	**4 037 042 927**	**2 317 443 848**	**57%**

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- بلغت النسبة الجملية لاستهلاك اعتمادات المؤسسات العمومية 57 % وهي نسبة ضعيفة نسبيا.
- تمثل بقايا الاعتمادات حوالي 25 % من إجمالي ميزانيات المؤسسات وهي نسبة هامة تطرح التساؤل حول أسباب تراكم البقايا والغاية من نقلها من سنة إلى أخرى.
- تمثل ميزانيات مؤسسات الصحة العمومية القسط الأكبر من إجمالي اعتمادات المؤسسات وسجلت نسبة استهلاك تجاوزت 81 %، تليها مؤسسات التنمية الفلاحية ومؤسسات التعليم العالي إلا أن ما يُميز ميزانيات هذه المؤسسات هو حجم بقايا الاعتمادات وضعف نسبة الاستهلاك حيث بلغت 53 % بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي ولم تتجاوز 43% لمؤسسات التنمية الفلاحية.

احصائيات ميزانيات المجالس الجهوية –تصرف 2024

اعتمادات المجالس الجهوية

بلغت جملة الاعتمادات المرصودة للمجالس الجهوية بعنوان سنة 2024 ما قدره **2274 م د** مقابل **2025 م د** سنة 2023 أي بفارق قدره **249 م د** ما يمثل نسبة تطور ايجابي ب 12.30 %. كما شهدت نسبة التعهدات تطورا في حدود 10.56 %حيث استقرت القيمة الجملية للتعهدات سنة 2024 في حدود 754 م د مقابل 682 م د سنة 2023 أي بزيادة مطلقة قدرها 72 م د.

يتضمن الجدول الموالي اجمالي اعتمادات وتعهدات المجالس الجهوية تصرف 2024 موزعة حسب العناوين

جدول- ملحق عدد 1- اجمالي اعتمادات وتعهدات المجالس الجهوية 2024-حسب العناوين

		العنوان الاول 2024			العنوان الثاني 2024					مجموع ع1-ع2/ 2024		
ع/ر	الولاية	الاعتماد	التعهد	النسبة	بقايا	السنة	المجموع	منجز تعهد	النسبة	اعتمادات	تعهدات	النسبة
1	ولاية تونس	3609	2330	64,56	120552	59662	180214	24682	13,70	183823	27012	14,69
2	اريانة	2228	1814	81,42	34713	25651	60364	30142	49,93	62592	31956	51,05
3	بن عروس	2195	1642	74,81	37 109	29210	66319	19401	29,25	68514	21043	30,71
4	بنزرت	3581	3151	87,99	56234	50145	106379	38460	36,15	109960	41611	37,84
5	نابل	5292	4178	78,95	45165	31709	76874	25870	33,65	82166	30048	36,57
6	باجة	2690	2388	88,77	44816	49534	94350	45559	48,29	97040	47947	49,41
7	الكاف	2845	2480	87,17	42630	36539	79169	15854	20,03	82014	18334	22,35
8	سليانة	2331	1818	77,99	58745	22497	81242	13161	16,20	83573	14979	17,92
9	جندوبة	3244	2623	80,86	58059	52253	110312	42086	38,15	113556	44709	39,37
10	زغوان	3200	2842	88,81	22349	31942	54291	16270	29,97	57491	19112	33,24
11	سوسة	3000	2472	82,40	26738	71106	97844	22887	23,39	100844	25359	25,15
12	المنستير	2087	1382	66,22	59429	27339	86768	29339	33,81	88855	30721	34,57
13	المهدية	2893	2351	81,27	30292	37333	67625	29783	44,04	70518	32134	45,57
14	القيروان	4845	4250	87,72	66843	50081	116924	35945	30,74	121769	40195	33,01
15	القصرين	3535	2917	82,52	83352	33492	116844	29288	25,07	120379	32205	26,75
16	سيدي بوزيد	4215	3680	87,31	51870	47572	99442	35971	36,17	103657	39651	38,25
17	صفاقس	5140	4604	89,57	159413	-32597	126816	49134	38,74	131956	53738	40,72
18	قفصة	3617	2558	70,72	12295	49636	61931	19619	31,68	65548	22177	33,83
19	توزر	1983	1314	66,26	54680	19521	74201	27408	36,94	76184	28722	37,70
20	قابس	4435	3671	82,77	51536	35398	86934	25630	29,48	91369	29301	32,07

21	مدنين	2969	1640	79,63	45706	52622	98328	46755	47,55	99968	48061	48,08
22	تطاوين	1640	1306	73,54	46034	30047	76081	12257	16,11	77997	13551	17,37
23	قبلي	1916	1294	67,54	31315	21332	52647	20583	39,10	55112	22695	41,18
24	منوبة	2465	2112	85,68	89883	36355	126238	36595	28,99	129207	38771	30,01
المجموع		75955	61353	80,78	1329758	868379	2198137	692679	31,51	2274092	754032	33,16

ويوضح الرسم البياني الموالي توزيع إجمالي الاعتمادات والمبالغ التي تم التعهد بها موزعة حسب العناوين والمجالس الجهوية سنة 2024:

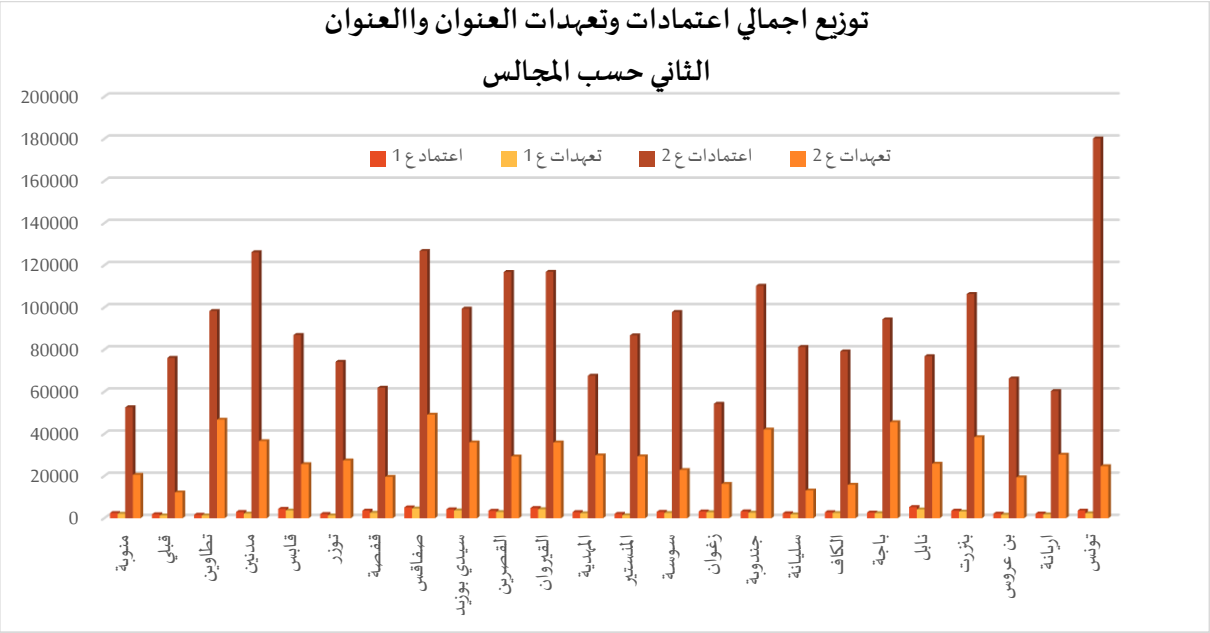

1- احصائيات نفقات التصرف بالمجالس الجهوية :

بلغ إجمالي الاعتمادات المرسمة بعنوان نفقات التصرف سنة 2024 بالنسبة لكل المجالس الجهوية 75.9 م د مقابل 73.3 م د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 2.6 م د وواصلت المجالس الجهوية بولايات صفاقس والقيروان ونابل وقابس تصدر الترتيب حيث تمثل اعتمادات المجالس الجهوية الاربعة مجتمعة قرابة 26 % من اجمالي اعتمادات التصرف.

كما استقرت القيمة الجملية للمبالغ التي تم التعهد بها سنة 2024 في حدود 61.3 م د ما يمثل نسبة 81 % من اجمالي الاعتمادات المرسمة.

أما من حيث نسبة التعهد مقارنة بحجم الاعتماد المرسم بكل مجلس جهوي فتحتل مجالس ولايات صفاقس وزغوان وباجة المراتب الثلاثة الأولى بنسب تعهد تباعا 89.57 % و88.77% و88.81% في حين تقبع في المراكز الثلاثة الأخيرة المجالس الجهوية بولايات تونس والمنستير وتوزر.

وللإشارة فقد شهدت جملة الاعتمادات المرسمة والمبالغ التي تم التعهد بها تطورا متفاوتا حسب الجهات.

الملحق عدد 2- جدول توزيع الاعتماد المرسم والمبالغ المتعهد بها حسب الولايات

ع/ر	الولاية	الاعتماد المرسم	اجمالي الاعتماد المرسم والمبالغ المتعهد بها عنوان 1			
			النسبة من الاعتماد	مبلغ التعهدات	النسبة من اجمالي التعهدات	نسبة التعهدات
1	ولاية تونس	3609	4,81	2330	3,80	64,56
2	اريانة	2228	2,97	1814	2,96	81,42
3	بن عروس	2195	2,93	1642	2,68	74,81
4	بنزرت	3581	4,78	3151	5,14	87,99
5	نابل	5292	7,06	4178	6,81	78,95
6	باجة	2690	3,59	2388	3,89	88,77
7	الكاف	2845	3,80	2480	4,04	87,17
8	سليانة	2331	3,11	1818	2,96	77,99
9	جندوبة	3244	4,33	2623	4,28	80,86
10	زغوان	3200	4,27	2842	4,63	88,81
11	سوسة	3000	4,00	2472	4,03	82,40
12	المنستير	2087	2,78	1382	2,25	66,22
13	المهدية	2893	3,86	2351	3,83	81,27
14	القيروان	4845	6,46	4250	6,93	87,72
15	القصرين	3535	4,72	2917	4,75	82,52
16	سيدي بوزيد	4215	5,62	3680	6,00	87,31
17	صفاقس	5140	6,86	4604	7,50	89,57
18	قفصة	3617	4,83	2558	4,17	70,72
19	توزر	1983	2,65	1314	2,14	66,26
20	قابس	4435	5,92	3671	5,98	82,77
21	مدنين	2969	3,96	2176	3,55	73,29
22	تطاوين	1640	2,19	1306	2,13	79,63
23	قبلي	1916	2,56	1294	2,11	67,54
24	منوبة	2465	3,29	2112	3,44	85,68
المجموع العام		75955	100	61353	100,00	80,78

المصدر – ادب جهوي

1-1 توزيع اعتمادات التصرف (العنوان الأول) حسب الاجزاء

للتذكير تشمل اعتمادات التصرف حسب التبويب الموحد لميزانيات المجالس الجهوية جزئين: يتعلق الجزء الأول بنفقات التصرف ويتضمن الاعتمادات المخصصة للتأجير العمومي (القسم الأول) ووسائل المصالح (القسم الثاني) والتدخل العمومي (القسم الثالث) و نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة (القسم الرابع)

ويتعلق الجزء الثاني بنفقات فوائد الدين ويشمل القسم الخامس فقط.

وتستأثر اعتمادات الجزء الأول المخصصة للتسيير بقرابة 98.95 % من مجموع نفقات التصرف مقابل 1.05 % فقط مخصصة لفوائد الدين

		العنوان الاول - الاجمالي		الجزء الأول		الجزء الثاني	
ع/ر	الولاية	الاعتماد	التعهد	الاعتماد	التعهد	الاعتماد	التعهد
1	ولاية تونس	3609	2330	3609	2330	0	0
2	اريانة	2228	1814	2215	1801	13	13
3	بن عروس	2195	1642	2178	1626	17	16
4	بنزرت	3581	3151	3565	3134	16	17
5	نابل	5292	4178	5000	3886	292	292
6	باجة	2690	2388	2659	2356	31	32
7	الكاف	2845	2480	2803	2438	42	42
8	سليانة	2331	1818	2290	1778	41	40
9	جندوبة	3244	2623	3206	2586	38	37
10	زغوان	3200	2842	3181	2823	19	19
11	سوسة	3000	2472	2970	2442	30	30
12	المنستير	2087	1382	2086	1382	1	0
13	المهدية	2893	2351	2858	2316	35	35
14	القيروان	4845	4250	4826	4231	19	19
15	القصرين	3535	2917	3525	2907	10	10
16	سيدي بوزيد	4215	3680	4189	3655	26	25
17	صفاقس	5140	4604	5116	4581	24	23
18	قفصة	3617	2558	3611	2552	6	6
19	توزر	1983	1314	1955	1287	28	27
20	قابس	4435	3671	4431	3667	4	4
21	مدنين	2969	2176	2945	2152	24	24
22	تطاوين	1640	1306	1608	1275	32	31
23	قبلي	1916	1294	1893	1271	23	23
24	منوبة	2465	2112	2439	2087	26	25
المجموع		**75955**	**61353**	**75158**	**60563**	**797**	**790**

عموما تمثل اعتمادات الجزء الأول لإجمالي المجالس الجهوية 98.95 % من مجموع نفقات العنوان الاول بقيمة مطلقة قدرها 75.158 م د وتستأثر نفقات التأجير بالنصيب الأهم من اعتمادات وتعهدات الجزء الأول بقيمة 37.49 م د ما يمثل 46.89 %

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع اعتمادات وتعهدات الجزء الأول حسب الاقسام

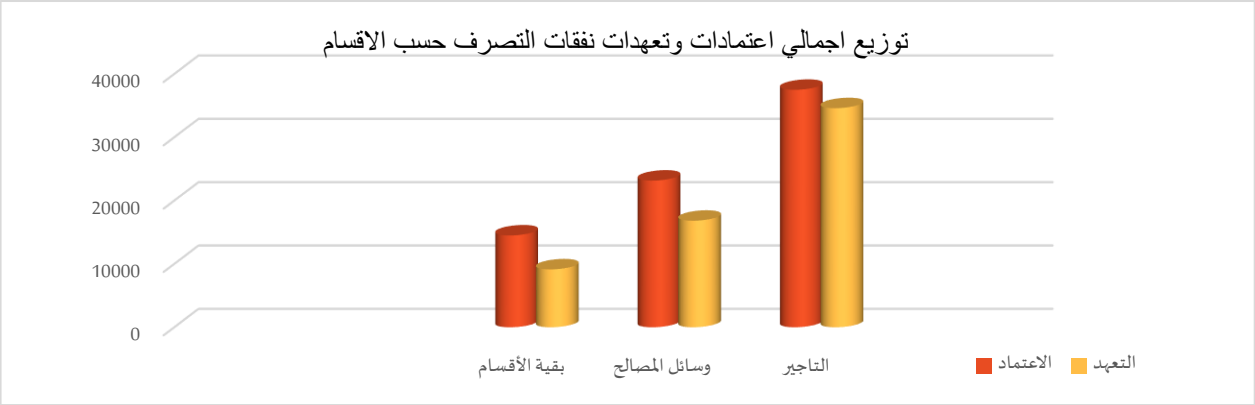

I–2- تحليل نفقات التنمية بالمجالس الجهوية :

بلغت القيمة الجملية للإعتمادات المرسمة بالعنوان الثاني سنة 2024 ما قدره 2192.1 م د مقابل 1952.1 م د سنة 2023 ما يمثل نسبة زيادة بـ 12.6 %.ويبلغ إجمالي الاعتمادات المنقولة من سنوات التصرف السابقة 1329.8 م د ما يمثل اكثر من 60 % من إجمالي الاعتمادات المتوفرة للسنة في المقابل لم تتجاوز قيمة الاعتمادات المفتوحة لسنة 2024 مبلغ 868 م د .

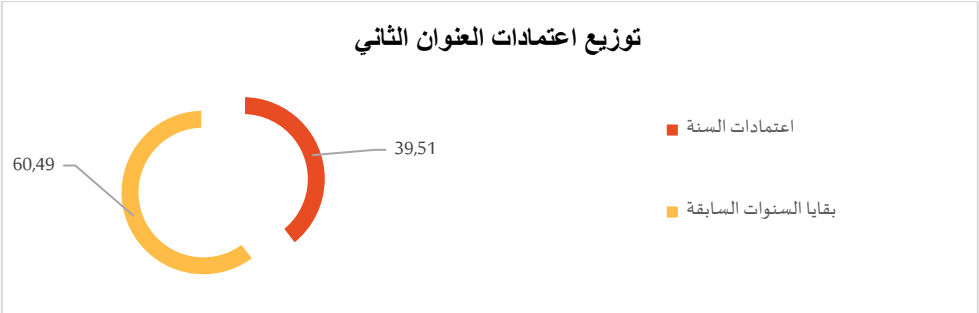

ورغم أهمية الحجم الجملي للاعتمادات المتوفرة الا أن المعدل الجملي لنسبة استهلاك الاعتمادات استقرت في حدود 31.5 % بمبلغ قدره 692.7 م د.

ويتضمن الجدول الموالي اجمالي اعتمادات وتعهدات السنة بالنسبة لجميع المجالس الجهوية

العنوان الثاني 2024						
ع/ر	الولاية	بقايا	السنة	المجموع	منجز تعهد	النسبة
1	ولاية تونس	120552	59662	180214	24682	13,70
2	اريانة	34713	25651	60364	30142	49,93
3	بن عروس	37 109	29210	66319	19401	29,25
4	بنزرت	56234	50145	106379	38460	36,15
5	نابل	45165	31709	76874	25870	33,65
6	باجة	44816	49534	94350	45559	48,29
7	الكاف	42630	36539	79169	15854	20,03
8	سليانة	58745	22497	81242	13161	16,20
9	جندوبة	58059	52253	110312	42086	38,15
10	زغوان	22349	31942	54291	16270	29,97
11	سوسة	26738	71106	97844	22887	23,39
12	المنستير	59429	27339	86768	29339	33,81

13	المهدية	30292	37333	67625	29783	44,04
14	القيروان	66843	50081	116924	35945	30,74
15	القصرين	83352	33492	116844	29288	25,07
16	سيدي بوزيد	51870	47572	99442	35971	36,17
17	صفاقس	159413	-32597	126816	49134	38,74
18	قفصة	12295	49636	61931	19619	31,68
19	توزر	54680	19521	74201	27408	36,94
20	قابس	51536	35398	86934	25630	29,48
21	مدنين	89883	36355	126238	36595	28,99
22	تطاوين	45706	52622	98328	46755	47,55
23	قبلي	46034	30047	76081	12257	16,11
24	منوبة	31315	21332	52647	20583	39,10
المجموع العام		**1329758**	**868379**	**2198137**	**692679**	**31,51**
المصدر- ادب جهوي// الوحدة ا د						

رغم أهمية حجم بقايا الاعتمادات المنقولة من سنوات سابقة الا أن نسق فتح الاعتمادات بعنوان السنة شهد ارتفاعا حيث بلغ اجمالي الاعتمادات المفتوحة بعنوان سنة 2024 كما تم بيانه أعلاه 868 م د مقابل 610 م د فقط تم فتحها في 2023 أي بقيمة زيادة قدرها 258 م د تمثل نسبة ارتفاع ب 42 % لم يقابلها ارتفاعا في نسق استهلاك الاعتماد بما افضى الى تراكم بقايا الاعتمادات دون استعمال. وتبين المعطيات الاحصائية تفاوتا في مبلغ الاعتمادات المفتوحة بعنوان السنة وكذلك تفاوتا في تطور نسبة استهلاكها.

2 توزيع اعتمادات التنمية (العنوان الثاني) حسب الأجزاء

تشمل نفقات العنوان الثاني حسب التبويب الموحد لميزانيات المجالس الجهوية الجزء الثالث والرابع والخامس،

*ترسم بالجزء الثالث الاعتمادات المخصصة لـــــ:

- الاستثمارات المباشرة (القسم السادس) وتنقسم حسب مصدر التمويل الى قسم فرعي أول يشتمل على الاستثمارات الممولة على الموارد الذاتية وقسم ثاني يشتمل على الاستثمارات الممولة من البرنامج الجهوي للتنمية.

- التمويل العمومي (القسم السابع) وينقسم بدوره الى قسمين فرعيين قسم فرعي أول يخصص للتمويلات المحملة على الموارد الذاتية وقسم ثاني يشتمل على التمويلات المحملة على البرنامج الجهوي للتنمية.

- نفقات التنمية الطارئة وغير الموزعة ونفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة (القسم الثامن والتاسع)

*يخصص الجزء الرابع الذي يشمل القسم العاشر لخلاص أصل الدين.

*ترسم الاعتمادات المسددة من الاعتمادات المحالة بالجزء الخامس –والقسم الحادي عشر- ويتم تحميل الاعتمادات بصفة مباشرة ضمن منظومة "ادب جهوي" من طرف الوزارات التي تولت إحالة الاعتمادات ويخصص لكل وزارة باب خاص بها حسب التبويب المعتمد في الميزانية العامة للدولة مع إضافة باب خاص-(الباب 90) ترسم به النفقات المحمولة على مساهمات مالية مختلفة لإنجاز مشاريع ذات صبغة جهوية.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع إجمالي الاعتمادات حسب الاجزاء.

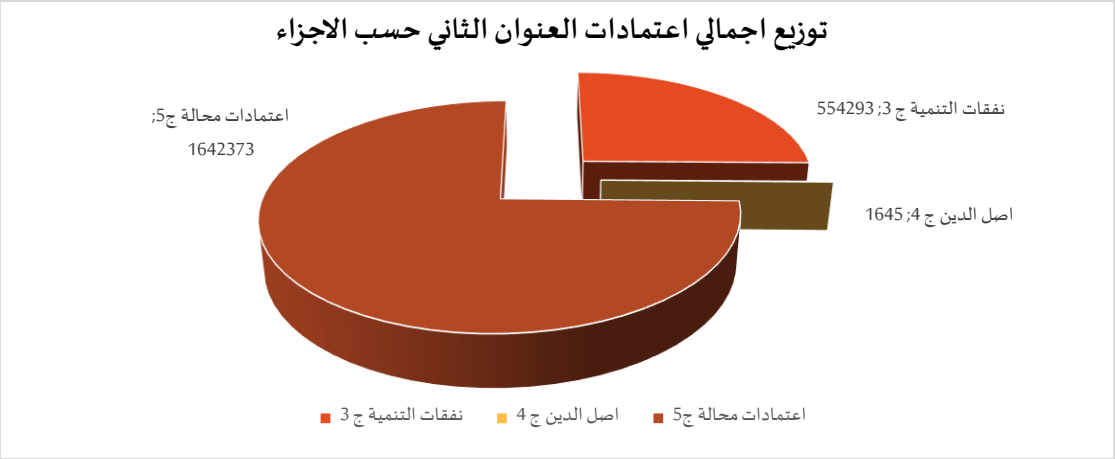

بلغت القيمة الجملية للإعتمادات المرسمة بالجزئين الثالث والرابع 556م د ما يمثل نسبة 25.2 %من مجموع نفقات التنمية في المقابل بلغت القيمة الجملية الاعتمادات المحالة 1642 م د ما يعادل 74.8% من مجموع الاعتمادات.

وتتوزع اعتمادات وتعهدات مبزانية الاستثمار-حسب الأجزاء طبقا للرسم الموالي

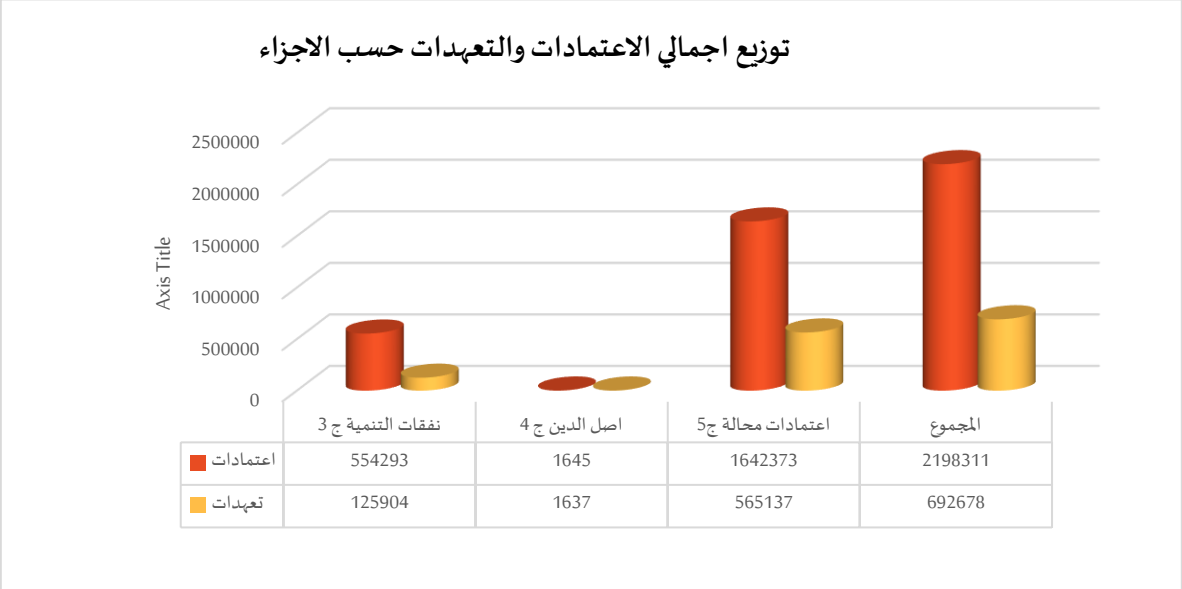

تحليل اعتمادات الجزء الخامس (الاعتمادات المحالة)

تمثل **الاعتمادات المحالة** حوالي **75 %** من إجمالي اعتمادات العنوان الثاني للمجالس الجهوية حيث بلغت القيمة الجملية للاعتمادات المرسمة سنة 2024 مبلغ 1642 م د مقابل 1533 م د سنة 2023 بفارق قدره 109 م د.

كما بلغت بقايا الاعتمادات المنقولة من سنوات التصرف السابقة الى سنة 2024 مبلغ **1022 مليون دينار** ما يؤكد ضعف نسب استهلاك الاعتمادات في المقابل شهدت الاعتمادات المفتوحة في 2024 ارتفاعا حيث تمت **إحالة 621 م د** بعد أن بلغت قيمة الاعتمادات المحالة سنة 2023 مبلغ 441 م د أي بزيادة مطلقة قدرها 180 م د وذلك رغم أهمية الاعتمادات غير المستهلكة.

ملحق عدد- جدول توزيع اعتمادات وتعهدات الجزء الخامس- الاعتمادات المحالة

ع/ر	الولاية	الجزء الخامس (اعتمادات محالة)								
		الاعتماد						التعهد		
		بقايا منقولة	% من اجمالي البقايا	المفتوح/ السنة	%من اجمالي اعتماد السنة	مجموع الاعتماد	%من اجمالي الاعتماد	منجز تعهد	النسبة من اجمالي التعهد	نسبة التعهد من الاعتماد
1	تونس	101799	9,96	45113	7,27	146912	8,95	16050	2,84	10,92
2	اريانة	15476	1,51	15776	2,54	31252	1,90	9395	1,66	30,06
3	بن عروس	31891	3,12	16944	2,73	48835	2,97	17940	3,17	36,74
4	بنزرت	47843	4,68	33282	5,36	81125	4,94	34973	6,19	43,11
5	نابل	39594	3,87	16308	2,63	55902	3,40	16520	2,92	29,55
6	باجة	37189	3,64	40812	6,58	78001	4,75	46175	8,17	59,20
7	الكاف	28780	2,82	27625	4,45	56405	3,43	11993	2,12	21,26
8	سليانة	50965	4,99	7691	1,24	58656	3,57	12256	2,17	20,89
9	جندوبة	42844	4,19	34872	5,62	77716	4,73	29124	5,15	37,47
10	زغوان	17579	1,72	18801	3,03	36380	2,22	15140	2,68	41,62
11	سوسة	22547	2,21	58463	9,42	81010	4,93	18963	3,36	23,41
12	المنستير	46400	4,54	30462	4,91	76862	4,68	28959	5,12	37,68
13	المهدية	14930	1,46	26035	4,20	40965	2,49	23250	4,11	56,76
14	القيروان	45047	4,41	39522	6,37	84569	5,15	30342	5,37	35,88
15	القصرين	49874	4,88	17695	2,85	67569	4,11	17249	3,05	25,53
16	سيدي بوزيد	44335	4,34	31620	5,10	75955	4,62	30517	5,40	40,18
17	صفاقس	125081	12,24	-36018	-5,80	89063	5,42	39468	6,98	44,31
18	قفصة	8891	0,87	36395	5,86	45286	2,76	15254	2,70	33,68
19	توزر	45293	4,43	22755	3,67	68048	4,14	24987	4,42	36,72
20	قابس	33447	3,27	31563	5,09	65010	3,96	26242	4,64	40,37
21	مدنين	77272	7,56	25505	4,11	102777	6,26	31000	5,49	30,16
22	تطاوين	35518	3,48	44826	7,22	80344	4,89	42056	7,44	52,34
23	قبلي	36588	3,58	14062	2,27	50650	3,08	9922	1,76	19,59
24	منوبة	22644	2,22	20437	3,29	43081	2,62	17362	3,07	40,30
		1021827	100,00	620546	100,00	1642373,000	100,00	565137,000	100,00	34,41
المصدر : ادب جهوي // الوحدة : دينار										

يحتل المجلس الجهوي لولاية صفاقس المرتبة الاولى من حيث حجم بقايا الاعتمادات المنقولة من سنوات تصرف سابقة ب 125 مليون دينار تليها ولاية تونس بالمرتبة الثانية ب 102 م د كما تمتعت ولاية سوسة ب 58 م د اعتمادات مفتوحة بعنوان السنة في المقابل لم تتجاوز الاعتمادات المفتوحة لولاية سليانة 7.7 م د .

وفي ما يتعلق بنسب استهلاك الاعتمادات تحتل ولاية باجة المرتبة الاولى بنسبة 59 % في حين لم تتجاوز ولاية تونس نسبة 11 % من الاعتماد الموضوع على ذمتها.

تجدر الإشارة إلى أن جزء من الاعتمادات التي يتم تحويلها لفائدة بعض المجالس الجهوية تتولى بدورها تحويلها (بناء على اتفاقيات تبرم في الغرض وبعد موافقة مصالح الجهة التي أحالت الاعتمادات) الى البلديات خاصة بالنسبة لمشاريع وزارة الرياضة وبالتالي فان نسبة التعهد او الدفع لا تعطي صورة حقيقية على نسبة تنفيذ المشاريع التي قد تكون لازالت في مرحلة الدراسات لدى البلديات المعنية.

4- احصائيات ميزانيات البلديات

سيخصص عنصر تنفيذ ميزانيات البلديات (عدد 350 بلدية) لتحليل المعطيات المتعلقة بهيكلة الاعتمادات المرصودة وتوزيعها حسب العناوين: نفقات التصرف (العنوان الأول) ونفقات التنمية (العنوان الثاني). وكذلك تحليل الاعتمادات والتعهدات حسب الأقسام مع بيان الأهمية النسبية لكل قسم مقارنة بجملة الاعتمادات المرصودة.

وللإشارة فان ميزانية البلدية تشمل 11 قسما موزعة بين العنوان الأول والعنوان الثاني كما يلي:

العنوان الاول	الجزء	نفقات التصرف	
القسم الاول	1	01	نفقات التأجير العمومي
القسم الثاني		02	وسائل المصالح
القسم الثالث		03	التدخل العمومي
القسم الرابع		04	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة
القسم الخامس	2	05	فوائد الدين
العنوان الثاني	**الجزء**	**اعتمادات التنمية**	
القسم السادس	3	06	الاستثمارات المباشرة
القسم السابع		07	التمويل العمومي
القسم الثامن		08	نفقات التنمية الطارئة
القسم التاسع		09	نفقات التنمية الممولة عن طريق موارد خارجية
القسم العاشر	4	10	تسديد أصل الدين
القسم الحادي عشر	5	11	النفقات المسددة على الاعتمادات المحالة
القسم الثاني عشر		12	نفقات مسددة على حسابات أموال المشاركة

ويبن الجدول والرسم البياني المواليين توزيع اجمالي الاعتمادات المرصودة وكذلك المبالغ التي تم التعهد بها حسب العناوين موزعة حسب الولايات:

إجمالي اعتمادات البلديات

مجموع موازين البلديات حسب العناوين والولايات									المصدر: ادب بلديات			الوحدة : الف دينار		
		العنوان 1			العنوان 2				المجموع العام					
العدد الجملي	بلديات ولاية	الاعتمادات	المبالغ المتعهد بها	نسبة التعهد%	البقايا	السنة	المجموع	التعهدات	النسبة %	الاعتمادات	التعهدات	النسبة%		
8	تونس	258245	236093	91	192486	70085	262571	29447	11	520816	265540	51		
7	اريانة	78412	65642	84	93578	36842	130420	31272	24	208832	96914	46		

25	109454	435986	7	22398	337173	68972	268201	88	87056	98813	بن عروس	13
53	47559	88927	23	11258	48694	11727	36967	90	36301	40233	منوبة	10
56	135531	242302	31	41295	132241	61205	71036	86	94236	110061	نابل	28
51	41703	81234	39	23472	59882	27896	31986	85	18231	21352	زغوان	8
57	73594	129732	35	23955	69341	27931	41410	82	49639	60391	بنزرت	17
60	44117	73861	47	20417	43837	19724	24113	79	23700	30024	باجة	12
46	50065	108855	28	20289	73047	18121	54926	83	29776	35808	جندوبة	14
44	40903	92965	27	17404	64059	23210	40849	81	23499	28906	الكاف	15
39	32216	82292	25	14365	57930	18549	39381	73	17851	24362	سليانة	12
40	72213	180557	23	29543	130643	48361	82282	85	42670	49914	القيروان	19
36	54802	150316	16	16460	101774	25446	76328	79	38342	48542	القصرين	19
35	74061	213517	26	46541	181717	65899	115818	87	27520	31800	سيدي بوزيد	17
37	115296	313642	10	20503	205315	47171	158144	88	94793	108327	سوسة	18
39	91930	235881	12	17491	149234	23937	125297	86	74439	86647	المنستير	31
36	58282	161704	17	19600	118315	30949	87366	89	38682	43389	المهدية	18
58	158313	274284	33	49524	148098	54887	93211	86	108789	126186	صفاقس	23
54	57367	105415	22	11466	50966	13416	37550	84	45901	54449	قفصة	13
26	19903	76615	7	4132	59170	12203	46967	90	15771	17445	توزر	6
20	18887	95446	5	3995	76887	16191	60696	80	14892	18559	قبلي	9
54	41642	76562	20	7556	37094	-2613	39707	86	34086	39468	قابس	16
36	55809	153891	8	7970	101031	18916	82115	91	47839	52860	مدنين	10
46	20888	44993	24	7307	30386	10443	19943	93	13581	14607	تطاوين	7
43	**1776989**	**4148625**	**19**	**497660**	**2669825**	**749468**	**1920357**	**87**	**1279329**	**1478800**	**المجموع**	**350**

بلغت القيمة الجملية للاعتمادات المرخص فيها لفائدة مجموع البلديات باعتبار العنوان الأول والعنوان الثاني لسنة 2024 ما قدره 4149 م د مقابل 3768 م د سنة 2023 أي بتطور قدره 381 م د ما يعادل نسبة تطور محترمة ب 10 % في المقابل بلغ اجمالي المبالغ المتعهد بها 1777 م د ما يمثل نسبة تعهد اجمالية ب 43 %

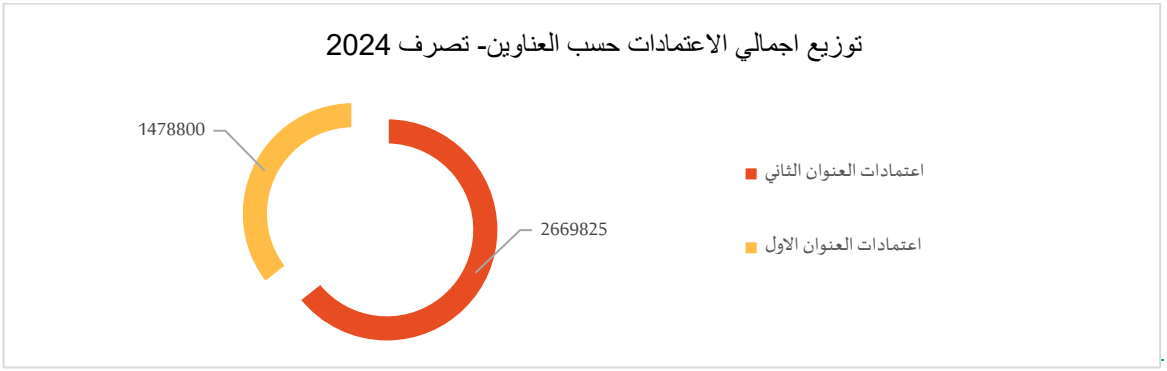

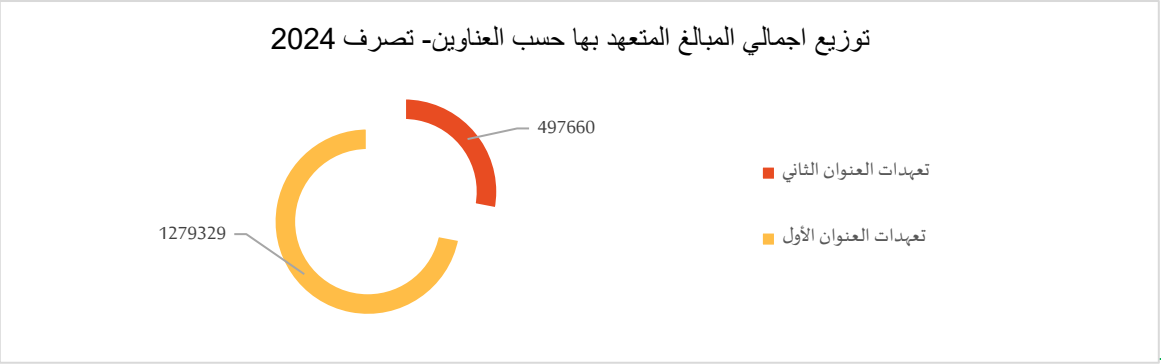

وتتوزع هذه الاعتمادات والتعهدات حسب الولايات طبقا للرسم البياني الموالي:

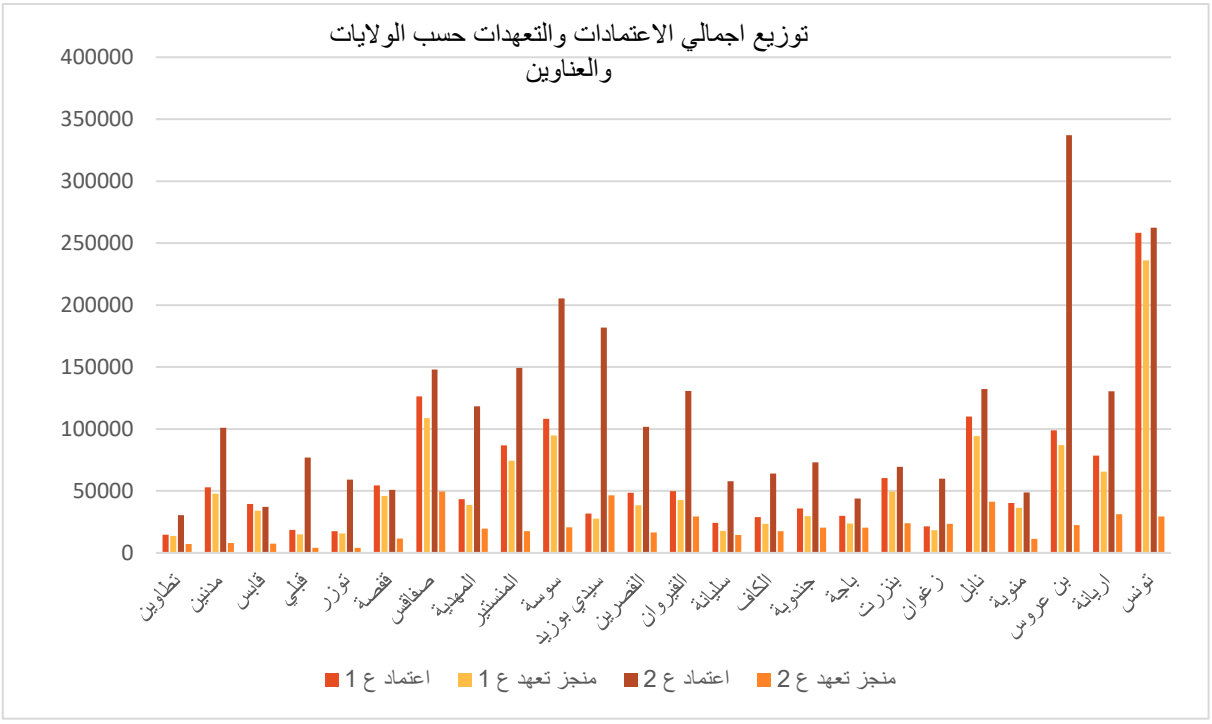

1- تحليل نفقات التصرف بالبلديات

العدد الجملي	بلديات ولاية	العنوان 1		
		الاعتمادات	المبالغ المتعهد بها	نسبة التعهدات
8	تونس	258245	236093	91
7	اريانة	78412	65642	84
13	بن عروس	98813	87056	88
10	منوبة	40233	36301	90
28	نابل	110061	94236	86
8	زغوان	21352	18231	85
17	بنزرت	60391	49639	82
12	باجة	30024	23700	79
14	جندوبة	35808	29776	83
15	الكاف	28906	23499	81

بلغت جملة الاعتمادات المخصصة للتسيير بعنوان تصرف 2024 ما قدره 1479 م د وواصلت بلديات ولاية تونس في المرتبة الاولى من حيث حجم الاعتماد ب 258 م د تليها بلديات ولاية صفاقس بحوالي 126 م د في المقابل لم يتجاوز إجمالي بلديات ولاية تطاوين 15 م د. ورغم ان ولاية المنستير تحتل المرتبة الاولى من حيث عدد البلديات بعدد 31 بلدية الا ان اجمالي الاعتماد المرسم لجملة البلديات لم يتجاوز 87 م د وكذلك الشأن بالنسبة لولاية نابل التي تحتل المرتبة

12	سليانة	24362	17851	73
19	القيروان	49914	42670	85
19	القصرين	48542	38342	79
17	سيدي بوزيد	31800	27520	87
18	سوسة	108327	94793	88
31	المنستير	86647	74439	86
18	المهدية	43389	38682	89
23	صفاقس	126186	108789	86
13	قفصة	54449	45901	84
6	توزر	17445	15771	90
9	قبلي	18559	14892	80
16	قابس	39468	34086	86
10	مدنين	52860	47839	91
7	تطاوين	14607	13581	93
350	**المجموع**	**1478800**	**1279329**	**87**
الوحدة :: ألف دينار // المصدر : أدب بلديات				

الثانية من حيث عدد البلديات ب 28 بلدية الا ان حجم الاعتماد الاجمالي 110 م د فقط ويستنتج اجمالا من خلال المعطيات أعلاه تفاوت كبير في الامكانيات المالية للبلديات بين المناطق .

وتتوزع الاعتمادات المرسمة بعنوان التسيير وكذلك المبالغ المتعهد بها لمجموع البلديات حسب الاقسام طبقا للمعطيات التالية

توزيع اجمالي اعتمادات وتعهدات العنوان الأول حسب الاقسام					
	الاعتماد المرسم		المبالغ المتعهد بها		
القسم	**المبلغ**	**النسبة من المجموع**	**المبالغ**	**النسبة من الاعتماد**	**النسبة من اجمالي التعهد**
التأجير العمومي	754868	51	699892	93	55
وسائل المصالح	589150	40	475587	81	37
التدخل العمومي	97345	7	75700	78	6
نفقات التصرف الطارئة	8885	1	43	0	0
فوائد الدين	28551	2	28108	98	2
مجموع نفقات التصرف	**1478799**	**100**	**1279330**	**87**	**100**
المصدر : ادب بلديات			الوحدة : الف دينار		

بلغ المعدل الوطني للاعتمادات المرسمة بعنوان التأجير نسبة 51 % من إجمالي اعتمادات التسيير وهو ما يؤكد عدم قدرة جانب هام من البلديات على التحكم في نفقات التأجير خلافا لأحكام الفصل 9 والفصل 135 من القانون الاساسي للبلديات في المقابل بلغت نسبة الاعتمادات المخصصة للتسيير العادي للأنشطة نسبة 40 % من اجمالي الاعتمادات.

وتتوزع الاعتمادات المرسمة وكذلك المبالغ المتعهد بها حسب الأقسام طبقا للرسوم البيانية التالية :

توزيع نسبة اعتمادات التسيير حسب الاقسام - 2024	توزيع نسبة المبالغ المتعهد بها بعنوان التسيير حسب الاقسام -2024
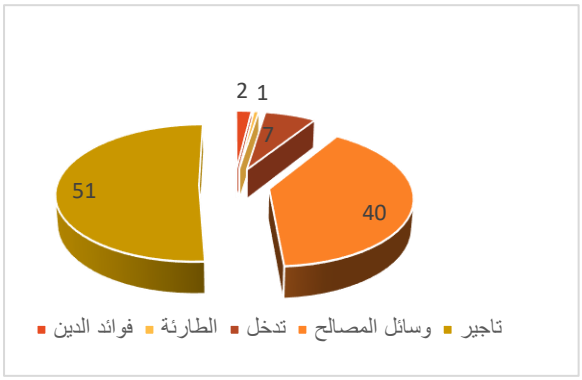	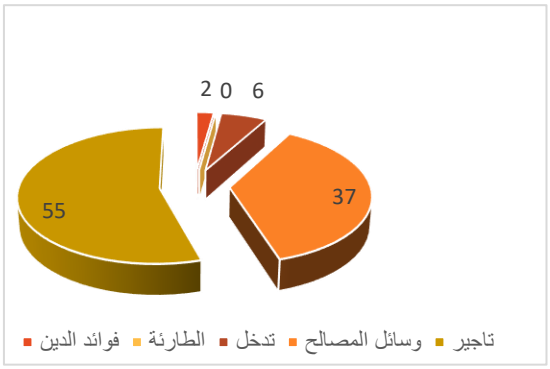

استقرت جملة المبالغ التي تم التعهد بها بعنوان نفقات التصرف بالنسبة لجميع البلديات في حدود 1279 م د ما يعادل 87 % من مجموع الاعتمادات المرسمة.

1 - 1 احصائيات نفقات التأجير العمومي

بلغت القيمة الجملية للاعتمادات المخصصة للتأجير العمومي لكافة البلديات لسنة 2024 ما قدره 755 م د ما يعادل نسبة 51 % من إجمالي اعتمادات التصرف المقدرة ب 1479 م د مسجلة بذلك تراجع طفيف في حجم الاعتماد بمبلغ 11 م د مقارنة ب 2023.

والملاحظ في هذا الخصوص وانه خلافا لأحكام الفصل 135 والفصل 9 من مجلة الجماعات المحلية والتي اقتضت ألا تتجاوز نفقات التأجير سقف 50% من الموارد الاعتيادية - فان اغلب البلديات قد تجاوزت هذا السقف وباحتساب معدل اعتمادات التأجير حسب الولايات فان نسبة اعتمادات التأجير مقارنة باعتمادات العنوان الأول للسنة المنقضية قد بلغت 51 %

ويبين الجدول والرسم البياني الموالي توزيع معدل اعتمادات التأجير بالبلديات مجمعة حسب الولايات باعتماد نسبة اعتمادات التأجير مقارنة بإجمالي اعتمادات العنوان الاول للسنة (2024).

	نسبة اعتمادات التأجير مقارنة باعتمادات العنوان الأول (سنة 2024)				
بحساب معدل الولايات (24 ولاية)	اكثر من 60%	اكثر من 55% الى 60%	اكثر من 50 % الى 55%	اقل من 50 %	**المعدل الوطني**
	2	2	7	13	**51 %**

ويبين الرسم البياني الموالي تطور اجمالي نفقات التأجير بالبلديات التي تبدو مستقرّة.

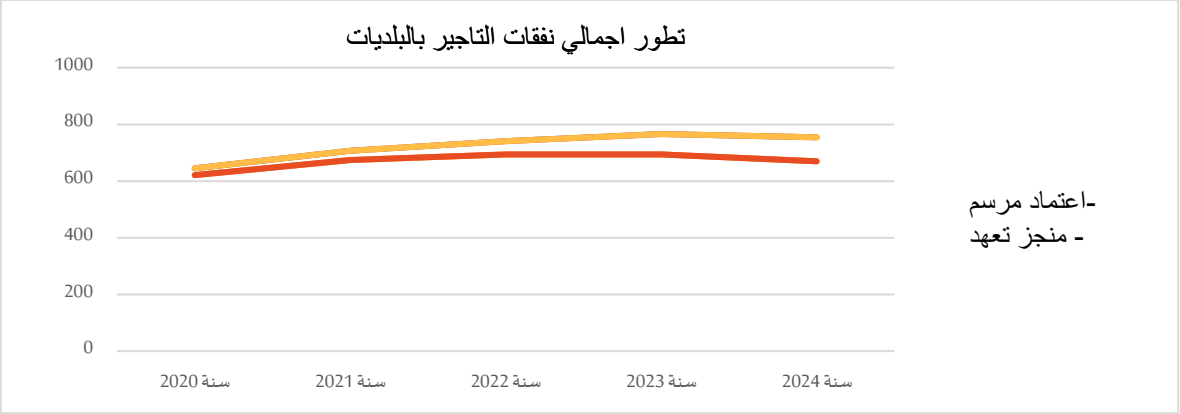

1-2-احصائيات نفقات وسائل المصالح (القسم الثاني) حسب أوجه الانفاق:

قدر إجمالي الاعتمادات المخصصة لوسائل المصالح سنة 2024 بحوالي 589 م د مقابل 535 م د فقط سنة 2023 أي بنسبة تطور في حدود 10.09 %. كما بلغ اجمالي التعهدات المنجزة 475م د ما يمثل نسبة 80.6 % من مجموع الاعتماد.

ويبين الجدول الموالي توزيع نفقات وسائل المصالح حسب اهم مجالات او اوجه التصرف

المصدر: ادب بلديات					الوحدة : الف دينار	
	اعتماد	النسبة من مجموع اعتماد الفصل	نسبة من اعتماد القسم	المنجز تعهد	النسبة من مجموع الفصل	النسبة من مجموع القسم
الكهرباء	135902	30	23	121142	33	25
الوقود	50797	11	9	48898	13	10
المتخلدات	108632	24	18	86410	23	18
انفقات التسيير الاخرى	153454	34	26	113219	31	24
مجموع نفقات التسيير	448785	100	76	369669	100	78
نفقات التنظيف	82631	61,53	14,03	65199	65,26	13,71
نفقات صيانة واستغلال التجهيزات الاخرى	51664	38,47	8,77	34705	34,74	7,30
مجموع نفقات صيانة واستغلال التجهيزات العمومية	134295	100,00	22,79	99904	100,00	21,01
مصاريف تسيير الوكالات والمؤسسات البلدية	6070	100,00		6013	100,00	
مجموع مصاريف تسيير الوكالات والمؤسسات البلدية	6070	100,00	1,03	6013	100,00	1,26
مجموع القسم	589150		100	475586		100

إجمالا بلغت الاعتمادات المخصصة لوسائل المصالح 589 م د منها 449 م د لنفقات تسيير المصالح بما في ذلك خلاص الكهرباء والوقود وتسوية المتخلدات و134 م د بعنوان نفقات صيانة واستغلال التجهيزات العمومية وتشمل نفقات التنظيف المباشرة أو عن طريق المناولة وكذلك الاعتمادات المخصصة للاعتناء بالتنوير العمومي أو لصيانة المقابر والحدائق وغيرها من التجهيزات والعمومية إضافة الى 6م د مخصصة لمصاريف تسيير الوكالات البلدية خاصة ببلدية تونس.

ويلاحظ في هذا الخصوص تواصل ارتفاع نفقات التنظيف وخاصة اللجوء المكثف للمناولة ويبين الجدول الموالي تطور المبالغ التي تم التعهد بها بعنوان نفقات التنظيف المباشر (الفقرة 30) أو عن طريق المناولة (الفقرة 31) خلال الأربع سنوات الاخيرة.

	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023	سنة 2024
التنظيف المباشر	10383	11372	11386	13940
التنظيف عن طريق المناولة	38417	41266	46303	51259
المجموع	**48800**	**52638**	**57689**	**65199**

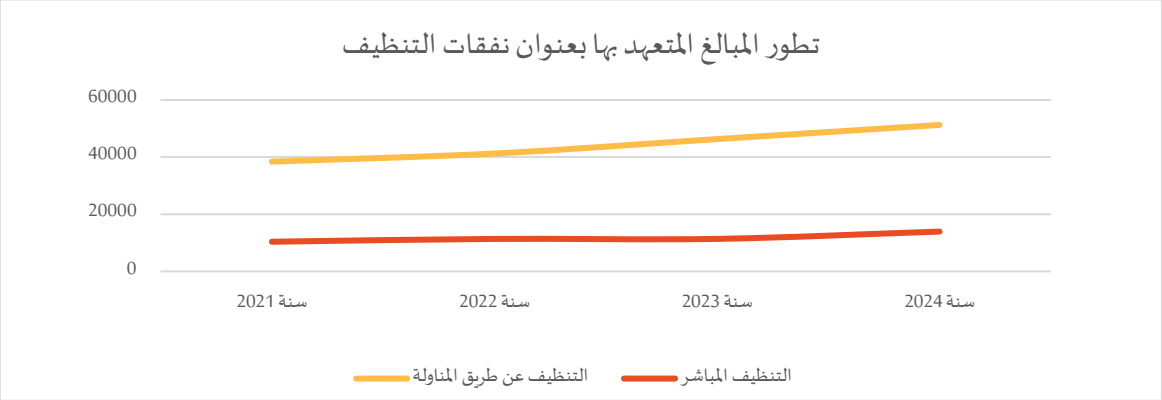

1-3- توزيع نفقات التدخل (القسم الثالث) حسب أوجه الانفاق:

بلغت جملة الاعتمادات المخصصة للتدخل العمومي حوالي 97 م د ما يمثل 6.58 %من إجمالي اعتمادات ميزانية التصرف كما بلغ إجمالي المبالغ التي تم التعهد بها 76 م د ما يمثل نسبة تعهد ب 77.76 % من إجمالي الاعتمادات.

المصدر : أدب بلديات				الوحدة : ألف دينار	
	اعتمادات مرصودة	النسبة من مجموع اعتماد الفصل	المنجز تعهّدا	النسبة من مجموع الفصل	نسبة التعهد من الاعتمادات المرصودة
تدخل في الميدان الاجتماعي	50599	51,98	37535	49,58	74,18
خدمة تذاكر الاكل لفائدة الاعوان	14807	15,21	13175	17,40	88,98
تدخل في الميدان الرياضي	20873	21,44	19612	25,91	93,96
تدخلات اخري	11066	11,37	5378	7,10	48,60
	97345	**100**	**75700**	**100**	**77,76**

بلغت جملة المبالغ التي تم التعهّد بها في القطاع الرياضي حوالي 20م د مقابل 13.1 م د بعنوان خدمات تذاكر الأكل لفائدة الأعوان 37.5م د بعنوان مساعدات اجتماعية مختلفة. كما استأثرت بقية التدخلات في القطاع الثقافي والشباب والطفولة وغيرها بنسبة ضعيفة تقدر بحوالي 5.م د.

ويبن الرسم البياني الموالي توزيع المبالغ المتعهد بها حسب القطاعات.

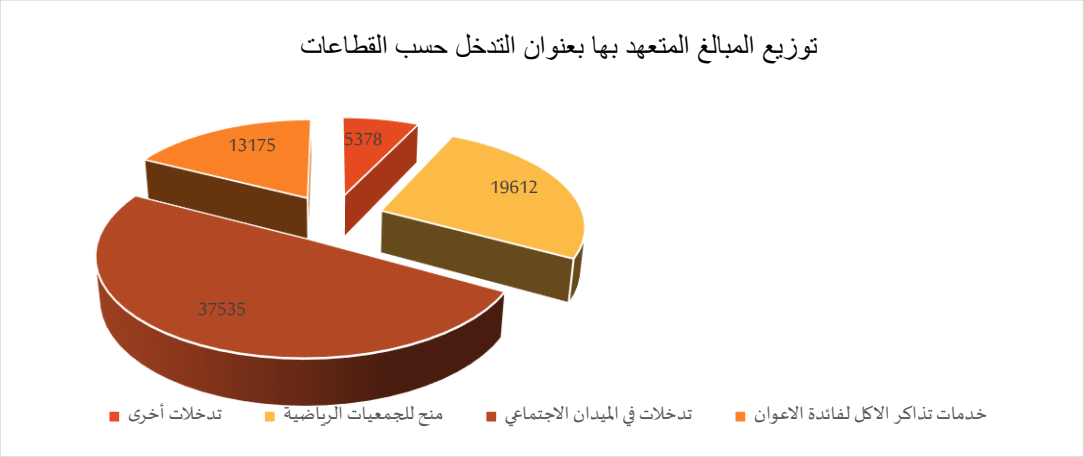

2-4 احصائيات نفقات التنمية بالنسبة للبلديات (العنوان الثاني):

المصدر: ادب بلديات		الوحدة : الف دينار					
العدد الجملي	بلديات ولاية	العنوان 2					
		البقايا	السنة	المجموع	التعهدات	النسبة	
8	تونس	192486	70085	262571	29447	11	بلغ إجمالي الاعتمادات المرسمة بالعنوان الثاني لمختلف البلديات بعنوان تصرف 2024 ما قدره 2670 م د منها 1920 م د بقايا اعتمادات منقولة من سنوات سابقة و750 م د مفتوحة بعنوان السنة في المقابل بلغت القيمة الجملية للمبالغ التي تم التعهد بها 498 م د ما يمثل نسبة 19 % فقط من إجمالي الاعتمادات وهي نسبة تعتبر ضعيفة.
7	اريانة	93578	36842	130420	31272	24	
13	بن عروس	268201	68972	337173	22398	7	
10	منوبة	36967	11727	48694	11258	23	
28	نابل	71036	61205	132241	41295	31	
8	زغوان	31986	27896	59882	23472	39	
17	بنزرت	41410	27931	69341	23955	35	
12	باجة	24113	19724	43837	20417	47	
14	جندوبة	54926	18121	73047	20289	28	
15	الكاف	40849	23210	64059	17404	27	
12	سليانة	39381	18549	57930	14365	25	
19	القيروان	82282	48361	130643	29543	23	
19	القصرين	76328	25446	101774	16460	16	
17	سيدي بوزيد	115818	65899	181717	46541	26	
18	سوسة	158144	47171	205315	20503	10	
31	المنستير	125297	23937	149234	17491	12	
18	المهدية	87366	30949	118315	19600	17	
23	صفاقس	93211	54887	148098	49524	33	
13	قفصة	37550	13416	50966	11466	22	
6	توزر	46967	12203	59170	4132	7	

9	قبلي	60696	16191	76887	3995	5	
16	قابس	39707	-2613	37094	7556	20	
10	مدنين	82115	18916	101031	7970	8	
7	تطاوين	19943	10443	30386	7307	24	
350	**المجموع**	**1920357**	**749468**	**2669825**	**497660**	**19**	

1-2-4 توزيع اعتمادات العنوان الثاني بالبلديات حسب الأقسام

تشمل نفقات التنمية المرسمة بالعنوان الثاني للبلديات أربعة أجزاء موزعة على 07 أقسام طبقا لجدول الموالي.

الوحدة: ألف دينار						
	الجزء الثالث		الجزء الرابع	الجزء الخامس	الجزء السادس	المجموع
	القسم 6	الاقسام 9/8/7	القسم 10	القسم 11	القسم 12	
البقايا	1873983	4851	0	36848	4677	1920359
السنة	663735	8478	55821	19517	1917	749468
مجموع الاعتمادات	2537718	13329	55821	56365	6594	2669827
النسبة من مجموع الاعتمادات	95,05	0,50	2,09	2,11	0,25	100
مجموع التعهدات	426173	669	54284	13953	2881	497960
النسبة من الاعتمادات	16,79	5,02	97,25	24,75	43,69	18,65
النسبة من إجمالي التعهدات	85,58	0,13	10,90	2,80	0,58	100
المصدر: ادب بلديات						

تمثل الاعتمادات المخصصة للاستثمارات المباشرة الجزء الأكبر من اعتمادات التنمية بنسبة 95.05 % في حين لم تتجاوز إعتمادات بقية الاقسام مجتمعة 4.95 % من مجموع الاعتمادات. كما يلاحظ ضعف نسبة المبالغ التي تم التعهّد بها خاصة بالنسبة للقسم السادس – الاستثمارات المباشرة- التي لم تتجاوز 16.79 % من اجمالي الاعتمادات المتوفرة مسجلة بذلك تطوّرا إيجابيّا ب 2.02 % مقارنة بنسبة 2023 التي كانت في حدود 14.77 %.

توزيع اعتمادات العنوان الثاني حسب الاقسام	توزيع المبالغ المتعهد بها حسب الاقسام
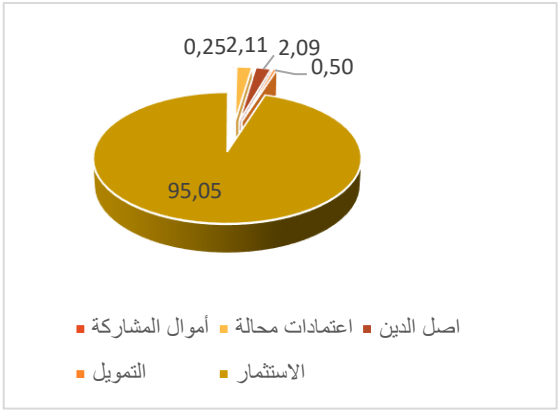	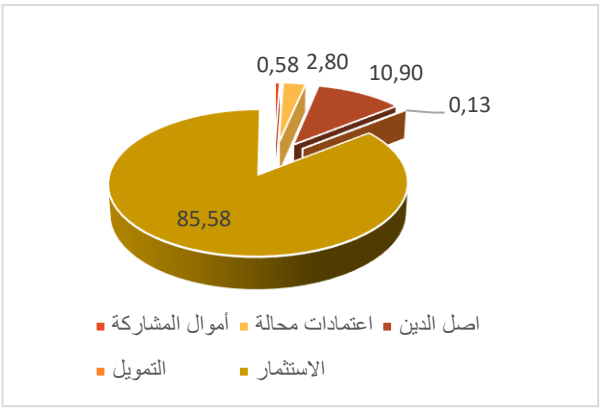

المحور الثالث

إحصائيات الصفقات العمومية بالوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات المحليّة لسنة 2024

ملاحظات مبدئية:

ملاحظة أولى: يتعلق هذا المحور بالصفقات المبرمة من طرف الهياكل الخاضعة لمراقبة مصالح الهيئة العامة لمراقبة المصاريف في المستويين الجهوي والمركزي (الدولة / المؤسسات العمومية الادارية/ الجماعات المحلية) وبالتالي لا تشمل الاحصائيات المعتمدة الصفقات المبرمة من المنشات العمومية والمؤسسات العمومية غير الادارية وغيرها من الهيئات التي لا تندرج ضمن مجال تدخل الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية.

ملاحظة ثانية: إن الإحصائيات تتعلق بالصفقات المدرجة على منظومة "أدب" في شكل بطاقة بيانية ويختلف عدد الصفقات التي تم في شأنها إدراج بطاقة بيانية عن عدد الملفات التي نظرت فيها لجان مراقبة الصفقات وعدد طلبات العروض باعتبار ان طلب عروض يمكن ان ينتج عنه ابرام عدة صفقات إذا ما كان الطلب العمومي موزعا الى عدة أقساط.

ملاحظة ثالثة: إن ملاحق الصفقات والأختام النهائية لا تتعلق مبدئيا فقط بالصفقات المبرمة خلال تصرف 2024 وهي في الغالب تتعلق بصفقات مبرمة خلال سنوات سابقة ويتم تناولها باعتبارها من أنشطة الرقابة التي يمارسها مراقبو المصاريف على مختلف المراحل الإجرائية للصفقات العموميّة.

ملاحظة رابعة: جميع الإحصائيّات مستخرجة من منظومة "أدب" وتم تقريب الأعداد لضمان سهولة مقروئيتها.

تمثل الصفقات العمومية الصيغة الأهم لتنفيذ الشراءات العمومية وتكتسي أهمية عالية باعتبار عددها الذي بلغ في سنة 2024 نحو 13273 صفقة ابرمتها الوزارات ومؤسساتها والجماعات المحلية وفق الاحصائيات الصادرة من منظومة ادب وذلك بمبالغ جملية قدرها 7356 مليون دينار أي بزيادة قدرها 1221 مليون دينار مقارنة بسنة 2023 وبنسبة زيادة تناهز الـ 20 بالمائة.

1- تطور عدد ومبالغ الصفقات العمومية المبرمة من سنة 2019 إلى سنة 2024 وتوزيعها

عرف عدد الصفقات العمومية المبرمة سنة 2024 تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2023 وما قبلها أيضا حيث مرّ من **11472** صفقة إلى **13273** صفقة أي بزيادة قدرها 15 بالمائة. أما مبالغ الصفقات فشهدت زيادة بـ 1221 مليون دينار اي بنسبة 19 % لتبلغ **7356 مليون دينار** مقابل **6135 مليون دينار** في سنة 2024.

جدول 1-تطور إجمالي عدد ومبالغ الصفقات العمومية المبرمة من سنة 2019 إلى سنة 2024

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الصفقات	9299	9398	11439	**11451**	**11472**	**13273**
نسبة التطور السنوي (%)	4.85 -	1.06 +	21.72 +	0.01 +	0.001+	0.15+
						الوحدة: مليون دينار
مبالغ الصفقات (مليون دينار)	3155	4875	5712	**6117**	**6135**	**7356**
نسبة التطور السنوي (%)	17.39 -	54.52 +	17.17 +	7.09 +	0.002+	0.19+

ملاحظة: الاحصائيات مستخرجة من منظومة ادب ويتم أحيانا اللجوء الى تقريب الأعداد بالنسبة للمبالغ في الجداول الإحصائية بالمحور لتسهيل مقروئيتها مع الحفاظ على مجموعها الصحيح الناتج عن حسابها الكامل باعتماد Excel.

جدول 2-توزيع عدد ومبالغ الصفقات العمومية حسب طبيعة الهياكل العمومية في سنة 2024:

الوحدة: مليون دينار

المشتري العمومي	العدد	النسبة من جملة العدد	المبلغ (مليون دينار)	النسبة من جملة المبلغ
الوزارات والإدارات المفوض لها	3155	24%	4717	64%
المؤسسات العمومية	7275	55%	1487	20%
المجالس الجهوية	1032	8%	651	9%
البلديات	1811	14%	501	7%
الجملة	**13273**	**100%**	**7356**	**%100**

توزيع عدد الصفقات العمومية حسب طبيعة الهياكل العمومية

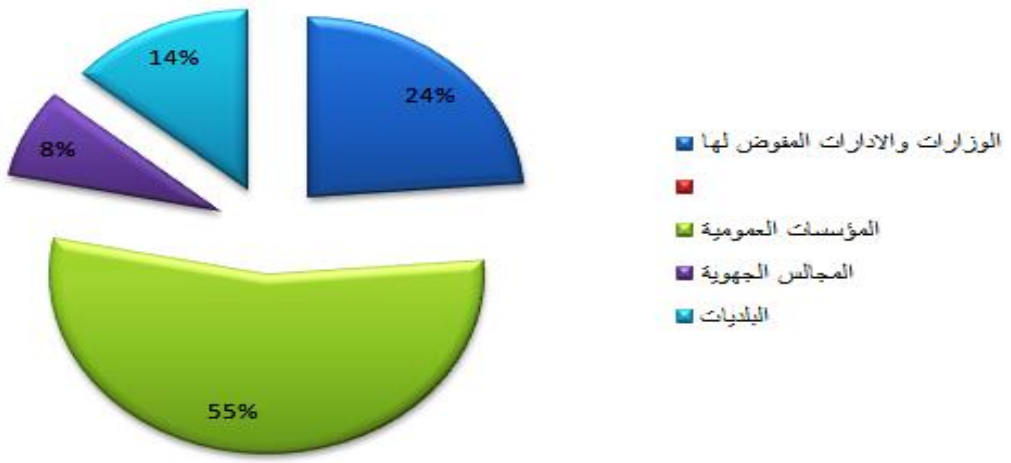

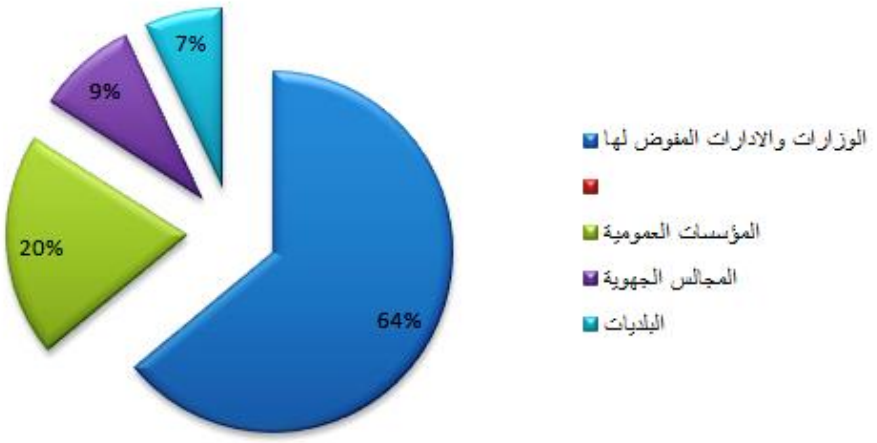

توزيع مبالغ الصفقات العمومية حسب طبيعة الهياكل العمومية

يلاحظ أنه على غرار السنوات السابقة استأثرت الدولة والادارات المفوض لها ب 64 بالمائة من مبالغ الصفقات و24 بالمائة من عدد الصفقات في المقابل أبرمت المؤسسات العمومية التي تكتسي صبغة إداريّة 55 بالمائة من عدد الصفقات و20 بالمائة من جملة المبالغ. أما البلديات والمجالس الجهوية فقد أبرمت 22 بالمائة من عدد الصفقات بما يمثل 16بالمائة من جملة المبالغ.

جدول 3-تطورعدد ومبالغ الصفقات العمومية حسب المشتري العمومي

الوحدة: مليون دينار

الهيكل العمومي	العدد			المبلغ		
	2022	2023	2024	2022	2023	2024
الوزارات والادارات المفوض لها	2682	**2712**	**3155**	4112	3989	4717
المؤسسات العمومية	6272	6419	**7275**	1045	1222	1487
المجالس الجهوية	776	793	**1032**	493	547	651
البلديات	1721	1548	**1811**	467	377	501
الجملة	11451	11472	13273	6117	6135	7356

يلاحظ أن كل الهياكل عرفت تطورا إيجابيا في عدد ومبالغ الصفقات العمومية المبرمة خلال سنة 2024 بعد استقرار لسنتين.

2- توزيع عدد الصفقات العموميّة حسب المشتري العمومي وطبيعة الصفقة

تمثل صفقات التزود بمواد وخدمات الجزء الأكبر من حيث عدد الصفقات المبرمة خلال سنة 2024 حيث مثّلت نسبة 76 % من العدد الجملي للصفقات العموميّة المبرمة و يخص أغلبها المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

جدول 4- توزيع العدد الجملي للصفقات العمومية المبرمة حسب طبيعة الصفقة والمشتري العمومي

توزيع عدد الصفقات حسب المشتري العمومي وطبيعة الصفقة سنة2024					
المشتري العمومي	طبيعة الصفقة			المجموع	النسبة من الجملة
	أشغال	مواد وخدمات	دراسات		
الوزارات (الاعتمادات المركزية والمفوضة)	**784**	2162	209	3155	**24%**
المؤسسات العمومية	**767**	6366	142	7275	**55%**
المجالس الجهوية	**556**	260	216	1032	**8%**
البلديات	**440**	1336	35	1811	**13%**
الجملة	**2547**	**10124**	**602**	**13273**	**%100**
النسبة من الجملة	**19%**	**76%**	**5%**	**%100**	

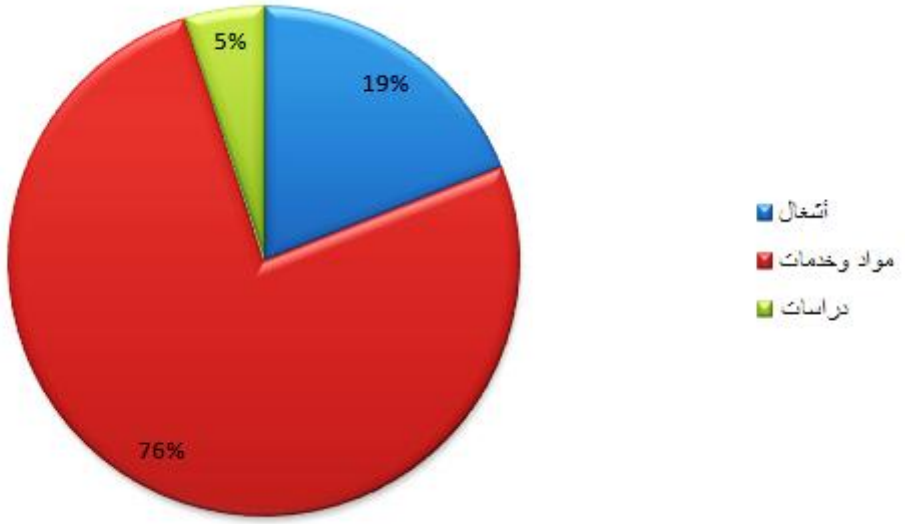

توزيع العدد الجملي للصفقات العمومية المنجزة حسب طبيعة الصفقة

3- توزيع عدد الصفقات العمومية حسب اختصاص اللجان وطبيعة الهياكل العمومية

تم خلال سنة 2024 إبرام **13273 صفقة عمومية** نظرت فيها مختلف لجان مراقبة الصفقات ولجان الشراءات أو اقتصر الأمر على مراقبة الممول الأجنبي المعني وإبداء رأيه بالموافقة وفقا للتوزيع التالي:

جدول 5- توزيع العدد الجملي للصفقات العمومية المنجزة حسب لجنة المر اقبة والمشتري العمومي

لجنة مر اقبة الصفقات/او الشراءات	الادارات المركزية والمصالح المفوض لها	المؤسسات العمومية	المجالس الجهوية	البلديات	المجموع
اللجنة العليا	483	2340	51	610	3484
اللجان الوزارية	869	618	12	68	1567
اللجان الخاصة	419	-	0	0	419
اللجان الجهوية	419	1428	643	324	2814
اللجان البلدية	-	-	0	150	150
اللجان الداخلية للمؤسسات	125	598	0		723
لجان الشراءات	840	2031	319	617	3807
رأي ممول أجنبي	-	260	7	42	309
الجملة	3155	7275	1032	1811	13273

ملاحظة: لجان الشراءات هي لجان رقابة داخلية خاصة بالمشتري العمومي وليست لجان مراقبة للصفقات العمومية

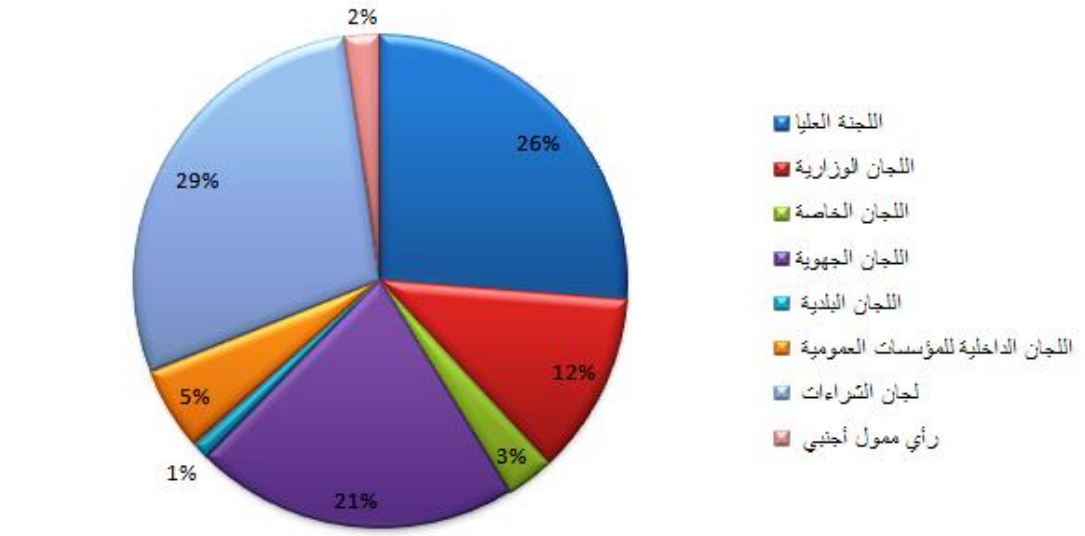

توزيع العدد الجملي للصفقات العمومية المنجزة سنة 2024حسب لجنة المر اقبة

يتبيّن من خلال الإحصائيات أن حوالي **29** % من الصفقات العمومية تتم بإجراءات مبسّطة وبالتالي فإنها لا تخضع إلى مراقبة لجان مراقبة الصفقات العمومية لكنها تبقى خاضعة لمراقبة مراقب المصاريف العمومية فيما يتعلّق بمشروعيّتها طبقا لأحكام الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية.

ويتوجب التوضيح بأن عدد الصفقات المبرمة لا يساوي عدد الملفات المعروضة على لجان مراقبة الصفقات لأن ملف واحد لتقرير تقييم العروض يمكن أن ينجر عنه ابرام عديد الصفقات خاصة فيما يتعلق بصفقات التزود التي يفوز بها المشاركون حسب الأقساط أو الفصول وكذلك الصفقات الخاصة التي تبرم في إطار الصفقات العامة.

وفي نفس السياق فإن عدد الصفقات الخاصة المبرمة في إطار الصفقة العامة لاقتناء الوقود يقدر بالمئات بالإضافة للصفقات الخاصة المبرمة في إطار الصفقة العامة مع الصيدلية المركزية لاقتناء الأدوية لأكثر من 300 مؤسسة استشفائية. وتبرم الصفقات الخاصة في إطار الصفقة العامة مما يجعل عدد هذه الصفقات يحتسب على منظومة "أدب" ضمن عدد الصفقات التي نظرت فيها اللجنة العليا لمراقبة الصفقات وبالتالي يكون عدد عقود الصفقات المبرمة والوارد بالمنظومة بعيد كل البعد عن عدد الملفات المعروضة على اللجنة العليا للصفقات بمختلف لجانها الفرعية والذي لا يتجاوز بعض المئات.

4- توزيع عدد ومبالغ الصفقات حسب موضوع الطلب والهياكل العمومية

بلغ عدد صفقات الأشغال ما قدره 2547 صفقة عمومية خلال سنة 2024 من جملة 13273 صفقة عمومية مبرمة أي نسبة 19 % مقابل 10124 صفقة تزود بمواد وخدمات أي ما يمثل نسبة 76 % من إجمالي عدد الصفقات العمومية المبرمة.

جدول 6- توزيع الصفقات العمومية حسب المشتري العمومي وطبيعة الصفقة (لوحدة: مليون دينار):

موضوع الطلب	مواد وخدمات			الدراسات			الأشغال			المجموع	
المشتري العمومي	المبلغ	النسبة	العدد	المبلغ	النسبة	العدد	المبلغ	النسبة	العدد	المبلغ	العدد
الوزارات	2550	69%	2162	104	81%	209	2062	59%	784	4717	3155
المؤسسات العمومية	968	26%	6366	14	10%	142	505	14%	767	1487	7275
المجالس الجهوية	13	0%	260	8	7%	216	630	18%	556	651	1032
البلديات	172	5%	1336	3	2%	35	326	9%	440	501	1811
الجملة*	3703	100%	10124	124	100%	602	3524	100%	2547	7356	13273
النسبة من الجملة	50%		76%	2%		5%	48%		19%	100%	100%

*تم تقريب الأرقام

وتتوزع الصفقات العمومية المبرمة خلال سنة 2024 حسب طريقة الإبرام كما يبيّنه الجدولين المواليين:

جدول 7- توزيع الصفقات العمومية المبرمة سنة 2024 حسب طريقة الإبرام

طرق الابرام/ لجان الرقابة	طلب العروض بإجراءات عادية		التفاوض المباشر		استشارة موسّعة		اجراءات مبسّطة		طلب عروض دولي بدون تمويل		أخرى		طلب عروض دولي بتمويل		انتقاء أولي دولي		طلب عروض مع مناظرة		المجموع	
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
اللجنة العليا	1124	2086	722	1302	5	3	**0**	0	0.03	3	4	62	**77**	2	1	24	0.01	1	1934	3484
اللجان الوزارية	526	1277	103	221	21	46	**0**	0	0	0	1	11	0	0	0	4	0.3	8	652	**1567**
اللجان الخاصة	106	10	768	126	500	283	**0**	0	**0**	0	**0**	0	**0**	0	**0**	0	0	0	1374	419
اللجان الجهوية	11	2332	87	265	1	3	**0**	0	**0**	0	5	214	**0**	0	0	0	0	0	1168	2814
لجان المؤسسات	160	491	12	83	0	0	0	0	0	0	0.3	16	**0**	0	0	4	0	4	173	598
اللجان البلدية	37	92	6	51	**0**	0	**0**	0	**0**	0	0.4	6	**0**	0	**0**	1	0	0	43	150
لجان الشراءات	0	0	0	0	**0**	0	**400**	3807	**0**	0	0	0	0	0	0	0	0	0	400	3807
صفقة تخضع لرأي ممول أجنبي	**870**	**344**	**94**	56	**2**	1	0	0	**0**	0	**23**	15	**9**	2	**5**	11	0.3	2	1612	434
المجموع العام	**3897**	**6632**	**1793**	2104	**529**	336	**400**	3807	**0.03**	3	**34**	324	**86**	4	**6**	44	1	15	**7356**	13273

الوحدة للمبالغ: ألف دينار

<u>ملاحظة</u>: تم تقريب الأرقام وهي جميعها مستخرجة من منظومة "أدب"

جدول 8- توزيع عدد ومبالغ الصفقات المبرمة سنة 2024 حسب طرق الإبرام والمشتري العمومي

طريقة الإبرام/ المشتري العمومي	الوزارات		المؤسسات العمومية		المجالس		البلديات		المجموع	
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
طلب العروض	2099	**1463**	926	3905	505	444	368	820	3897	**6632**
استشارة موسّعة	509	**300**	18	34	0	0	2	2	529	**336**
التفاوض المباشر	1278	**452**	401	1213	82	124	33	315	1794	**2104**
طلب عروض دولي بدون تمويل	0	**0**	0	3	0	0	0	0	0	**3**
طلب عروض دولي بتمويل	80	**2**	6	2	0	0	0	0	86	**4**
انتقاء أولي دولي	4	**6**	0	26	0	0	0	12	4	**44**
انتقاء أولي وطني	611	**4**	0	0	0	0	0	0	611	**4**
طلب عروض مع المناظرة	0	**9**	0	4	0	0	0	2	0	**15**
أخرى	23	**79**	4	57	4	145	3	43	34	**324**
إجراءات مبسطة A	113	**840**	132	2031	60	319	95	617	400	**3807**
المجموع العام	**4717**	**3155**	**1487**	**7275**	**651**	**1032**	**501**	**1811**	**7356**	**13273**

الوحدة: ألف دينار

ملاحظة: مصدر الإحصائيات منظومة "أدب" وتم تقريب الأرقام

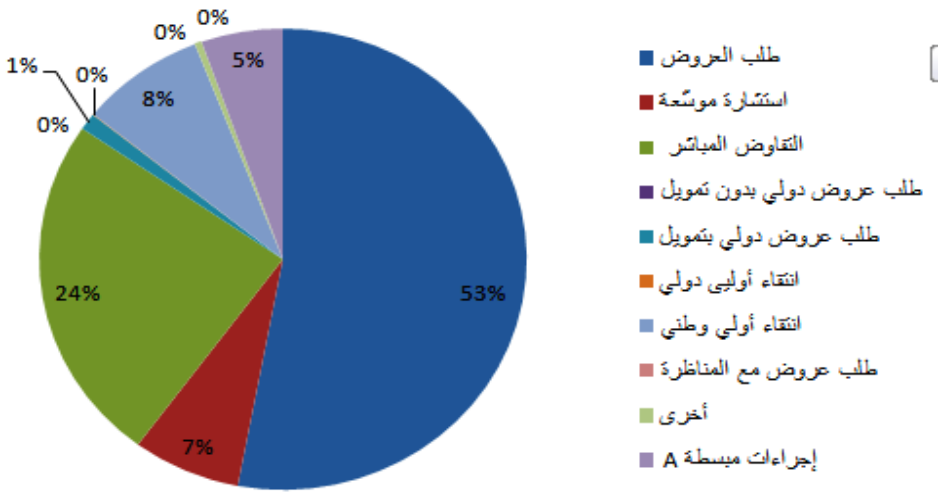

توزيع مبالغ الصفقات العمومية المبرمة سنة 2024 حسب طرق الإبرام

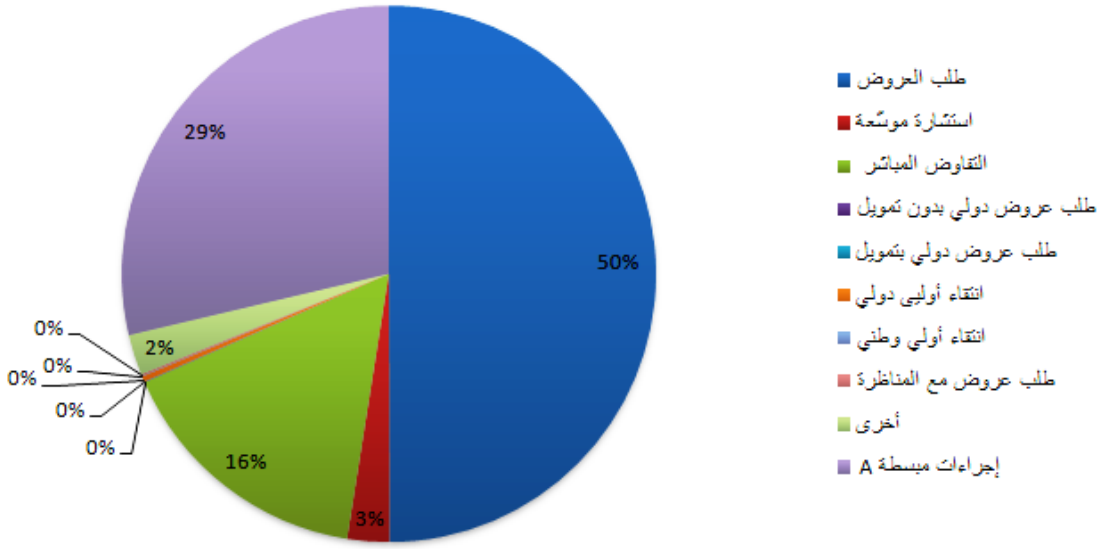

توزيع عدد الصفقات العمومية المبرمة سنة 2024 حسب طرق الإبرام

تظهر المعطيات الإحصائية المستخرجة من الجداول أعلاه أن طريقة طلب العروض بمختلف أنواعه تعتبر الطريقة الأكثر استعمالا بعدد **6702** صفقة بإجراءات عادية و3807 صفقة بإجراءات مبسطة منها 99 بالمائة تبرم في إطار طلبات عروض وبالتالي تكون جملة عدد الصفقات في إطار طلبات العروض حوالي 10509 صفقة من جملة **13273** أي ما يعادل حوالي 80 **بالمائة** من مجموع عدد الصفقات المبرمة يتم في إطار منافسة عادية مفتوحة من حيث العدد وحوالي 67 بالمائة من حيث المبلغ أي 4999 مليون دينار.

ويضاف إلى ذلك عدد آخر من الصفقات التي تبرم في إطار استشارة موسعة وعددها 336 صفقة بمبلغ 529 مليون دينار كما أن عدد من الصفقات التي تبرم بالتفاوض المباشرة تخضع لحد أدني من إجراءات المنافسة لإثبات مقبولية الأثمان.

5- توزيع عدد ومبالغ الصفقات حسب القطاعات

نستعرض فيما يلي توزيع الصفقات من حيث المبالغ والاعداد على القطاعات وأهمها الاجتماعية المتمثلة في وزارات التربية والتعليم العالي والصحة وقطاع البنية التحتية الطرقية والاستثمار الفلاحي.
وتجدر الإشارة إلى أن الصفقات العمومية هي صيغة لإنجاز الشراءات وتلبية الحاجيات التسييرية والاستثمارية لمختلف الوزارات والقطاعات بما يعكس حجم النشاط والنفقات في المجال المعني.
ويشمل القطاع الوزارة ومؤسساتها وهو ما ستستعرضه الاحصائيات التالية بالإضافة لتقديم إحصائيات توزيع صفقات المجالس الجهوية والبلديات.

1- توزع الصفقات حسب الوزارات ومؤسساتها:

يتبين من خلال الاحصائيات التالية للصفقات العمومية، أن القطاع الاجتماعي المتمثل أساسا في وزارات التربية والتعليم العالي والصحة شهدت إبرام **5428 صفقة** (52 بالمائة من عدد صفقات الوزارات ومؤسساتها) بمبالغ جملية قدرها **1692 مليون دينار**(28 بالمائة من عدد صفقات الوزارات ومؤسساتها) في حين أن قطاع البنية التحتية الطرقية والاستثمار الفلاحي والمتمثل في وزارتي الفلاحة والتجهيز عرف ابرام 1849 صفقة (18 بالمائة من عدد صفقات الوزارات ومؤسساتها) بمبالغ قدرها 2357 مليون دينار (38بالمائة من عدد صفقات الوزارات ومؤسساتها).

جدول 9- توزيع مبالغ الصفقات حسب الوزارات: التوزيع القطاعي

ع/ر	القطاع العمومي	مبالغ صفقات الوزارة	مبالغ صفقات المؤسسات التابعة لها	جملة مبالغ صفقات الوزارة ومؤسساتها	النسبة من جملة صفقات الدولة والمؤسسات العمومية	الترتيب حسب المبالغ للقطاعات
01	مجلس نواب الشعب (لم يعد خاضعا لمر اقبة المصاريف العمومية)	4	0	4	%0	20
02	رئاسة الجمهورية	22	0	22	%0	13
03	رئاسة الحكومة	7	1	8	%0	17
04	وزارة الداخلية	318	23	341	%6	6
05	وزارة العدل	17	64	81	%1	9
06	وزارة الشؤون الخارجية	2	0	2	%0	22
07	وزارة الدفاع الوطني	1402	18	1420	%23	1
08	وزارة الشؤون الدينية	1	0	1	%0	26
09	وزارة المالية	61	4	65	%1	10
10	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	8	0	8	%0	18
11	وزارة الفلاحة	741	377	1118	%18	3
12	وزارة التجارة	5	0	5	%0	19
13	وزارة التجهيزوالاسكان والتهيئة الترابية	1237	2	1239	%20	2
14	وزارة البيئة	23	0	23	%0	12
15	وزارة السياحة	0	1	1	%0	24
16	وزارة تكنولوجيا الاتصال	117	2	119	%2	8
17	وزارة الشؤون الثقافية	9	3	12	%0	16
18	وزارة الشباب والرياضة	9	12	21	%0	14
19	وزارة الصحة	444	434	878	%14	4
20	وزارة الشؤون الاجتماعية	42	3	45	%1	11
21	وزارة التربية	180	442	622	%10	5
22	وزارة التعليم العالي	63	89	152	%2	7
23	وزارة النقل	0	0	0	%0	27
24	وزارة التكوين المهني والتشغيل	2	0	2	%0	21
25	وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	1	0	1	%0	23

26	وزارة المرأة والأسرة والطفولة	2	11	13	%0	15
27	وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	1	0	1	%0	25
28	المجلس الوطني للجهات والأقاليم	0	0	0	%0	28
	المجموع	4717	1487	6204	%100	

ملاحظة: تم تقريب الأرقام

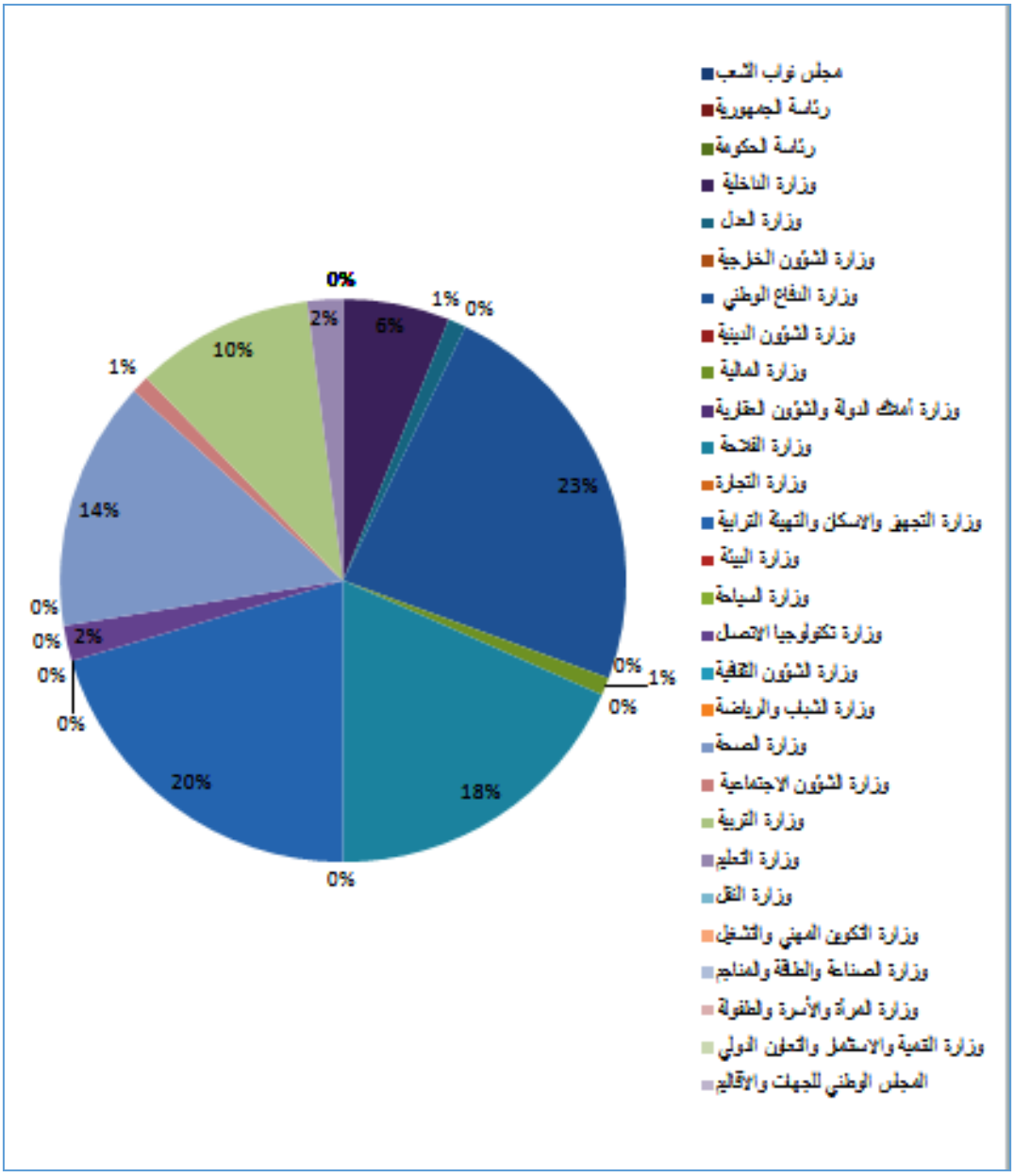

توزيع مبالغ الصفقات حسب الوزارات: التوزيع القطاعي

جدول 10- توزيع عدد الصفقات حسب الوزارات: التوزيع القطاعي

ع/ر	القطاع العمومي	عدد صفقات الوزارة	عدد صفقات المؤسسات التابعة لها	جملة عدد صفقات الوزارة ومؤسساتها	الترتيب حسب العدد
01	مجلس نواب الشعب (لم يعد خاضعا لمراقبة المصاريف العمومية)	15		15	20
02	رئاسة الجمهورية	64	3	67	14
03	رئاسة الحكومة	23	11	34	15
04	وزارة الداخلية	630	97	727	5
05	وزارة العدل	107	384	491	8
06	وزارة الشؤون الخارجية	20		20	19
07	وزارة الدفاع الوطني	556	69	625	6
08	وزارة الشؤون الدينية	3	1	4	26
09	وزارة المالية	224	7	231	11
10	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	23		23	18
11	وزارة الفلاحة	292	1003	1295	3
12	وزارة التجارة	12	1	13	21
13	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	543	11	554	7
14	وزارة البيئة	26	2	28	16
15	وزارة السياحة	3	5	8	22
16	وزارة تكنولوجيا الاتصال	16	12	28	17
17	وزارة الشؤون الثقافية	22	84	106	13
18	وزارة الشباب والرياضة	50	227	277	9
19	وزارة الصحة	202	2268	2470	1
20	وزارة الشؤون الاجتماعية	114	78	192	12
21	وزارة التربية	122	1096	1218	4
22	وزارة التعليم العالي	52	1688	1740	2
23	وزارة النقل	3		3	27
24	وزارة التكوين المهني والتشغيل	8		8	23
25	وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	7		7	24
26	وزارة المرأة والأسرة والطفولة	12	228	240	10
27	وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	5		5	25
28	المجلس الوطني للجهات والأقاليم	1		1	28
	المجموع	3155	7275	10430	

2- **توزيع صفقات المجالس الجهوية**

أبرمت المجالس الجهوية 651 صفقة عمومية بمبلغ قدره 1032 مليون دينار وهو ما يمثل 14 بالمائة من جملة الصفقات العمومية للهياكل الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية. واحتلّت المراتب الأولى من حيث المبالغ الجملية للصفقات المبرمة المجالس الجهوية لولايات بنزرت (52 مليون دينار) والمهدية (45 مليون دينار) وباجة (45 مليون دينار) وجندوبة (42 مليون دينار) وأريانة (40 مليون دينار).

جدول 11- توزيع الصفقات المبرمة وترتيب المجالس الجهوية حسب العدد والمبلغ

ع/ر	المجالس الجهوية	مبالغ الصفقات	النسبة في جملة مبالغ صفقات المجالس الجهوية	ترتيب المبالغ	عدد الصفقات	النسبة في جملة عدد صفقات المجالس الجهوية	ترتيب العدد
01	المجلس الجهوي لولاية القيروان	8	1%	24	50	5%	6
02	المجلس الجهوي لولاية نابل	20	3%	14	27	3%	19
03	المجلس الجهوي لولاية سوسة	31	5%	7	19	2%	23
04	المجلس الجهوي لولاية سيدي بوزيد	28	4%	11	34	3%	13
05	المجلس الجهوي لولاية صفاقس	38	6%	6	59	6%	5
06	المجلس الجهوي لولاية بنزرت	52	8%	1	32	3%	16
07	المجلس الجهوي لولاية قفصة	20	3%	15	22	2%	20
08	المجلس الجهوي لولاية بن عروس	18	3%	18	37	4%	10
09	المجلس الجهوي لولاية منوبة	19	3%	16	22	2%	21
10	المجلس الجهوي لولاية قابس	25	4%	13	33	3%	14
11	المجلس الجهوي لولاية مدنين	31	5%	9	49	5%	7
12	المجلس الجهوي لولاية المهدية	45	7%	2	44	4%	8
13	المجلس الجهوي لولاية الكاف	17	3%	19	36	3%	11
14	المجلس الجهوي لولاية سليانة	17	3%	21	33	3%	15
15	المجلس الجهوي لولاية المنستير	31	5%	10	42	4%	9
16	المجلس الجهوي لولاية قبلي	15	2%	23	21	2%	22
17	المجلس الجهوي لولاية تطاوين	17	3%	20	36	3%	12
18	المجلس الجهوي لولاية توزر	27	4%	12	28	3%	18
19	المجلس الجهوي لولاية باجة	45	7%	3	118	11%	1

20	المجلس الجهوي لولاية القصرين	31	5%	8	80	8%	3
21	المجلس الجهوي لولاية تونس	15	2%	22	67	6%	4
22	المجلس الجهوي لولاية زغوان	19	3%	17	11	1%	24
23	المجلس الجهوي لولاية جندوبة	42	7%	4	101	10%	2
24	المجلس الجهوي لولاية اريانة	40	6%	5	31	3%	17
	المجموع	651	100%	-	1032	100%	-

المصدر: منظومة أدب جهوي

3- توزع صفقات البلديات حسب الولايات

أبرمت البلديات عدد 1811صفقة عمومية سنة 2024 بمبلغ جملي ناهز 501 مليون دينار وهو ما يمثل 07 بالمائة من جملة الصفقات العمومية للهياكل الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية. وتصدرت بلديات ولايات نابل (46 مليون دينار) وصفاقس (44 مليون دينار) و سيدي بوزيد (40 مليون دينار) و اريانة (40 مليون دينار) و تونس (38 مليون دينار) ترتيب المبالغ .

جدول 12- توزع الصفقات المبرمة من طرف البلديات حسب العدد والمبلغ

ع/ر	المجالس الجهوية	مبالغ الصفقات	النسبة في جملة مبالغ صفقات البلديات	ترتيب حسب المبالغ	عدد الصفقات	النسبة في جملة عدد صفقات البلديات	ترتيب حسب العدد
01	بلديات ولاية تونس	38	8%	5	179	10%	1
02	بلديات ولاية نابل	46	9%	1	157	9%	2
03	بلديات ولاية صفاقس	44	9%	2	156	9%	3
04	بلديات ولاية سوسة	25	5%	8	117	6%	4
05	بلديات ولاية اريانة	40	8%	4	80	4%	12
06	بلديات ولاية المنستير	18	4%	13	92	5%	8
07	بلديات ولاية بن عروس	22	4%	10	100	6%	5
08	بلديات ولاية بنزرت	23	5%	9	95	5%	6
09	بلديات ولاية القيروان	33	7%	6	90	5%	9
10	بلديات ولاية سيدي بوزيد	40	8%	3	69	4%	13
11	بلديات ولاية مدنين	6	1%	21	42	2%	19
12	بلديات ولاية جندوبة	25	5%	7	90	5%	10
13	بلديات ولاية الكاف	16	3%	15	49	3%	15
14	بلديات ولاية سليانة	11	2%	18	44	2%	18
15	بلديات ولاية القصرين	17	3%	14	94	5%	7
16	بلديات ولاية المهدية	14	3%	16	52	3%	14

17	بلديات ولاية زغوان	18	4%	12	34	2%	20
18	بلديات ولاية باجة	22	4%	11	82	5%	11
19	بلديات ولاية منوبة	8	2%	19	33	2%	21
20	بلديات ولاية قابس	8	2%	20	47	3%	16
21	بلديات ولاية قفصة	12	2%	17	47	3%	17
22	بلديات ولاية تطاوين	6	1%	22	25	1%	22
23	بلديات ولاية توزر	5	1%	23	17	1%	24
24	بلديات ولاية قبلي	4	1%	24	20	1%	23
	المجموع	501	100%	-	1811	100%	-

المصدر: منظومة أدب بلديّات.

ملاحق الصفقات العموميّة المبرمة سنة 2024

يقصد بملاحق الصفقات العقود التكميلية التي يتم إبرامها أثناء التنفيذ بهدف إدخال تعديلات على العقد الأصلي وفق ما تقتضيه الحاجة والضرورة وقد تتعلق هذه التعديلات بتغيير في الكميات والمبالغ أو إدراج أثمان جديدة أو تعديل الآجال أو تعديلات أخرى مثل تغيير أرقام الحسابات البنكية او مقتضيات تعاقدية أخرى.

ويعتبر اللّجوء إلى إبرام الملاحق أمرا طبيعيّا يندرج ضمن التفاعل الإيجابي مع المستجدات التي قد تطرأ خلال تنفيذ الصفقات العمومية، إلّا أنّ اللجوء الى بعض الملاحق قد يعكس سوء ضبط الحاجيات والدراسات أو عدم ملاءمة الشروط التعاقدية الأوّلية.

وتوزّعت الملاحق المبرمة خلال سنة 2024 حسب موضوع الملحق كما يبيّنه الجدول الموالي:

جدول 13- توزيع عدد الملاحق حسب موضوع الملحق والمشتري العمومي

موضوع الملحق	البلديات	المجالس الجهوية	المؤسسات العمومية	الوزارات والإدارات الجهوية	المجموع	النسبة
تغيير في الكمية	225	115	841	416	1597	53%
تغيير في الآجال	16	3	32	21	72	2%
تغيير في الأثمان	40	31	43	56	170	6%
تغييرات أخرى	105	158	417	520	1200	39%
المجموع	386	307	1333	1013	3039	100%
النسبة	13%	10%	44%	33%	100%	

المصدر: منظومة أدب

وتظهر المعطيات الاحصائية إبرام عدد 3039 ملحق سنة 2024 يتعلّق أغلبها (53 %) بالتغيير في الكمّيات التعاقديّة يليها تغييرات أخرى (تغيير رقم حساب، إصلاح خطأ، تغيير اسم متعاقد تبعا لوفاة صاحب الصفقة،..).

وتحدث التغييرات في الكميات إمّا لسوء تقدير الحاجيات الواردة في الصفقة لعدة أسباب منها ما يعود للمشتري العمومي ومنها ما هو خارج عن نطاقه او لرغبة المشتري العمومي في التوسع الجزئي في الإنجاز باعتبار تزايد الحاجيات او عدم التوفر الكافي للاعتمادات عند إبرام الصفقة او الحاجة لمواصلة الصفقة لحين استكمال الصفقة الجديدة الموالية بالنسبة للحاجيات المتواصلة او كذلك رغبة المشتري العمومي الاستفادة من أسعار الصفقة الجارية مقارنة بالأسعار المتداولة في السوق.

جدول 14 -توزيع عدد الملاحق حسب طبيعة الصفقة والمشتري العمومي

طبيعة الصفقة الأصليّة	المشتري العمومي	المجموع
أشغال	الوزرات (المصالح المركزية والمفوضة)	**313**
	المؤسسات العمومية	**258**
	المجالس الجهوية	**233**
	البلديات	**193**
	المجموع	**997**
دراسات	الوزرات (المصالح المركزية والمفوضة)	**95**

	المؤسسات العمومية	**98**
	المجالس الجهوية	**53**
	البلديات	**5**
	المجموع	**251**
مواد وخدمات	الوزارات (المصالح المركزية والمفوضة)	**605**
	المؤسسات العمومية	**977**
	المجالس الجهوية	**21**
	البلديات	**188**
	المجموع	**1791**
المجموع العام		**3039**

المصدر: *منظومة أدب*

تمثل الملاحق المتعلقة بصفقات التزود بمواد وخدمات العدد الأكبر، حيث يتجاوز نصف العدد الجملي للملاحق المبرمة وتتركز هذه الملاحق لدى المؤسسات العمومية .

الاختام النهائية

يعرف الختم النهائي للصفقة بكونه جملة الأعمال المؤدية لتصفية وضعية صفقة عمومية وإغلاق ملفها من طرف المشتري العمومي ويكون ذلك بتكوين ملف مفصل حول ظروف الإنجاز وآجاله والكميات والمبالغ النهائية المنجزة يتم عرضه على صاحب الصفقة وبعد ذلك على لجنة مراقبة الصفقات أو لجنة الشراءات ويتم على إثر رأي بالموافقة استكمال خلاص ما تبقى من مستحقات لصاحب الصفقة وتحرير الضمانات عند الاقتضاء.

كما تمثل مرحلة الختم النهائي فرصة للمشتري العمومي لتقييم ما تم إنجازه في إطار الصفقة ومعاينة الهنات ان وجدت لتداركها في المستقبل.

وقد تم خلال سنة 2024 إدراج 790 بطاقة ختم نهائي لصفقة ضمن منظومة "أدب" مقابل 889 ختم في سنة 2023 علما وأن لجان مراقبة الصفقات نظرت في أكثر من ذلك إلا أنه يحدث ان لا تدرج بعض الهياكل بطاقة ختم الصفقة على المنظومة بما لا يسمح باحتسابها ضمن الإحصائيات التي نقدمها في هذا المحور.

ويعتبر عدد ملفات الأختام النهائية المنجزة ضعيف جدا مقارنة بعدد ملفات الصفقات العمومية المبرمة التي تتجاوز العشرة آلاف ملف سنويا. لذلك فإن المشترين العمومين مطالبون بإيلاء العناية اللازمة لإنجاز الاختام النهائية للصفقات التي يبرمونها طبقا لما اقتضاه الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم ختم ملفات الصفقات العمومية قد يحرم المشتري العمومي من غرامات التأخير إن وجدت أو يؤدي لتراجع قيمتها الشرائية بفعل التضخم عند التأخر في تحصيلها.

هذا وبلغت جملة غرامات التأخير الموظفة على أصحاب الصفقات التي ختمت وأدرجت على أدب خلال سنة 2024 ما يناهز **6,65 مليون دينار** مقابل 5.47 مليون دينار سنة 2023.

جدول 15 -توزيع الاختام النهائية المدرجة على منظومات ادب حسب المشتري العمومي

الهيكل العمومي	عدد الاختام المدرجة بمنظومة ادب	مبالغ غرامات التأخير المدرجة على البطاقات البيانية لختم الصفقات الوحدة: دينار
الوزارات و الإدارات المفوض لها الاعتمادات	105	519,380
المؤسسات العمومية	361	1,556,922
المجالس الجهوية	199	3,897,056
البلديات	125	679,727
المجموع	790	6,653,085

المصدر: منظومات ادب

1-توزيع الأختام النهائية حسب الوزارات

أنجزت الدولة (الوزارات) عدد 105 ختم نهائي خلال سنة 2024 في حين أنها تبرم سنويا ما يناهز 03 آلاف صفقة عمومية كمعدّل السنوات الأخيرة وبالتالي فان تقصير المشترين العمومي في ختم الصفقات وادراجها على المنظومة يبدو جليا.

ويبرز الجدول الموالي عدد الأختام النهائية المنجزة من طرف كل وزارة:

جدول 16 -توزيع الاختام النهائية المدرجة على منظومة ادب حسب الوزارات

ع/ر	الوزارات والادارات المفوضة	عدد الاختام	مبالغ غرامات التأخير
01	**مجلس نواب الشعب** (لم يعد خاضعا لمراقبة المصاريف العمومية)	04	
02	رئاسة الجمهورية		
03	رئاسة الحكومة		
04	وزارة الداخلية	13	2.033
05	وزارة العدل	01	
06	وزارة الشؤون الخارجية		
07	وزارة الدفاع الوطني	16	29.764
08	وزارة الشؤون الدينية		
09	وزارة المالية	02	10.769
10	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية		
11	وزارة الفلاحة والموارد المائية	02	45.768
12	وزارة التجارة	02	
13	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	37	217.749
14	وزارة البيئة		
15	وزارة السياحة		
16	وزارة تكنولوجيا الاتصال	01	
17	وزارة الشؤون الثقافية		
18	وزارة الشباب والرياضة	03	
19	وزارة الصحة	02	13.073
20	وزارة الشؤون الاجتماعية	04	108.352
21	وزارة التربية	03	2.325
22	وزارة التعليم العالي	15	89.542
23	وزارة النقل		
24	وزارة التكوين المهني والتشغيل		
25	وزارة الصناعة والطاقة والمناجم		
26	وزارة المرأة والأسرة والطفولة		
27	وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي		
	الجملة	**105**	**519.380**

المصدر: *منظومة أدب* *الوحدة للمبالغ: دينار*

2-توزيع الأختام النهائية المنجزة من طرف المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية:

أنجزت المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية عدد 361 ملف ختم نهائي تم إدراجه ضمن منظومة "أدب مؤسسات" منها 172ملفا يخص المؤسسات العمومية الراجعة بالنظر لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أي حوالي 21 % من العدد الجملي للملفات. وقد سجل عدد من الصفقات تأخيرا في الإنجاز مما استوجب تسليط غرامات تأخير على المزوّدين المعنيّن بلغت إجمالا حوالي 1.5مليون دينار.

جدول 17 -توزيع الاختام النهائية المدرجة بمنظومة ادب حسب مؤسسات الوزارات

مؤسسات تحت إشراف	عدد الاختام	مبالغ غرامات التأخير
رئاسة الجمهورية		
رئاسة الحكومة		
وزارة الداخلية	02	88
وزارة العدل	16	
وزارة الشؤون الخارجية		
وزارة الدفاع الوطني	03	
وزارة الشؤون الدينية		
وزارة المالية		
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية		
وزارة الفلاحة والموارد المائية	172	1.066.063
وزارة التجارة		
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية		
وزارة البيئة		
وزارة السياحة		
وزارة تكنولوجيا الاتصال		
وزارة الشؤون الثقافية	3	
وزارة الشباب والرياضة	3	
وزارة الصحة	39	748
وزارة الشؤون الاجتماعية	02	
وزارة التربية	69	490.022
وزارة التعليم العالي	52	
وزارة النقل		
وزارة التكوين المهني والتشغيل		
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم		
وزارة المرأة والأسرة والطفولة		
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي		
الجملة	361	1.556.922

***المصدر:** منظومة أدب* *الوحدة للمبالغ: دينار*

3-توزيع الأختام النهائية المنجزة من طرف المجالس الجهوية:

قامت المجالس الجهوية خلال سنة 2024 بالختم النهائي لعدد 199 صفقة عمومية ونتج عن التأخير في تنفيذ بعض الصفقات العمومية المبرمة تسليط غرامات تأخير بلغت إجمالا حوالي **3.89 مليون دينار**. وتتوزع الأختام النهائية التي تم إدراجها بمنظومة "أدب جهوي" كما يلي:

جدول 18 -توزيع الاختام النهائية المدرجة بمنظومة ادب حسب المجالس الجهوية

ع/ر	المجالس الجهوية	عدد الاختام	مبالغ غرامات التأخير
01	المجلس الجهوي لولاية تونس	03	15067.714
02	المجلس الجهوي لولاية اريانة	03	15329.154
03	المجلس الجهوي لولاية بن عروس	08	186945.277
04	المجلس الجهوي لولاية منوبة	0	0
05	المجلس الجهوي لولاية نابل	16	402203.217
06	المجلس الجهوي لولاية زغوان	15	65485.636
07	المجلس الجهوي لولاية بنزرت	06	0
08	المجلس الجهوي لولاية باجة	0	0
09	المجلس الجهوي لولاية جندوبة	05	102018.526
10	المجلس الجهوي لولاية الكاف	10	146522.987
11	المجلس الجهوي لولاية سليانة	08	37739.337
12	المجلس الجهوي لولاية القيروان	22	666948.353
13	المجلس الجهوي لولاية القصرين	0	0
14	المجلس الجهوي لولاية سيدي بوزيد	0	0
15	المجلس الجهوي لولاية سوسة	07	104430.805
16	المجلس الجهوي لولاية المنستير	0	0
17	المجلس الجهوي لولاية المهدية	06	82542.753
18	المجلس الجهوي لولاية صفاقس	14	202588.84
19	المجلس الجهوي لولاية قفصة	03	84206.378
20	المجلس الجهوي لولاية توزر	9	277471.177
21	المجلس الجهوي لولاية قبلي	04	46698.798
22	المجلس الجهوي لولاية قابس	04	113063.492
23	المجلس الجهوي لولاية مدنين	27	760426.316
24	المجلس الجهوي لولاية تطاوين	29	587367.767
	المجموع العام	**199**	**3897056.527**

المصدر: *منظومة أدب* *الوحدة للمبالغ: دينار*

4-توزيع الأختام النهائية المنجزة من طرف البلديات

قامت البلديات خلال سنة 2024 بختم عدد 125 صفقة عمومية وسلّطت غرامات تأخير جملية قدرها حوالي **679 ألف دينار**. ويجدر التذكير بأن العدد الجملي للصفقات العمومية المبرمة من طرف البلديات سنة 2023 ناهز 1500 صفقة عمومية. وتتوزع الأختام النهائية المنجزة من طرف البلديات كما يلي:

جدول 19 -توزيع الاختام النهائية للبلديات المدرجة بمنظومة ادب حسب الولايات

ع/ر	البلديات	عدد الاختام	مبالغ غرامات التأخير
01	بلديات ولاية تونس	9	56.222
02	بلديات ولاية اريانة	01	0
03	بلديات ولاية بن عروس	11	25.099
04	بلديات ولاية منوبة	01	1.935
05	بلديات ولاية نابل	40	212.817
06	بلديات ولاية زغوان	02	21.844
07	بلديات ولاية بنزرت	08	4.958
08	بلديات ولاية باجة	0	0
09	بلديات ولاية جندوبة	02	11.261
10	بلديات ولاية الكاف	01	0
11	بلديات ولاية سليانة	0	0
12	بلديات ولاية القيروان	03	0
13	بلديات ولاية القصرين	0	0
14	بلديات ولاية سيدي بوزيد	01	0
15	بلديات ولاية سوسة	13	52.249
16	بلديات ولاية المنستير	04	116.950
17	بلديات ولاية المهدية	0	0
18	بلديات ولاية صفاقس	16	40.847
19	بلديات ولاية قفصة	0	0
20	بلديات ولاية توزر	01	0
21	بلديات ولاية قبلي	0	0
22	بلديات ولاية قابس	01	0
23	بلديات ولاية مدنين	06	99.490
24	بلديات ولاية تطاوين	05	36.055
	المجموع العام	**125**	**679.728**

المصدر: *منظومة أدب* *الوحدة للمبالغ: دينار*

المحور الرابع

اليقظة القانونية والترتيبية

تواصل الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية العمل على توفير قاعدة بيانات قانونية محيّنة وذلك في إطار مواكبة التطورات والمستجدات القانونية والترتيبيّة. وتم للغرض تجميع النصوص ذات العلاقة بالتصرف في مختلف القطاعات والنصوص المنظمة أو المنقحة لبعض آليات الرقابة، علاوة على انتقاء بعض النصوص المحدثة أو المنقحة للأنظمة المالية والإدارية لهياكل عمومية خاضعة للرقابة المسبقة.

1- النصوص المتعلقة بالصفقات العمومية:

الأمر عدد 497 لسنة 2024 مؤرخ في 24 أكتوبر 2024 يتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
يهدف هذا الأمر إلى ضبط صيغ وإجراءات تتعلق خاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي وتسريع إنجاز المشاريع العمومية الكبرى المعطلة.	المشاريع العمومية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي هي التي تخص أساسا: البنية التحتية والنقل والطاقة والمناجم والصحة والرياضة والثقافة والفلاحة والموارد المائية وتكنولوجيات الاتصال. المشاريع العمومية الكبرى المعطلة هي التي تشهد صعوبات على مستوى البرمجة والإعداد أو الحوكمة أو تحرير الحوزة العقارية أو الإسناد أو التنفيذ أو نقص في التمويل جراء ارتفاع الكلفة ويتم تقييم هذه الوضعية في علاقة بالتأثير المباشر على تنفيذ الأولويات الوطنية ومتطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي. أحدث الأمر لجنة لدى رئاسة الحكومة "لجنة المشاريع الكبرى برئاسة رئيس الحكومة وعضوية 06 وزراء ومحافظ البنك المركزي ويتم دعوة الوزير المعني بالملف. تتولى اللجنة: - المصادقة على صبغة المشاريع الكبرى بعد اقتراح من الوزير المعني وتبدي رأيها في مقترحات إسناد الصفقات الخاصة بتنفيذ المشاريع الكبرى وملاحقها ويكون رأي اللجنة ملزما لجميع الأطراف. - متابعة التنفيذ ومسك لوحة قيادة المشاريع. دراسة كل المسائل المتعلقة بالإعداد والبرمجة والتنفيذ والصعوبات التي تعترض المشاريع الكبرى. يتم إعداد أدلة إجراءات مصادق عليه من رئاسة الحكومة. تبرم الصفقات بناء على إقتراح الهيكل العمومي بإحدى الصيغ التالية: - التفاوض المباشر مع متعامل إقتصادي بعينه على أساس الإختصاص والقدرة على الإنجاز في الآجال المحددة وبالجودة والنجاعة المطلوبة. - الإستشارة مع المتعاملين الإقتصاديين الذين تتوفر فيهم الضمانات المهنية والمالية لحسن إنجاز المشاريع المعنية أو إتمامها.	تخضع الصفقات المبرمة لإنجاز المشاريع العمومية الكبرى لمبادئ النجاعة والمنافسة والشفافية وتكافؤ الفرص. *تم إصدار قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 25 نوفمبر 2024 يتعلق بالمصادقة على دليل إجراءات إنجاز المشاريع العمومية الكبرى. تعفى العقود من اعتماد منظومة الشراء العمومي على الخط ومن الرقابة المسبقة للجان مراقبة الصفقات العمومية.

	- التفاوض المباشر المسبوق بالانتقاء الأولي على أساس معايير موضوعية تتعلق بالملاءمة المالية والضمانات المهنية والمراجع بعنوان المشاريع المماثلة. تتولى مصالح مراقبة المصاريف العمومية ومصالح مراقبي الدولة حسب الاختصاص التثبت من صحة تحميل النفقات وتوفر الاعتمادات بعد الاطلاع على رأي لجنة المشاريع العمومية الكبرى. يؤشر مراقب المصاريف العمومية على حسابية نفقات المشاريع وبطاقات التجميد واقتراحات التعهد بالنفقة بعد الاطلاع على رأي لجنة المشاريع العمومية الكبرى.	

المنشور عدد 27 لسنة 2024 المؤرخ في 07 سبتمبر 2024 المتعلق بالإجراءات الرامية لتسريع إنجاز المشاريع ودفع الاستثمار.

الأهداف	الأحكام الجديدة
يهدف المنشور إلى توفير أفضل الآليات لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتعزيز ديناميكية الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص كرافعة أساسية لإنعاش الإقتصاد الوطني.	جاء المنشور بإجراءات وتدابير لتدعيم حوكمة إنجاز المشاريع العمومية المعطلة ودعم المتعاملين الإقتصاديين في مجالي الإستثمار العمومي وخاصة الصفقات العمومية والإستثمار الخاص في مجمله. **1- الإجراءات العاجلة لتخفيف العبء على أصحاب الصفقات العمومية:** - <u>غرامات التأخير ومراجعة الأثمان:</u> بالنسبة لكل مشروع يشهد صعوبات في التنفيذ ومصنف كمشروع معطل يتم إعداد ملحق في شانه لتمديد الآجال التعاقدية بما يحول دون احتساب تأخير في التنفيذ وخطايا التأخير ويمكن من تطبيق قاعدة مراجعة الأثمان ومواصلة تنفيذ المشروع. كما يتم التخلي عن غرامات التأخير المستوجبة على الصفقات العمومية في مجال البناء والأشغال والتزود بمواد وتجهيزات وخدمات التي تم التصريح بالإستلام الوقتي في شأنها بين غرة جانفي 2022 و31 ديسمبر 2025. هذا ويتم التخلي عن غرامات التأخير على معنى الفصل 15 من المرسوم عدد 68 لسنة 2023 في صفقات الأشغال وصفقات التزود بمواد وخدمات وصفقات الدراسات. - <u>المراجعة الإستثنائية:</u> تدعى لجنة المراجعة الاستثنائية لأثمان الصفقات العمومية للأشغال إلى استكمال دراسة الملفات في أجل 3 أشهر من تاريخ هذا المنشور. كما تكلف وزارة التجهيز والإسكان بضبط قواعد مراجعة الأثمان وذلك في أجل نوفمبر 2024. - <u>الضمانات المالية:</u> يتم اعتماد نسبة 3 بالمائة للضمان النهائي للصفقة و5 بالمائة بعنوان الضمان. هذا وقد خص المنشور الصفقات التي تم إنجازها بالتدابير التالية: • **الصفقات غير المقترنة بمدة ضمان**: بالتوازي مع إمضاء محضر الاستلام أو القبول يسلم المشتري العمومي لصاحب الصفقة شهادة في رفع اليد عن الضمان النهائي تدخل حيز النفاذ <u>4 أشهر انطلاقا من تاريخ الاستلام</u> ولا تسلم هذه الشهادة إلا بعد رفع التحفظات. • **الصفقات المقترنة بمدة ضمان**: بالتوازي مع إمضاء محضر الاستلام الوقتي يسلم المشتري العمومي لصاحب الصفقة شهادة في رفع اليد عن الضمان النهائي تدخل حيز النفاذ <u>في شهر من القبول الوقتي</u> إذا نصت الصفقة على ذلك أو <u>بانقضاء شهر انطلاقا من تاريخ القبول النهائي</u> إذا نصت الصفقة على ذلك ولا تسلم هذه الشهادة إلا بعد رفع التحفظات.

	• بالتوازي مع إمضاء محضر الاستلام النهائي يسلم المشتري العمومي لصاحب الصفقة شهادة في رفع اليد عن ضمان الكفيل بالتضامن المعوض للحجز بعنوان الضمان تدخل حيز النفاذ في 04 أشهر من تاريخ القبول النهائي. هذا وقد شدد المنشور على ضرورة اتخاذ كل ما يلزم من تدابير في مدة أقصاها شهران من تاريخ صدوره لتسليم شهادة رفع اليد أصحاب الصفقات السابقة غير المقترنة بمدة ضمان والتي تم في شأنها إمضاء محضر استلام أو إمضاء محضر استلام نهائي للصفقات المقترنة بمدة ضمان. **2- التدابير العملية لتجاوز الصعوبات المتعلقة بالمشاريع التي تعاني صعوبات في التنفيذ:** تختلف التدابير حسب أسباب تعطل المشروع وحسب وضعية المشروع: - أسباب لا تعود حصريا لصاحب المشروع ويمكن مواصلة تنفيذه: يتم مراجعة بعض البنود التعاقدية والتمديد في آجال التنفيذ دون تسليط خطايا تأخير والتعويض لصاحب الصفقة. - استحالة مواصلة التنفيذ وغياب جدوى مواصلة التعاقد: يتم إبرام فسخ مع صاحب المشروع بالتراضي ولا يتم تحميله الكلفة الإضافية المترتبة عن مواصلة التنفيذ وغرامات التأخير وتمكينه من الضمانات المالية. كما يمكن للمشتري العمومي اعتماد الإجراءات التي يراها مناسبة لإبرام عقد لاستكمال المشروع. هذا وقد أذن المنشور بمراجعة إجراءات المصادقة على دراسات التأثيرات على المحيط لأنها مرتبطة بتعطيل العديد من المشاريع. **3- الإجراءات المتصلة بالمسائل العقارية:** - اشترط المنشور سلامة الوضعية العقارية قبل ترسيم المشاريع. - اعتماد مبدأ التحويز الوقتي لفائدة الدولة بخصوص العقارات الموضوعة تحت تصرف هياكل أو مؤسسات تابعة للدولة والمراد استغلالها لفائدة مشاريع عمومية ووضع العقار على ذمة الجهة صاحبة المشروع. - تخصيص رصيد عقاري من أراضي الدولة لفائدة المشاريع العمومية وتسوية وضعيتها. **4- الإجراءات العملية لدفع الاستثمار وحوكمة استعمال التمويل الخارجي** **5- التدابير المتعلقة بحوكمة وقيادة ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية:** - أكد المنشور على وجوبية اضطلاع كافة الهياكل العمومية مركزيا وجهويا بالمرافقة والمساندة لحفز الاستثمار وحسن تعهد الملفات وتوفير التسهيلات وتذليل الصعوبات واقتراح الحلول الكفيلة بحلحلتها. - كما دعا إلى تفعيل اللجان الجهوية في معالجة إشكاليات المشاريع العمومية والخاصة والتسريع في إنجازها ومتابعة تنفيذها وأوكل للسادة الولاة دورا محوريا في التنسيق بين المتدخلين واستحثاث نسق الإنجاز. - إجراء جرد للإشكاليات والصعوبات التي تعيق تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة والعمل على مراجعة النصوص القانونية واقتراح الإجراءات الكفيلة بمعالجتها. - عرض المشاريع المعطلة التي لم تجد اللجان الجهوية حلا لها على اللجان القطاعية الوزارية وفي صورة عجز هذه الأخيرة عن حلها فإن المشاريع المذكورة تحال للّجنة الفنية المحدثة برئاسة الحكومة لدراستها وعرضها على أنظار اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع للبت فيها.

الأمر عدد 509 لسنة 2024 مؤرخ في 24 أكتوبر 2024 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 2663 لسنة 2004 المؤرخ في 29 نوفمبر 2004 المتعلق بتركيبة واختصاص لجنة الصفقات المحدثة لدى كل جامعة.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
يهدف هذا الأمر إلى تنقيح الأمر عدد 2663 لسنة 2004 المؤرخ في 29 نوفمبر 2004 المتعلق بتركيبة واختصاص لجنة مراقبة الصفقات المحدثة لدى كل جامعة.	ألغى الأمر الفصل الثاني من الأمر عدد 2663 لسنة 2004 المؤرخ في 29 نوفمبر 2004 المتعلق بتركيبة واختصاص لجنة الصفقات المحدثة لدى كل جامعة وعوضه بـ: تتركب لجنة الصفقات المحدثة لدى كل جامعة والتي يترأسها رئيس الجامعة أو من ينوبه من: - مراقب المصاريف العمومية أو مراقب الدولة: عضو - كاتب عام الجامعة: عضو - ممثل عن الوزير المكلف بالمالية: عضو - ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة: عضو - ممثل عن الوزير المكلف بتكنولوجيات الاتصال بالنسبة لصفقات اقتناء معدات أو برمجيات إعلامية أو دراسات متعلقة بها: عضو - ممثل عن الوزير المكلف بالتجهيز بالنسبة لصفقات البناءات والهندسة المدنية: عضو	تعدل تركيبة لجنة صفقات الجامعات ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية بتعويض مراقب المصاريف بمراقب الدولة

قرار وزيرة التجهيز والإسكان مؤرخ في 31 جانفي 2024 يتعلق بضبط إجراءات ومعايير تعيين المصممين لإنجاز مشاريع البنايات المدنية.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
يهدف هذا القرار إلى ضبط إجراءات ومعايير تعيين المصممين لإنجاز مشاريع البنايات المدنية.	يتم اختيار طريقة تعيين المصممين من قبل اللجنة الداخلية للبنايات المدنية حسب صنف المهندسين كالتالي: - **المهندسين المعماريين أو مجامع المهندسين المعماريين**: حسب مناظرة معمارية أو حسب الملف أو بالتعيين المباشر. - **المهندسين المستشارين ومكاتب الدراسات**: حسب الملف أو بالتعيين المباشر. - **مجامع المصممين المتكونة من مهندسين معماريين ومهندسين مستشارين و/أو مكاتب دراسات**: حسب مناظرة معمارية في درجتين. تعرض وجوبا على الرأي المسبق للجان الصفقات ذات النظر تقارير تعيين المصممين ومشاريع عقود المصممين والملاحق الخاصة بها. سنّ القرار 03 آليات لاختيار المصممين: المناظرة المعمارية – الاختيار حسب الملف – التعيين المباشر. **1- المناظرة المعمارية:** يتم اللجوء لهذه الطريقة في الحالات التالية: • عندما تفوق الكلفة التقديرية للمشروع 03 مليون دينار. • المشاريع التي تساوي كلفتها أو تقل عن 03 مليون دينار والتي تتطلب أبحاثا خاصة لبلورة المشروع لأسباب فنية /جمالية/ عمرانية /رمزية. تنجز كل مناظرة معمارية بالاعتماد على ملف مرجعي للمشروع **2- الاختيار حسب الملف:** يتم إعتماد هذه الآلية حسب الحالات التالية: أ- **المهندسين المعماريين**: بالنسبة للمشاريع التي تفوق كلفتها الجملية التقديرية 03 مليون دينار ومشاريع التدخل على بنايات قائمة كعمليات التهذيب والتجديد وإعادة التهيئة والتوسعات التي لا تتطلب مناظرة معمارية.	الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2027 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية والمنقح بالأمر 475 لسنة 2021 المؤرخ في 25 جوان 2021 نظم مسألة الرأي المسبق للجان الصفقات ذات الاختصاص. يراجع مبلغ 03 مليون دينار بزيادة نسبة 10 بالمائة كل 05 سنوات. يعرض نظام المناظرة مسبقا على هيئة المهندسين المعماريين التونسيين لإبداء الرأي في أجل 10 أيام من تاريخ توصلها به. ترسل كل العروض على منظومة الشراء

	ب- **المهندسين المستشارين ومكاتب الدراسات:** بالنسبة للمشاريع التي تفوق كلفتها الجملية التقديرية 03 مليون دينار والتي لا تكتسي صبغة التأكد القصوى. يكون الاختيار حسب الملفات مسبوقا **بدعوة عمومية للترشح** عن طريق الصحف وعلى موقع واب صاحب المنشأ أو صاحب المنشأ المفوض وعلى منظومة الشراء العمومي على الخط وعلى موقع المرصد الوطني للصفقات العمومية. يتم إختيار المصممين على أساس 04 معايير: مخطط التعبئة/ مراجع المترشح وسيرته الذاتية/ جودة الخدمات المسداة من المترشح/ مؤهلات الموارد البشرية للمهندسين المكلفين بمهمات هندسية. **3- التعيين المباشر:** يتم اختيار المصممين بالتعيين المباشر في الحالات التالية: - مشاريع البنايات المدنية التي تساوي كلفتها التقديرية الجملية أو تقل عن 03 ملون دينار. - مشاريع البنايات المدنية التي تكتسي صبغة التأكد الأقصى المعلل من قبل صاحب المنشأ. يتم التعيين المباشر للمصممين من خلال قائمة تضم المصممين المؤهلين بضبطها المشتري العمومي بالنسبة للمشاريع الراجعة له بالنظر على أساس عروض الخدمات التي يقدمها المصممون ويتم تحيينها سنويا. يرتب المصممون المدرجون بالقائمة طبقا للمعايير التالية: قرب المقر الاجتماعي / مخطط التعبئة /تاريخ آخر تعيين مباشر / جودة الخدمات المسداة/ مؤهلات المترشح فيما يخص التحكم في الطاقة. بالنسبة للمشاريع التي تساوي كلفتها الجملية التقديرية أو تقل عن ½ مليون دينار وغير المعقدة فنيا يتم إعطاء الأولوية للمصممين ذوي الخبرة لا تتجاوز 03 سنوات.	العمومي على الخط. وفي صورة تضارب الوثائق المرسلة إلكترونيا مع تلك المرسلة ورقيا تقدم الوثائق الالكترونية. ينتفع المتناظرون غير المؤهلين للدرجة الثانية بمنح حسب نظام المناظرة. *يراجع مبلغ 03 مليون دينار بزيادة نسبة 10 بالمائة كل 05 سنوات. *يمكن إضافة معايير أخرى حسب طبيعة وخصوصية المشروع وبعد موافقة اللجنة الداخلية للبناءات المدنية. *يراجع مبلغ 03 مليون دينار بزيادة نسبة 10 بالمائة كل 05 سنوات.

قرار من وزيرة الإقتصاد والتخطيط مؤرخ في 5 أوت 2024 يتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 24 ماي 2024 والمتعلق بضبط القائمة الحصرية للطلبات العمومية المعنية بالإجراءات الإستثنائية المتعلقة بتنظيم التعداد العام الثالث عشر للسكان والسكنى.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
أضاف القرار الطلبات **المتعلقة بإقتناء المحروقات** إلى القائمة الحصرية للطلبات العمومية المعنية بالإجراءات الاستثنائية المتصلة بتنظيم التعداد العام الثالث عشر للسكان والسكنى.		

2- النصوص المتعلقة بالمجال الاجتماعي:

الأمر عدد 503 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 يتعلق بطرح خطايا التأخير المستوجبة بعنوان إشتراكات أنظمة الضمان الإجتماعي ونظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية.

القانون عدد 44 لسنة 2024 المؤرخ في 12 أوت 2024 المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة في الوظيفة العمومية والقطاع العام والقطاع الخاص.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
	يشمل هذا القانون جميع أعوان الوظيفة العمومية والقطاع العام والقطاع الخاص. وجاء لتنظيم عطل الأمومة والأبوة وعطل ما بعد الولادة وراحة الرضاعة. وجاء فيه الأحكام التالية: تنتفع الأم بعطلة بـ15 يوما ما قبل الولادة بعد الإدلاء بشهادة طبية وتستحق الأجر كاملا في الوظيفة العمومية والقطاع العام ومنحة بعنوان عطلة ما قبل الولادة في القطاع الخاص. كما تنتفع الأم بعطلة ولادة بـ3 أشهر (ترفع إلى 04 أشهر عند وضع توأم أو معاق أو خديج) بعد الإدلاء بشهادة طبية تفيد تاريخ الولادة وتستحق الأجر كاملا في الوظيفة العمومية والقطاع العام ومنحة بعنوان عطلة الولادة في القطاع الخاص. ينتفع الأب بعطلة أبوة مدتها 07 أيام خالصة الأجر بعد الإدلاء بما يفيد الولادة وترفع إلى 10 أيام عند وضع توأم أو معاق أو خديج. كما نظم القانون إجراءات تقديم طلبات العطل بعد إنتهاء عطلة الولادة وآجال قبولها ودخولها حيز التنفيذ وبين آثارها المالية والمهنية. صدر المنشور عدد 19 لسنة 2024 مؤرخ في 30 أوت 2024 ينظم تطبيق أحكام هذا القانون.	يعد كل من الأم والأب خلال عطلة الأمومة والأبوة في حالة مباشرة ويحتفظ كلاهما بكامل حقوقه في التدرج والترقية والتقاعد وفق التشريع الجاري به العمل.

قرار مشترك من وزير الشؤون الاجتماعية ووزيرة المالية مؤرخ في 10 جويلية 2024 يتعلق بالترفيع في المنحة المالية المسندة للفئات الفقيرة.
الأحكام الجديدة
الترفيع في المنحة المالية الشهرية للفئات الفقيرة طبقا للتراتيب الجاري بها العمل بـ180 دينار على ألا تتجاوز مبلغ هذه المنحة مبلغ التحويلات المالية الشهرية المباشرة المسندة في إطار برنامج الأمان الاجتماعي والمحدد بـ240 دينار.

قرار مشترك من وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزيرة المالية مؤرخ في 19 مارس 2024 يتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 3 جانفي 2022 المتعلق بتحديد مقدار الاعتمادات الواجب تخصيصها لإعاشة الأطفال والشبان المكفولين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة ومركبات الطفولة والمنح المالية المسندة لهم.		
الأحكام الجديدة		
ألغى القرار أحكام السطر الأول من الجدول الوارد بالفصل 02 من القرار المؤرخ في 3 جانفي 2022 المتعلق بتحديد مقدار الاعتمادات الواجب تخصيصها لإعاشة الأطفال والشبان المكفولين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة ومركبات الطفولة والمنح المالية المسندة لهم وعوضها بالبيانات التالية:		
المنحة	**نظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة**	**نظام نصف الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة**
لباس العيد لكل طفل	200 دينار سنويا	100 دينار سنويا

3- النصوص المتعلقة بالوظيفة العمومية والتأجير:

الأمر عدد 727 لسنة 2024 مؤرخ في 31 ديسمبر 20224 يتعلق بالترفيع في مقادير المنحة الخاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية المحدثة بالأمر عدد 2503 لسنة 2007 مؤرخ في 9 أكتوبر 2007 المتعلق بإحداث منحة خاصة لفائدة مدرسي التربية البدنية الراجعين بالنظر إلى وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية والمباشرين للتدريس أو التكوين الرياضي تسمى "منحة خاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية" وضبط المبلغ الجملي لهذه المنحة وإسناد القسط الأول منها بعنوان سنة 2007.
الأحكام الجديدة
رفع الأمر في مقادير المنحة الخاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية المحدثة بالأمر عدد 2503 لسنة 2007 مؤرخ في 9 أكتوبر 2007 يصرف المبلغ المتخلّد بعنوان الترفيع في المنحة الخاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية حسب الرزنامة التالية: - بخصوص سنة 2020 يصرف خلال شهر سبتمبر 2024. - بخصوص سنة 2021 يصرف خلال شهر سبتمبر 2025. - بخصوص سنة 2022 يصرف خلال شهر سبتمبر 2026.

الأمر عدد 724 لسنة 2024 مؤرخ في 31 ديسمبر 20224 يتعلق بضبط نظام تأجير الأعمال الخصوصية المتصلة بالأنشطة والتظاهرات الثقافية والفنية بوزارة الثقافة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
يهدف هذا الأمر إلى ضبط تأجير الأعمال الخصوصية المتصلة بالأنشطة والتظاهرات الثقافية والفنية بوزارة الثقافة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر	ضبط الأمر الأعمال المتصلة بالأنشطة والتظاهرات الثقافية والفنية والمهرجانات التي تستدعي اللجوء بصفة عرضية إلى خدمات الأعوان العموميين من منظوريها أو غيرهم أو من الأعوان غير العموميين. يتم إنجاز الأعمال الخصوصية من قبل الأعوان العموميين وغير العموميين بمقتضى عقود تضبط الالتزامات المحمولة عليهم والمهام الموكلة لهم ومدة إنجازها وقيمة التأجير المستحق. وتتم المصادقة على العقود من قبل الوزير المكلف بالثقافة أو من ينوبه. هذا ويخضع العون العمومي إلى ترخيص كتابي مسبق من قبل رئيس الهيكل الذي ينتمي إليه.	يتم إعداد نموذج للترخيص يصادق عليه وزير الثقافة.

الأمر عدد 715 لسنة 2024 مؤرخ في 30 ديسمبر 20224 بنظام تأجير الأعمال الطبية عن بعد في اختصاص التصوير الطبي بالقطاع العمومي.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
يتعلق الأمر بضبط نظام تأجير الأعمال الطبية التي يقوم بها الأطباء في إختصاص التصوير الطبي بالقطاع العمومي. يتولى الأطباء إجراء عيادات طبية عن بعد في إختصاص التصوير الطبي سواء كانت مبرمجة أو استعجالية بالتوازي مع نشاطهم الأصلي خلال توقيت العمل الرسمي أو خارجه وطيلة حصة دوام تدوم 24 ساعة متواصلة على ألا يتجاوز الحد الأقصى 10 حصص شهريا بالنسبة لكل طبيب.		
الأمر عدد 163 لسنة 2024 مؤرخ في 13 مارس 2024 يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 318 لسنة 2001 المؤرخ في 23 جانفي 2001 المتعلق بضبط منحة الإستمرار وشروط إسنادها وضبط مقاديرها لأعوان السلك الطبي والموازي للطبي الإستشفائي الجامعي والإستشفائي		

الصحي وأطباء المستشفيات العاملين بالهياكل الإستشفائية والصحية العمومية التابعة لوزارة الصحة وكذلك المقيمين والمتربصين الداخلين في الطب والصيدلة وطب الأسنان.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
	أضاف الأمر أقساما جديدة لتدخل في محال حصص الاستمرار من صنف "أ" كالتالي: - الجراحة والاختصاصات الجراحية - أمراض القلب - أمراض النساء والتوليد - التخدير والإنعاش - الإنعاش الطبي - طب الأطفال والولدان - أمراض الكلى - تصفية الدم - التنظير الداخلي - حصص الإستمرار المؤمنة بأقسام المساعدة الطبية الإستعجالية والمصالح الطبية المتنقلة للإسعاف والإنعاش. - حصص الإستمرار المؤمنة بأقسام الإستعجالي بالهياكل الإستشفائية والصحية العمومية ذات الصبغة الجامعية والمستشفيات الجهوية. كما بين الأمر أن حصص الإستمرار من صنف"أ" تجرى بالمستشفى وعند الإقتضاء بالمنزل سواء مع التنقل أو دون تنقل. هذا وأتاح الأمر إمكانية الإستعانة بأطباء القطاع الصحي العمومي الذين يؤمنون الإستمرار بهياكل إستشفائية وصحية أخرى لتأمين تدخلات طبية إستعجالية على أن تنفذ هذه التدخلات بالقسم المعني بالإستمرار دون مقابل وتحت الإشراف المباشر لرئيس القسم أو معوضه.	

الأمر عدد 02 لسنة 2024 مؤرخ في 04 جانفي 2024 يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 980 لسنة 1985 المؤرخ في 11 أوت 1985 المتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جراية التقاعد.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
	أضاف الأمر منح جديدة لم تدرج بالأمر عدد 980 لسنة 1985 المؤرخ في 11 أوت 1985 المتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية التي يقع على أساسها إحتساب المساهمات لتكوين جراية التقاعد وهي كالتالي: - منحة مراقبة المصاريف العمومية المسندة لأعوان سلك مراقبة المصاريف العمومية برئاسة الحكومة. - المنحة الخصوصية لمراقبي الدولة المسندة لأعوان سلك مراقبي الدولة برئاسة الحكومة. - منحة مراقبة ومراجعة الطلب العمومي المسندة لأعوان سلك مراقبي ومراجعي الطلب العمومي برئاسة الحكومة.	تخضع هذه المنح للحجز بعنوان الضريبة على الدخل وإلى الحجز بعنوان المساهمة في أنظمة التقاعد والتأمين على المرض ورأس المال عند الوفاة.

قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 30 ديسمبر 2024 يتعلق بضبط آجال تطبيق البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية بعنوان سنة 2025.

الأمر عدد 721 لسنة 2024 مؤرخ في 31 ديسمبر 2024 يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك منشطي رياض الأطفال.
الأمر عدد 722 لسنة 2024 مؤرخ في 31 ديسمبر 2024 يتعلق بضبط المطابقة بين درجات رتب سلك منشطي رياض الأطفال.
الأمر عدد 723 لسنة 2024 مؤرخ في 31 ديسمبر 2024 يتعلق بضبط نظام تأجير سلك منشطي رياض الأطفال.

منشور عدد 13 لسنة 2024 مؤرخ في 13 ماي 2024 حول التنقل الوظيفي لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
منشور عدد 14 لسنة 2024 مؤرخ في 13 ماي 2024 حول شروط وإجراءات تطبيق نظام العمل عن بعد بالنسبة لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت والهيآت العمومية.

منشور عدد 17 لسنة 2024 مؤرخ في 26 جويلية 2024 حول إرساء نظام تصرف تقديري في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية.

4- نصوص متعلقة بإحداث أو تنظيم هياكل عمومية:

مرسوم عدد 02 لسنة 2024 مؤرخ في 16 سبتمبر 2024 يتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للتربية والتعليم.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
يضبط هذا المرسوم تركيبة المجلس الأعلى للتربية والتعليم واختصاصاته وطرق تسييره.	المجلس الأعلى للتربية هو هيئة دستورية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي. مقره بالعاصمة ويضبط تنظيمه الإداري والمالي بأمر.	
مرسوم عدد 01 لسنة 2024 مؤرخ في 13 سبتمبر 2024 يتعلق بتنظيم لعلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.		

أمر عدد 725 لسنة 2024 مؤرخ في 31 ديسمبر 2024 يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر الحكومي عدد 745 لسنة 2017 المؤرخ في 9 جوان 2017 المتعلق بإحداث معاهد عمومية للموسيقى والرقص كمؤسسات عمومية للعمل الثقافي وبضبط مشمولاتها.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
أحدث الأمر 12 معهدا عموميا للموسيقى والرقص بالولايات التالية: جندوبة/ الكاف/ سليانة/ منوبة/باجة/القصرين/زغوان/سيدي بوزيد/توزر/قبلي/تطاوين/مدنين.		

5- نصوص متعلقة بمجالات مختلفة:

- **التمويل العمومي للجمعيات:**

المنشور عدد 24 لسنة 2024 المؤرخ في 25 سبتمبر 2024 المتعلق بضرورة التزام الهياكل العمومية بمقتضيات الفصلين 19 و21 من الأمر 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
إضفاء الشفافية على علاقة الدولة بالجمعيات فيما يخص التمويل العمومي وإرساء الحوكمة الرشيدة والتوزيع العادل للتمويل والتقيد بمبادئ الصرف السليم للمال العام.	ذكر المنشور بضرورة تقيد الهياكل العمومية الممولة للجمعيات بمقتضيات الفصل 19 من الأمر 5183 لسنة 2013 المتعلق بالتمويل العمومي للجمعيات من حيث رفع هذه الهياكل لوزارة الإشراف والكتابة العامة للحكومة ولوزارة المالية ودائرة المحاسبات تقريرا سنويا يتضمن حجم التمويل وقائمة الجمعيات المستفيدة وأوجه الإسناد. كما ذكر المنشور بما نص عليه الفصل 21 من الأمر المذكور من حيث خضوع الجمعيات المنتفعة بالتمويل إلى رقابة ميدانية من قبل أعوان التنقيحات والمصالح الفنية لوزارة الإشراف علاوة على رقابة وتفقد هياكل الرقابة العامة فيما يخص أوجه التصرف في التمويل العمومي.	

- **مستجدات مختلفة:**

قانون عدد 02 لسنة 2024 مؤرخ في 4 جانفي 2024 يتعلق بتنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها.
الأحكام الجديدة
ألغى القانون أحكام الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها وعوضه بالتدابير التالية: تتولى الجماعات المحلية والتجمعات البلدية التي تكون فيما بينها، التصرف في النفايات المنزلية. ويمكنها إحالة عمليات أو منشآت جمع وإزالة ومعالجة النفايات المنزلية إلى مؤسسات عمومية أو خاصة وفق الصيغ التعاقدية الممكنة والمنظمة بالتشريع الجاري به العمل.

قانون عدد 33 لسنة 2024 مؤرخ في 28 جوان 2024 يتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط.

قانون عدد 32 لسنة 2024 مؤرخ في 19 جوان 2024 يتعلق بحقوق المنتفعين بالخدمات الصحية والمسؤولية الطبية.

قرار مشترك من وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم ووزير الداخلية مؤرخ في 22 جويلية 2024 يتعلق بتنقيح قرار وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم ووزير الداخلية المؤرخ في غرة أوت 2022 المتعلق بضبط تنفيذ البرنامج الوطني لإنجاز التدقيق الطاقي للبلديات

منشور عدد 09 لسنة 2024 مؤرخ في 06 مارس 2024 حول إيلاء الأولوية لمنتوجات الصناعات التقليدية التونسية.

منشور عدد 25 لسنة 2024 مؤرخ في غرة نوفمبر 2024 حول وجوب تقيد الهياكل العمومية بمقتضيات النظام الوطني للتصرف في الوثائق والأرشيف.

المحور الخامس

متابعة مآل التوصيات الواردة بالتقارير السابقة

يندرج هذا المحور في إطار أعمال متابعة التوصيات التي تصدرها الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية سنويا في تقاريرها قصد متابعة مدى تفاعل هياكل التصرف وحرصها على تعزيز سلامة تصرفها و تفادي ما تمت الإشارة إليه من إخلالات و نقائص وتبني التوصيات المقدمة .

ع/ر	أهم الإشكاليات والنقائص	التوصيات والمقترحات	مآل التوصيات والمقترحات
سنة 2020			
01	محور عقود دراسات البنايات المدنيّة		
	- عدم وضوح مدى خضوع عقود الدراسات لإجراءات ابرام الصفقات ودور لجان مراقبة الصفقات إزاء هذه العقود ومعايير الاختيار وعدم تلاؤمها مع الواقع الفعلي هذا إلى جانب دور عمادة المهندسين المعماريين وسعيها للتدخل في كل الجوانب؛ - تعدد النقائص وحالات عدم الشفافية في المناظرات المعمارية؛ - اللجوء لنفس المصممين لمختلف أقساط المشاريع التي تنجز على فترات مختلفة بحجة حقوق الملكية الفكرية؛ - تعدد اللجان وتداخل الأدوار؛ - التقصير في اعداد الملفات المرجعية؛ - الإذن بتنفيذ الدراسات دون ابرام العقود الأولية؛ - تأخير هام في خلاص المصممين؛ - ارتفاع كلفة الدراسات وارتفاع كلفة المشاريع بسبب الربط بين مقدار تأجير المصممين وكلفة المشروع مما يجعل احتمال سعي المصمم لتضخيم كلفة المشروع قائما - عدم وضوح آجال انجاز الدراسات لمختلف المراحل واختلاف التعاطي مع ما يتم التنصيص عليه في العقود	- مراجعة الإطار الترتيبي وتوحيده وضبط الأدوار - مراجعة مختلف إجراءات التعيين والتعاقد والمتابعة - إيجاد صيغ جديدة للتعامل مع المصممين. - اعتماد صيغ تحفيز وعقوبة لضمان جودة الدراسات - الحد من عدد اللجان	تمّ صدور القرار المتعلق بضبط إجراءات ومعايير تعيين المصممين لإنجاز مشاريع البنايات المدنيّة مؤرخ في 31 جانفي 2024. ومن أهمّ ما جاء فيه: الفصل الرابع: تعرض وجوبا على الرأي المسبق للجان الصفقات ذات النظر طبقا لقواعد الاختصاص المبيّنة بالفصل 164 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العموميّة تقارير تعيين المصممين ومشاريع عقود المصممين والملاحق الخاصّة بها. الفصل الخامس: يتمّ اللجوء إلى المناظرة المعماريّة في الحالات التاليّة: . عندما تفوق التكلفة التقديريّة الجمليّة للمشروع ثلاثة مليون دينار وذلك مع مراعاة مقتضيات الفصلين 11 و18 من هذا القرار . بالنسبة للمشاريع التي تساوي تكلفتها التقديريّة أو تقلّ عن ثلاثة مليون والتي تتطلب أبحاثا خاصّة لبلورة المشروع وذلك لأسباب ذات صبغة أو جماليّة أو عمرانيّة أو رمزيّة على أن يتمّ تعليل ذلك ضمن تقرير مفصّل يعرض على اللجنة الداخليّة للبنايات المدنيّة المحدثة لدى صاحب المنشأ أو صاحب المنشأ المفوض كل بالنسبة للمشاريع الراجعة إليه بالنظر؛

	- تأخر انجاز المشاريع مما يوجب التحيين المذكور للدراسات وبالتالي تزيد كلفتها - تعدد حالات التقصير المهني للمصممين دون معاقبتهم - تدني جودة عديد المشاريع العمومية دون تدخل المصممين الذين يتابعون الإنجاز - غياب مقتضيات صارمة حول تضارب المصالح ووجود عدة مخاطر تتعلق بتنافر المهام والأدوار - عدم ختم صفقات الدراسات في أغلب الحالات		الفصل 12: يكون الاختيار حسب الملف مسبوقا في كلّ الحالات بدعوة عموميّة للترشح وذلك عن طريق الصحف وعلى موقع واب صاحب المنشأ أو صاحب المنشأ المفوض وعلى منظومة الشراء العمومي على الخط وبموقع المرصد الوطني للصفقات العموميّة. ينشر الإعلان قبل 20 يوما على الأقلّ من التاريخ المحدد لاستلام ملفات الترشح ويمكن التخفيض في هذا الأجل إلى 10 أيام في حالة التأكد المبرر الفصل 17: تعرض تقارير نتائج الاختيار حسب الملف طبقا لأحكام الفصل 4 من القرار على الرأي المسبق للجنة مراقبة الصفقات ذات النظر، ويتمّ الإعلان عن نتائج الاختيار حسب الملف من قبل صاحب المنشأ أو صاحب المنشأ المفوض في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ موافقة لجنة مراقبة الصفقات ذات النظر ويتمّ نشرها بموقع واب صاحب المنشأ أو صاحب المنشأ المفوض وعلى موقع الشراء العمومي على الخط وعلى موقع المرصد الوطني للصفقات العموميّة.
02	**محور الصفقات بالتفاوض المباشر في إطار البرامج الاجتماعية**		
	- محدودية النتائج المسجلة؛ - عدم تمكن اغلب المؤسسات المحدثة من الحصول على صفقات أخرى وخاصة مع الخواص لضمان مواصلة الوجود بعد انتهاء صفقاتها مه الهياكل العمومية؛ - ضعف أداء المؤسسات المحدثة لعدة أسباب منها ضعف المسيرين وصعوبة الحصول على اليد العاملة لعدم مراجعة أسعار المعاملات وتأخير هام في خلاص مستحقاتها من طرف الإدارة مما يعوق صيانة المعدات وتوفير اليد العاملة والقيام بالخدمات؛ - غياب الرقابة الكافية على أداء هذه الشركات وغياب المرافقة اللازمة لها.	- مراجعة صيغة وآليات البرنامج لتطويره نظرا لأهميته رغم محدودية النتائج الأولية. - القضاء على البطء في تنفيذه - توسيع البرنامج لعدة مجالات ومنها صيانة التجهيزات الطبية والرياضة والثقافية وتوفير خدمات مختلفة كتعهد الأثاث والمكيفات وغير ذلك. - إرساء رقابة كافية على أداء هذه المؤسسات على ان لا تقتصر الرقابة على الهياكل العمومية المتعاقدة معها بل تتعدى الى هياكل أخرى بصفة دورية بما يضمن آداءها بالجودة المطلوبة وبالتالي احداث مؤسسات فاعلة اقتصاديا وقادرة على المواصلة. - إرساء صيغ مرافقة لهذه المؤسسات مع الحرص على خلاصها في أقرب الآجال	لم تصدر عن الوزارات المعنية إجراءات جديدة في الغرض.

		لهشاشة وضعها المالي خاصة في الانطلاق.	
03	**محور تقييم التصرّف في البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي**		
	<u>بالنسبة للعنصر الأول: ازالة المساكن البدائية</u> - تعطل انجاز المشروع الذي كان من المفروض ان ينتهي في سنة 2015 - تشعب الوضعيات العقارية للمساكن البدائية وصعوبة اثبات الاستحقاق بما ساهم في تعطل الإنجاز - تعطل انجاز الصفقات في السنوات الأولى في عدة جهات بسبب تشتت مناطق التدخل وصعوبة التعامل مع المستفيدين - عدم استرجاع الديون من المستفيدين لغياب الضمانات وعدم قيام بنك الإسكان بدوره في إبرام العقود رغم تقاضيه العمولات الازمة. - ارتفاع كلفة العمولات البنكية - عدم اعداد جداول تحيين القروض الا في 5 ولايات من ضمن 24 ولاية ولم يتم البدء في استرجاع القروض الا في ولاتي الكاف وتونس بمبلغ 3,4 م.د فقط. **<u>بالنسبة للعنصر الثاني: انجاز مساكن وتوفير مقاسم اجتماعية</u>** - تأخير هام في انجاز البرنامج الذي كان من المفترض ان ينتهي في سنة 2015 - تعطل هام في تسلم المساكن والمقاسم الجاهزة حيث لم يسلم منه الا 171 مسكن من جملة 8450 مسكن مبرمج - تحمل الدولة لكلفة الصيانة والحراسة للمساكن والمقاسم الجاهزة والغير مسلمة واستيلاء المواطنين على بعضها	- العمل على اعداد قوائم المستفيدين بصفة مسبقة في إطار من الشفافية منذ انطلاق المشاريع؛ - تسريع اعمال تسليم المساكن والمقاسم الجاهزة؛ - تسريع انجاز ما تبقى من البرنامج.	تمّ صدور كلّ من: - الأمر الرئاسي عدد 273 مؤرخ في 14 مارس 2022 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والمتعلق بتطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2012 المتعلقة بإحداث البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي؛ وتضمن الامر إجراءات تتعلق ب -تكليف فريق عمل منبثق عن اللجنة الجهوية لمتابعة برنامج السكن الاجتماعي ، بالقيام على الميدان بالمعاينات الفنية للمحلات والأبحاث الاجتماعية للعائلات الشاغلة والتثبت من الوضعيات العقارية واقتراح إمكانيات التدخل المتاحة والكلفة التقديرية للأشغال. -تولى اللجنة الجهوية على ضوء الاعتراضات المسجلة في أجل أقصاه أسبوع دراسة الاعتراضات والقيام بعمليات التثبت اللازمة يتم على إثرها تعديل قائمات المرشحين للانتفاع بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي فيما يتعلق بإزالة المساكن البدائية أو ترميمها أو توسعتها وإحالتها مرفقة بمؤيداتها وبعد المصادقة عليها إلى لجنة قيادة برنامج السكن الاجتماعي. - عرض القائمات الأولية للمترشحين مرفقة بمؤيداتها على أنظار اللجنة الجهوية للتداول في شأنها ولضبط قائمات المترشحين موزّعة على أساس معتمديات الولاية المعنيّة. وتتولى إحالتها مرفقة بمؤيداتها بعد المصادقة عليها إلى لجنة قيادة برنامج السكن الاجتماعي. - احداث لجنة وطنية تسمى " لجنة قيادة برنامج السكن الاجتماعي

سنة 2021			
04	محورتقييم التصرّف في مخابرووحدات البحث بمؤسّسات التعليم العالي		
	• تأخير في رصد وتنزيل الاعتمادات المخصّصة سنويا للبحث؛ • محدودية المنظومة الاعلامية "أدب" لمتابعة تنفيذ الاعتمادات المخصصة لهياكل البحث (متابعة الصرف حسب البرامج استعمال الاعتمادات المضبوطة لا تزال تتم بشكل يدوي)؛ • عدم التقيد ببرنامج استعمال الاعتمادات خاصة فيما يتعلق بالتظاهرات العلمية والتربصات والمهمات فكثيرا ما يتم تحميل نفقات تربصات علمية أو مشاركة في تظاهرات علمية بالخارج على حساب الاعتمادات المخصصة للمهمات سيما عند نفاذ الاعتمادات المخصصة لهما؛ • يتم تمتيع المنتمين لهيكل البحث بمنح بعنوان تربصات أو المشاركة في تظاهرات علمية بالداخل أو بالخارج غير أنّه لا يتم تقديم عند التعهد بالنفقة ما يفيد بصفة موضوعية منهجية اختيار المنتفعين خاصّة عند محدودية الاعتمادات كذلك يكون انتفاع المنتمين لهيكل البحث بمنح بعنوان يكون مشروطا بعدم انتفاعهم بمنح موازية من مؤسسة التعليم العالي التي ينتمون إليها أو هياكل بحث أخرى إلا أن الوثائق المقدمة والمؤيدة لاقتراحات التعهد بالنفقة غالبا ما لا تتضمن ما يثبت ذلك هذا بالإضافة إلى أن التعهد بالنفقات المتعلقة بإسناد منح للمشاركة في تظاهرات علمية كثيرا ما يتم بعد انجاز النفقة؛ • عدم مراعاة التراتيب الجاري بها العمل في مجال الشراء العمومي وخاصة تلك المتعلقة بضبط الحاجيات وتجميعها واعتماد الإجراء المناسب للإعلان عن المنافسة في	• الحرص على متابعة صرف الاعتمادات المخصصة للبحث من قبل سلطة الإشراف باعتبار أهمية الفواضل المسجلة سنويا بمخابر ووحدات البحث قصد الوقوف على الأسباب التي حالت دون صرفها وإيجاد الحلول لتجاوزها مع إيقاف صرف مبالغ جديدة للمخابر والوحدات التي لم تقم بصرف الأقساط السابقة؛ • إيجاد الآليات الضرورية لتدعيم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال البحث خاصة المؤسسات الصناعية قصد مزيد توفير التمويلات اللازمة للبحث باعتبار أن التمويل العمومي لمخابر ووحدات البحث يبقى ضعيفا مقارنة بالحصص المخصصة للبحث بدول أخرى بما يمكن من تثمين أعمال البحث (براءات اختراع، مقالات علمية، بحوث،...) واستفادة النسيج الاقتصادي منها؛ • الحرص على تنزيل الاعتمادات بعنوان الأقساط السنوية لهياكل البحث بالتوازي مع الرزنامة المضبوطة باتفاقية البحث المبرمة بين المخبر أو الوحدة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (دون اعتبار حالات التأجيل المتأتية من بطئ نسق استهلاك الاعتمادات المتوفرة على ذمة الهيكل)؛ • مراجعة الإجراءات (بالتنسيق مع وزارة المالية) في ما يهم اعتماد صيغة التحويل المباشر على الجزء الأول من ميزانية المؤسسة لما يتولد عنها من صعوبات على مستوى متابعة التصرف في الاعتمادات المخصصة لمخابر ووحدات البحث • الحرص على التقيد بالتراتيب المنظمة للشراء العمومي والعمل على ضبط حاجيات هياكل البحث في بداية السنة المالية وتحديد الخاصيات الفنية المتعلقة بها بصفة موضوعية وتجميعها	لم تصدر عن الوزارات المعنية إجراءات جديدة في الغرض.

	شأنها حيث لوحظ من خلال التصرف في الوحدات ومخابر البحث وجود تجزئة للنفقات وخاصة تلك المتعلقة باقتناء التجهيزات والمعدات حيث لا يتم تجميع حاجيات هياكل البحث المحدثة داخل مؤسسة التعليم العالي مع حاجيات المؤسسة المثيلة واتخاذ الإجراءات المناسبة في شأنها وإنما يتم انجاز النفقات بصفة مجزئة حتى على مستوى المخبر ولهذا الاعتبار غالبا ما ترفض مصالح مراقبة المصاريف العمومية إسناد التأشيرة عند ما يثبت لديها وجود تجزئة للنفقات وتدعو المشتري العمومي لإعادة الإجراءات بعد تجميع الحاجيات؛ • يتطلب انجاز الأبحاث العلمية داخل هياكل البحث معدات خصوصية الا أن تحديد الخاصيات الفنية من قبل المنتفعين بها غالبا ما يكون موجها نحو علامات تجارية بعينها عوضا عن تحديد شروط وخاصيات فنية موضوعية وهو ما من شأنه أن يمس من مبادئ الشراء العمومي ويكون سببا في رفض إسناد التأشيرة وبالتالي في التأخير في صرف الاعتمادات؛ • نسق استهلاك بطيء للاعتمادات مما يتولد عنه تراكم الفواضل من سنة إلى أخرى؛ • تسجيل فواضل مالية هامة بعنوان سنوات سابقة وعدم إمكانية استغلالها لعدم إعادة برمجتها حيث كان من المفترض إعادة توظيف الاعتمادات المتبقية منها حسب ما تقتضيه مذكرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الغرض عدد3349 مؤرخة في 9 جويلية 2018 • اقتصار موارد المخابر ووحدات البحث حصريا على الاعتمادات المتأتية من منحة الدولة هذا على	مع حاجيات المؤسسة المثيلة واتخاذ الإجراءات المناسبة للإعلان عن المنافسة في شأنها • ضبط منهجية اسناد المنح بعنوان التربصات او المشاركة في التظاهرات بصفة مسبقة (بداية نشاط الهيكل) واعتمادها عند الانجاز وإرفاقها بملفات اقتراحات التعهد بالنفقة والتي يجب أن تقدم في أجال تسمح بدراستها وطلب توضيحات او استكمال وثائق في شانها قصد إسناد التأشيرة بصفة مسبقة.	

	الرغم من وجود اتفاقيات ممضاة مع مؤسسات وشركاء اقتصاديين واجتماعيين وكذلك اتفاقيات ومشاريع تعاون علمي دولي.		
06	**محور تقييم البرامج الاجتماعيّة المتعلّقة بإحداث مواطن الرزق بوزارتي الشّؤون الاجتماعيّة والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السنّ**		
	- غياب إطار قانوني متكامل وعدم كفاية الإطار المرجعي للعمل وعدم تحيين ما يتوفر مما يجعله غير متلاءم مع الواقع؛ - غياب سياسة عمومية ورؤية واضحة وشاملة؛ - ضعف نسبة إنجاز المشاريع واستهلاك الاعتمادات في عدة برامج؛ - نقص هام في الاعتمادات في بعض البرامج بما لا يستجيب للطلبات؛ - ضعف الموارد البشرية واللوجستية المتعلقة بالبرامج؛ - تعدد المتدخلين وطول الإجراءات؛ - نقص في التعريف بالبرامج وغياب سياسية اتصالية موجهة للفئات المستهدفة؛ - غياب رؤية استراتيجية وعدم تحديد أهداف كمية ونوعية قابلة للقياس والمتابعة للبرنامج؛ - ضعف الإحاطة والتوجيه للمنتفعين؛ - غياب قواعد بيانات مفتوحة للمتدخلين تمكن من المتابعة والمراقبة وتضمن الأداء والشفافية؛ - الانطلاق المتأخر في تنفيذ البرنامج بسبب التأخير في فتح الاعتمادات.	- مراجعة مقاييس وشروط إسناد المشاريع؛ - تكثيف المتابعة الفنية والتأطير الفني والمرافقة وذلك بوضع اليات تقييم البرامج بصفة دورية؛ - إحداث وكالة وطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية لتكون جهاز تنفيذي سيضمن النجاعة في تنفيذ البرامج؛ - إحداث نماذج من المشاريع الجماعية ذات الصلة بالمنتوج المحلي والمهارات الأهلية ببعض مناطق التدخل حيث توفر مقومات النجاح في مجالات مثل الصناعات التقليدية وغيرها.	تمّ في هذا الصدد صدور الأمر عدد 715 لسنة 2022 مؤرخ في 20 سبتمبر 2022 والمتعلق بإحداث برنامج التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة وضبط شروط وإجراءات الانتفاع به. وقد تمّ من خلاله ضبط شروط وإجراءات الانتفاع بالبرنامج إلى جانب إحداث في كل إدارة جهوية للشؤون الاجتماعية لجنة فنيّة لدراسة ملفات المشاريع المعروضة عليها والتي بدورها تضبط قائمة المشاريع التي سيتمّ تمويلها وتحدّد قيمة التّمويل الجملي المسند لكل مشروع.
07	**محور تقييم بعض أوجه التصرّف في نفقات دعم المواد الأساسيّة**		
	إنّ المبالغ المرصودة لا تعكس بالضرورة جهود الدولة في هذا الإطار وذلك لوجود عدة نقائص في التصرف تتمثل أساسا في: - عدم وضوح المسارات، - تداخل العديد من الأطراف المنتمين لوزارات مختلفة دون احكام التنسيق فيما بينها، - تطور المديونية، - تعقد وضعية الفاعلين العموميين المتدخلين في عملية الدعم،	- مراجعة آليات وإجراءات تعويض المواد الأساسية واقتراح تعديلات تضمن الحد من الكلفة، - إحداث لجنة لتقييم المنظومة القانونية والترتيبية المتعلقة بالتصرف في المواد المدعمة، - تطوير الإطار التشريعي ومراجعة العقوبات المتعلقة بالتهريب، - مزيد حوكمة منظومة الحبوب في مستوى الإنتاج والخزن والتوزيع،	لم تصدر عن الوزارات المعنية إجراءات جديدة في الغرض.

	- ازدياد اقتراض الدولة وتفاقم عجز الميزانية، - تأثير المبالغ المرصودة على نسبة التضخم وبالتالي القدرة الشرائية، - عدم وضوح طرق الاحتساب وتحديد قيمة الدعم.	- العمل على استهداف الفئات ضعيفة الدخل حيث يتّأثر حجم الاستهلاك عموما بمستوى الدخل وفقا لمعطيات إحصائية دقيقة من خلال وضع قاعدة بيانات متحركة لمستحقّي الدعم، - ضبط تصور وبرنامج عمل مستقبلي يمكن من مزيد استهداف الفئات ضعيفة الدخل ومن الضغط على تكاليف الدعم، - المساعدة على بلورة بنك معطيات وتطبيقات إعلامية ذات فاعلية عالية تمكن من متابعة دقيقة لتطور تكاليف الدعم ورصد التجاوزات والمخالفات وبصفة عامة التصرف في الدعم، - اعتماد تطبيقات"ذكيّة" لمتابعة كل المنتجات المدعمة ومسالك توزيعها، - إقرار استثمارات مباشرة استثنائية لاقتناء منظومات إعلامية ومعدات بصفة عاجلة لربط كل المتدخلين عوضا عن المنظومات المعتمدة حاليا من قبل مصالح إدارة الإعلامية بوزارة التجارة، - دعم الإنتاج المحلّي والرفع من الانتاجيّة بالنسبة للمواد الأولية المستعملة في إنتاج الزيوت والورق وغيرها.	
08	**محور تقييم تصرّف المندوبيات الجهويّة للتربية في تجهيز المؤسّسات التربويّة الرّاجعة لها بالنظر خلال سنتي 2020 و2021**		
	- عدم اعتماد أغلب المندوبيات على دليل إجراءات خاص بالتصرف في التجهيزات - تأخير هام تشهده جميع مراحل إعداد وإبرام وتنفيذ صفقات اقتناء التجهيزات مقارنة بالآجال المنصوص عليها بالمخططات التقديرية السنوية. - عدم اعتماد معايير واضحة وموضوعية عند توزيع الاعتمادات على المندوبيات. - افتقار أغلب المندوبيات لمنظومات تسمح بمتابعة مخزون المؤسسات الراجعة لها. - غياب وسائل عمل تساعد على تحديد الحاجيات الفعلية للمؤسسات بدقة. - تشهد صفقات التزود بالتجهيزات التي تعلنها المندوبيات الجهوية للتربية خلال السنوات الأخيرة تراجعا هاما في عدد	- إعداد وتعميم دليل إجراءات موحد يصدر عن وزارة التربية بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية بما يسمح بـ: - توحيد الإجراءات المتبعة في مختلف مراحل التصرف في التجهيزات. - تحديد المسؤوليات والأطراف المتدخلة في مختلف المراحل. - ضبط الآجال التقديرية لمباشرة كل مرحلة والانتهاء منها وبالتالي الضغط على الآجال. - إحداث آليات تسمح بالمتابعة الحينية لملفات اقتناء التجهيزات (سواء المنجزة في إطار استشارات أو في إطار الصفقات) واستحثاث نسق إعداد هذه	لم تصدر عن الوزارة المعنية إجراءات جديدة في الغرض.

	المشاركين مقارنة بالسنوات السابقة وهو ما جعل إسناد الصفقات ينحصر بين عدد مضيق من المزودين. - عدم احترام أصحاب الصفقات لآجال التنفيذ التعاقدية أو عدم التزامهم بالعينات التي تم على أساسها قبول عروضهم. - جل المندوبيات الجهوية للتربية (10 من 21) تسجل تأخيرا هاما في خلاص أصحاب الصفقات. - أغلب المندوبيات الجهوية للتربية لا تعتمد منظومة التصرف في المخزون ومنظومة الأملاك المنقولة للدولة. - مدد استبقاء الأثاث بالمخازن دون توزيع على المؤسسات تعتبر هامة في عديد الحالات - غياب جرد واضح للأثاث والتجهيزات بالمؤسسات والمندوبيات - سوء تصرف في التجهيزات التي زال الانتفاع بها	الملفات وتبين مكامن الخلل، إن وجدت، وتلافيها في الإبان. - سعيا للحصول على أفضل الأثمان والاقتناء بأسعار تفاضلية، يقترح إحداث مركزية شراء على مستوى وزارة التربية على أن تتولى المندوبيات الجهوية للتربية إبرام صفقات خاصة في إطار الصفقة العامة المبرمة للغرض. - تعميم استغلال منظومة الأملاك المنقولة للدولة على مستوى جميع المندوبيات الجهوية للتربية بما يجعل هذه المنظومة أكثر وظيفية ويتيح إعداد جرد شامل وتام وموثوق للممتلكات وتجميع المعلومات المتعلقة بها ورفع كل العوائق اللوجستية أو الفنية التي حالت أو قد تحول دون ذلك. - تعميم استغلال المنظومات المعلوماتية للتصرف في المخزون وتحجير التصرف اليدوي فيها.	
سنة 2022			
09	**محور تقييم منظومة الشراء العمومي على الخط**		
	عدم مطابقة المنظومة للإطار التشريعي الحالي **صعوبات تتعلق بالحصول على مفاتيح الولوج للمنظومة أو تجديدها.** **صعوبات تخص الترسيم بالمنظومة :** **عدم استكمال هذه الشكلية الأساسية.** **صعوبات تخص عدم قدرة المنظومة على الاستجابة لطلبات المستعملين** **صعوبات في استعمال واستغلال المنظومة من قبل المشترين العموميين** **صعوبات في مرحلة عرض الملفات على لجان مر اقبة الصفقات المختصة** **صعوبات تتعلق بممارسة الرقابة على الشراءات في إطار منظومة الشراء العمومي على الخط**	- مراجعة مسار المنظومة ليطابق النصوص الترتيبية المنظمة لمجال الصفقات العمومية - استصدار نص ترتيبي لتنظيم اجراءات الشراء خارج إطار الصفقات العمومية وتطوير المنظومة الفرعية Shopping-E Mall لحوكمة مسارات هذا الصنف من الشراءات دون استيعاب الإجراءات المحاسبية التي تنظمها منظومة "ادب" بمختلف مكوناتها - تطوير قدرة المنظومة الحالية لتمكينها من استيعاب كامل مسار إبرام وتنفيذ والصفقات العمومية على الخط وإلغاء كل الإجراءات المادية، - مراجعة مسارات اسناد المفاتيح ومجالات الولوج قصد مزيد تبسيطها ومراجعة تعريفة اقتناء المفاتيح في اتجاه التخفيض فيها	لم تصدر اي إجراءات جديدة تستجيب للتوصيات ما عدى اصدار نسخة محينة من المنظومة سميت TUNEPS 2 ذات و اجهة محسنة دون ان يشمل التحسين الوظائف الأساسية و صيغ إدارة المنظومة .

		- مراجعة تعريف المتدخلين في المنظومة وحصر العمليات المسموح بها لكل متدخل (أشخاص ولجان) قصد الحد من مخاطر الجمع بين المهام المتنافرة وتحديد المسؤوليات بالدقة اللازمة وطبقا للتراتيب الجاري بها العمل - تمكين جميع مراقبي المصاريف العمومية ومختلف هياكل الرقابة من مفاتيح تمكنهم من الاطلاع على الملفات الراجعة لهم بالنظر - تمكين أعضاء لجان الصفقات من مفاتيح خاصة للقطع مع الوضعية الحالية التي تحد من قدرتهم على ممارسة المهام الموكولة إليهم في مراقبة ملفات الشراءات العمومية - تحصين الدخول إلى المنظومة الفرعية Shopping-E Mall خاصة فيما يتعلق بالخانة المخصصة لمراقب المصاريف العمومية بالنسبة للشراءات خارج إطار الصفقة والتي يمكن للمشتري العمومي أن يحل محل المراقب للتأشير عليها	
10	**<u>محور تقييم البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بعد مضيّ عشر سنوات عن إنطلاقه 2012-2022</u>**		
		لتذليل الصعوبات التي تعيق تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي ولتسريع نسق الإنجاز يقترح ما يلي: ✓ إجراء مراجعة شاملة لكافة النصوص الترتيبية المنظمة للبرنامج ودمجها في نص ترتيبي واحد، ✓ ضبط الجهة المسؤولة عن مهمة المصادقة النهائية على القائمات النهائية لوضع حد نهائي لحالة الفراغ الذي أحدثه الأمر عدد 460 لسنة (2015 أكثر من 7 سنوات) بإلغائه هذه المهمة المفصلية من مهام لجنة قيادة البرنامج دون أن يتم تعويضها بجهة أخرى، ✓ برمجة التمديد في آجال انجاز البرنامج برمته بطريقة	- تمّ ضبط القائمات النهائيّة لعدد من المعتمديات من قبل اللجنة المكلفة بالبرنامج؛ - تمّت المصادقة على جداول تحديد أثمان المساكن الاجتماعيّة المتعلقة بالمعتمديات التي تمّ ضبط قائماتها - يتمّ حاليا استكمال توزيع القسط الأوّل من المساكن الاجتماعيّة وسيتمّ الانطلاق في القسط الثاني والمتكون من 5 آلاف مسكنا

		علمية ومدروسة باعتبار ما توصل إليه التقرير الحالي من خالصة ترتقي إلى حد القول بصعوبة الانتهاء من البرنامج في 21 أوت 2020	
11	**محور تقييم منظومة رفع الفضلات والتصرف في النفايات البلديّة**		
	- عدم وجود مصبات مراقبة بكل الولايات - عدم ربط بعض البلديات بمراكز تحويل على الرغم من وجود مصب مراقب بالولاية التابعة لها - عدم التمكن من احتساب كمية النفايات - ضعف مجهود البلديات للتقليص من كمية النفايات المرفوعة إلى المصبات والذي يقتضي وجود فرز أولي ثم تثمين النفايات العضوية وكذلك المواد الأخرى على غرار البلاستيك والكارتون وغيرها . - صعوبة تطبيق ما جاء بمقتضيات مجلة الجماعات المحلية بما أنّ البلديات مطالبة بإعداد برامج سنوية للنظافة والعناية وبالبيئة		لم تصدر عن الهياكل المعنية إجراءات جديدة في الغرض.
12	**محور تعشيب الملاعب الرياضيّة**		
		- تحيين كراسات الشروط النموذجية - تكوين نواة مؤسسات متخصصة عبر إطار ترتيبي - اصدار دليل خاص بصيانة التجهيزات الرياضية والتصرف فيها - إعادة تنظيم مسار التصرف في هذه المشاريع ومراجعة توزيع المسؤوليات والصلاحيات - مراجعة صيغة تقدير كلفة المشاريع - تكوين فريق مختص لدى وزارة الرياضة وتمكينه من الرسكلة المتواصلة - إخضاع هذه المشاريع للرقابة الدورية - تكوين لجنة وطنية لفض الإشكاليات الجارية واسنادها الصلاحيات اللازمة - التعاقد مع مخابر مختصة لتجارب المواد المستعملة (تمكينها من الوقت للاستثمار في المعدات وتكوين الفنيين)	- اقتصر التفاعل على تحيين كراسات الشروط الخاصّة بتعشيب الملاعب الرياضيّة بالعشب الاصطناعي .

		- تنظيم العلاقة بين البلديات ووزارة الرياضة من جهة والجمعيات بمقتضى نص ترتيبي وفرض مساهمة دنيا للمستعملين للتجهيزات والملاعب الرياضية - تقوية قدرات وزارة الرياضة حتى تتمكن من متابعة مشاريعها - تمكين وحث البلديات على انتداب إطارات مختصة في المجال واخضاعها لدورات تدريبية سريعة في المجال لتفادي النقص الفادح في هذا الاختصاص	
تقرير سنة 2023			
13	**تقييم التصرف في الاعتمادات المخصصة للتنمية الجهوية 2019-2023**		
	بالنسبة للتصرف في الاعتمادات المحالة لإنجاز المشاريع ذات الصبغة الجهوية: . التأخير في فتح الاعتمادات المحالة مما ينجرّ عنه في عديد الاحيان تجاوز مدة صلوحية العروض. . تسجيل بقايا اعتمادات هامة بعنوان مشاريع تم انجازها وختمها ولم تتم إعادة برمجتها وتخصيصها لتمويل مشاريع أخرى بعنوان نفس الوزارة. . عدم تسوية الوضعيات العقارية للأراضي الفلاحية لإقامة المشاريع وطول الاجراءات المتعلقة بتخصيص الأراضي اللازمة. . تجاوز مدّة صلوحية العروض بسبب التأخير في اتمام اجراءات ابرام الصفقات خلال المدة المحددة. . عدم ملائمة حجم وعدد المشاريع المبرمجة للجهة للإمكانيات المادية والبشرية للإدارات الجهوية للتجهيز والاسكان. **الاشكالات المتعلقة بالبرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة:** . وجود صعوبات تتعلق بصرف المنح المتعلقة بموارد الرزق وتحسين المسكن والتي حالت دون استهلاك الاعتمادات، . غياب الدقة في ضبط وبرمجة المشاريع لغياب المقاربة التشاركية عند إعداد مقترحات المشاريع. . بالنسبة لاعتمادات التنمية المندمجة واعتبارا لأهمية هذا البرنامج الذي يأخذ	**بالنسبة لاعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة:** مراجعة المناشير المتعلقة بإنجاز البرنامج الجهوي للتنمية في اتجاه ايجاد اليات تسمح بصرف المنح المخصصة للمنتفعين بموارد الرزق وتحسين المسكن في أفضل الآجال من خلال: - الترفيع في حجم المساعدات المتعلقة بتحسين المسكن اعتبارا لضعف هذه المبالغ المخصّصة مع اقرار إمكانية صرف هذه المنحة حسب أقساط مباشرة للمنتفع على أن تتولى المصالح الراجعة للإدارة الجهوية للتجهيز والاسكان متابعة صرف كل قسط من المنحة المخصصة لتحسين المسكن. - الترفيع في المنحة المخصّصة لموارد الرزق باعتبار محدودية مقدارها مع ايجاد آليات تضمن السرعة في اسناد المنحة للمنتفعين بعنوان خلق موارد الرزق وتوظيفها من أجل خلق مواطن شغل قارة، وذلك من خلال اسناد التمويل للمنتفع على ضوء قائمات تقديرية تتضمن المستلزمات الضرورية للمشروع في حدود مبلغ التمويل على غرار ما هو معمول به ببرنامج التمكين الاقتصادي بوزارة المرأة وبرنامج دعم موارد الرزق بوزارة الشؤون الاجتماعية، على أن تتولى المصالح الفنية الراجعة بالنظر	لم تصدر عن الوزارات المعنية إجراءات جديدة في الغرض.

	بعين الاعتبار الجهات والمعتمديات الأقل نموا وفق مؤشرات مضبوطة تتعلق بنسبة البطالة ومعدل الفقر والتجهيزات الجماعية والمرافق الاساسية، فإن حجم الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج يبقى محدودا. **<u>بالنسبة لاعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة:</u>** . مراجعة المناشير المتعلقة بإنجاز البرنامج الجهوي للتنمية في اتجاه ايجاد اليات تسمح بصرف المنح المخصصة للمنتفعين بموارد الرزق وتحسين المسكن في أفضل الآجال من خلال الترفيع في حجم المساعدات المتعلقة بتحسين المسكن؛ . الترفيع في المنحة المخصصة لموارد الرزق باعتبار محدودية مقدارها مع ايجاد آليات تضمن السرعة في اسناد المنحة للمنتفعين بعنوان خلق موارد الرزق وتوظيفها من أجل خلق مواطن شغل قارة، وذلك من خلال: - اسناد التمويل للمنتفع على ضوء قائمات تقديرية تتضمن المستلزمات الضرورية للمشروع في حدود مبلغ التمويل على غرار ما هو معمول به ببرنامج التمكين الاقتصادي بوزارة المرأة وبرنامج دعم موارد الرزق بوزارة الشؤون الاجتماعية، على أن تتولى المصالح الفنية الراجعة بالنظر للدولة والممثلة جهويا متابعة تركيز المشروع حرصا على ضمان نجاحه وبما يضمن قدرة المنتفع على ارجاع مبلغ التمويل المسند كقرض؛ - الحرص على إحكام برمجة المشاريع الممولة عن طريق البرنامج الجهوي للتنمية - مزيد حث الجهات على الالتزام بعرض مقترحات المشاريع والبرامج على المجالس المحلية للتنمية واعتماد رزنامة تضبط اجال انجاز كل مرحلة من البرمجة الى التنفيذ - اقرار جلسات دورية استثنائية للمجالس الجهوية في خصوص متابعة انجاز المشاريع المدرجة بالبرنامج الجهوي للتنمية من أجل	للدولة والممثلة جهويا متابعة تركيز المشروع. . الحرص على إحكام برمجة المشاريع الممولة عن طريق البرنامج الجهوي للتنمية انطلاقا من تشخيص مدقق لواقع كل جهة وإدراج المشاريع التي تتماشى وخصوصية كل منطقة مع مزيد تكريس المقاربة التشاركية في إقرار هذه المشاريع بما يضمن إنخراط هذه المناطق في انجاحها. . مزيد حث الجهات على الالتزام بعرض مقترحات المشاريع والبرامج على المجالس المحلية للتنمية واعتماد رزنامة تضبط اجال انجاز كل مرحلة من البرمجة الى التنفيذ مع اقرار جلسات دورية استثنائية للمجالس الجهوية في خصوص متابعة انجاز المشاريع المدرجة بالبرنامج الجهوي للتنمية من أجل الوقوف على الصعوبات والعراقيل التي تعوق انجازها واقتراح الحلول الملائمة لتجاوزها. **<u>بالنسبة لمشاريع التنمية المندمجة:</u>** الترفيع في حجم الاعتمادات المخصصة لهذا العنصر عبر مزيد تنويع مصادر التمويل بما يضمن تكثيف التدخلات في مختلف مناطق البلاد. **<u>مقترحات تهم مشاريع الاعتمادات المحالة ومشاريع البنية الأساسية ضمن البرنامج الجهوي للتنمية:</u>** . الحرص على عدم برمجة الاعتمادات للمشاريع إلا بعد التأكد من تسوية الوضعيات العقارية وإتمام عملية التفويت وتغيير الصبغة. . العمل على توفير الإمكانيات المادية والبشرية للمصالح الجهوية المكلفة بإنجاز ومتابعة المشاريع. . الإسراع في إعداد تطبيقة إعلامية تمكن الهياكل العمومية وجميع المتدخلين من الاطلاع على المعطيات الحينية وإتخاذ الإجراءات الضرورية لحل الإشكاليات في الإبان . حث المجالس الجهوية وأصحاب المنشأ المفوض على تطبيق ما تضمنته كراسات	

	الوقوف على الصعوبات والعراقيل التي تعوق انجازها واقتراح الحلول ملاءمة لتجاوزها.	الشروط الصفقات من إجراءات زجرية في حال إخلال أصحاب الصفقات بالتزاماتهم التعاقدية . . إحكام إعداد التقديرات المالية للمشاريع. . العمل على إعادة برمجة الاعتمادات في خصوص التدخلات والمشاريع التي تشكو صعوبات وكذلك بالنسبة لبقايا الاعتمادات التي تمّ ختم الصفقات في شأنها وتوظيفها في مشاريع جديدة. . دعوة الولاة إلى عقد جلسات دورية شهرية أو نصف شهرية لمتابعة المشاريع بحضور مختلف المصالح المتدخلة من أجل الوقوف على الاشكاليات والصعوبات التي تعيق انجاز هذه المشاريع واتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة.	
14	**تقييم التصرف في أسطول السيارات الإدارية بوزارة الصحة**		
	في إطار تقييم التصرف في أسطول السيارات الإدارية بوزارة الصحة تم تسجيل عدد من النقائص التي شابت عملية التصرف في الأسطول والتي خصّت أساسا عدم الدقة في ضبطه وفي استعماله ومحدودية صيانته وتهرمه	يقترح: . مراجعة وتحيين دليل إجراءات التصرف في السيارات الذي يعود إلى سنة 2000. . إرساء قاعدة بيانات معلوماتية مشتركة بين جميع الهياكل العمومية تكون تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية. . العمل على ملائمة الإعتمادات المرصودة للحاجيات الحقيقية من السيارات الإدارية مع الأخذ بعين الاعتبار عملية ترشيد الإنفاق العمومي بخصوص الصيانة واستهلاك الوقود. . إدراج قائمات العربات وتحيينها ضمن الوثائق المرفقة بالبرمجة السنوية للنفقات في بداية كل سنة مالية. . إيلاء دفاتر وسائل النقل والأذون بمأموريات العناية اللازمة وإخضاعها للمراقبة والمتابعة ومراجعة الصيغة الحالية ممّا يجعله أداة لمراقبة التصرّف في الأسطول من خلال إدراج خانات تتعلق بجملة المسافات المقطوعة شهريا وسنويا. . حسن استغلال منظومة متابعة الأسطول واتخاذ الإجراءات اللازمة في الإبان.	لم تصدر عن الوزارة المعنية إجراءات جديدة في الغرض.

		. إرساء نظام مراقبة داخلي على أسطول السيارات واستهلاك المحروقات لتفادي الاستهلاك المشط وغير المبرر للوقود. . متابعة وتقييم استهلاك الوقود من خلال المنظومة الإعلامية الخاصة باستعمال البطاقة الذكية. . تفادي اللجوء إلى السيارات الإدارية لنقل البريد واعتماد وسائل التكنولوجيا الحديثة للاتصال كالتراسل الإلكتروني. . دورية المراقبة الفنية للسيارات واعتماد الكشف الفني الوقائي لحالة العربات. . إرساء منظومة معلوماتية مندمجة تمكّن من متابعة عمليات الصيانة والإصلاح والكلفة المترتبة عن ذلك وتحديد سن أقصى للسيارات التي يتمّ إصلاحها وجوبا لدى الشركات الأم. . اعتماد بطاقة مقيّسه لمتابعة عمليات الصيانة تتضمّن معطيات حول جاهزية الأسطول. . توفير إطار قانوني أو ترتيبي ينظم عملية إبرام اتفاقيات مع الشركات الأم لصيانة أسطول السيارات ويضمن حقوق الطرفين وخاصة فيما يتعلق بالجانب المالي. . تنظيم دورات تكوينية في مجالات الصيانة والسياقة الرشيدة للرفع من مؤهلات الموارد البشرية المكلفة بصيانة السيارات الإدارية. . تحديد مقاييس موضوعية للإحالة على عدم الاستعمال ضمن دليل الإجراءات. . ضمان المحافظة على السيارات الإدارية المحالة على عدم الاستعمال عبر وضعها في أماكن آمنة وفي فضاءات مهيّئة لتفادي استهلاكها.	
15	**<u>التصرّف في النفايات بولاية صفاقس</u>**		
	ترتّب عن إدارة أزمة النفايات بصفاقس وتعطل تنفيذ مشروع المصب المراقب الجديد إبرام جملة من الصفقات المجزأة والملاحق المتكررة، وذلك في غياب البرمجة المسبقة وتحديد الحاجيات بدقة في إطار إجراء واضح مما أدى إلى المساس بقواعد وحدود اختصاص لجان مراقبة الصفقات	. إحداث قرية ايكولوجية تستوعب وحدة المعالجة والتثمين للنفايات وآلات الفرز الانتقائي والتسميد من خلال استحثاث نسق إجراءات انتزاع العقارات المحاذية لموقع المشروع بالتنسيق بين وزارتي البيئة وأملاك الدولة والشؤون العقارية، وإيجاد التمويلات الضرورية لتهيئة الطرقات	لم تصدر عن الهياكل المعنية إجراءات جديدة في الغرض.

	العمومية وإبرام صفقات دون عرضها على أنظار اللجنة والتي لم تتم تسويتها لاحقا. . انعكاسات الأزمة على المالية العمومية مقارنة بالمسار الطبيعي لرفع النفايات وازدواجية استعمال المال العام لتحقيق نفس الغرض، . انعكاسات بيئية لردم النفايات بمصبات عشوائية سواء من طرف المقاولة المنجزة للصفقات المبرمة من طرف المجلس الجهوي أو من طرف جميع البلديات الأخرى والتي تلجأ لمصبات عشوائية باستثناء بلدية قرقنة التي يتوفر بها مصب مراقب.	والربط بالشبكات العمومية، وإصدار قرار جهوي لمنع إنشاء مساكن في حوزة القرية الايكولوجية وتشجير محيطها. . إقرار منظومة الفرز الانتقائي للنفايات من المصدر بولاية صفاقس كأنموذج باعتماد الفصل بين النفايات العضوية (الرطبة) والنفايات القابلة للرسكلة (الجافة) مع تفعيل الدور الأصلي لمراكز تحويل النفايات بولاية صفاقس لتجسيم متطلبات الفرز الانتقائي، . إعداد مخطط لتشريك القطاع الخاص في جمع ورسكلة المواد القابلة للتثمين وبلورة خطّة اتصالية في هذا المجال لضمان انخراط منتجي النفايات في المنظومة وإنجاح المشروع المبرمج بتشريك الجمعيات البيئية بالجهة.	
16	**<u>تقييم برنامج إحداث المؤسسات الصغرى عن طريق إبرام صفقات إطارية في إطار البرنامج الوطني لتحفيز أصحاب الشهائد العليا وبرنامج جيل جديد من الباعثين</u> (2016-2023)** **(وزارة التجهيز والإسكان نموذجا)**		
	اشكال مرتبط بالمؤسسات المحدثة: عدم قدرة أغلب أصحاب الشركات على توسيع دائرة علاقاتهم للحصول على صفقات مع الخواص مما يمكنهم من ضمان ديمومة مؤسساتهم اقتصاديا وماليا وعدم التعويل الكلي على الهياكل العمومية للتعامل في إطار هذا البرنامج الوطني التحفيزي. **مخاطر مرتبطة الوضع العام:** . شح في اليد العاملة المختصة مما يجعل الشركات لا تحترم التزاماتها التعاقدية، . شح في الموارد لدى الادارات العمومية مما يجعل هناك تأخير في خلاص مستحقات الشركات. **مخاطر مرتبطة بالتمويل:** . تأخر في خلاص مستحقات بعض هذه المؤسسات، . عدم توفر السيولة الكافية للقيام بصيانة وإصلاح المعدات المعطبة، . تأخر ايداع مبلغ المال المتداول بالحساب البنكي للمنتفع وتأخر في الحصول على صكوك المعدات،	. مواصلة تقييم الأجيال الأولى من الباعثين و مساندتهم خلال الفترة الإضافية الممنوحة لتجاوز العراقيل التي تواجههم والعمل على فتح باب الترشحات لأجيال جديدة من الباعثين؛ . تعميم التجربة على البلديات بالأساس لما تشكوه من نقص في التأطير وفي الموارد البشرية ولفائدة كافة الادارات العمومية؛ . جرد للحاجيات الأساسية من الخدمات الثانوية للإدارات العمومية (الطباعة والتنظيف والرقمنة ومواقع الواب وتهيئة الحدائق) عن طريق تبني جيل آخر من الباعثين حسب طبيعة كل تدخل، . التسريع في اجراءات الحصول على القرض وتسهيل إجراءات اعداد ملف التمويل، . حث بقية الوزارات للانخراط في البرنامج على غرار وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي ووزارة الشباب والرياضة، . الإحاطة بالباعثين الشبان خاصة من خلال التكوين في مختلف المراحل، والاستماع من قبل الهياكل العمومية إلى	لم تصدر عن الوزارة المعنية إجراءات جديدة في الغرض.

	مخاطر مرتبطة بالجانب اللوجستي: . نقص في الاعلام بخصوص المؤسسات المحدثة لحث باقي الإدارات العمومية على الانتفاع بخدمات هذه الشركات وتمكينها من التعامل مع إدارات مختلفة لتكتسب الخبرة والنضج الكافين وتحافظ على ديمومتها، . غياب الاشهار عبر منظومة الشراء على الخط لتعريف المتعاملين الاقتصاديين بوجود هذه الشركات، . غياب التكوين في مجال الشراءات لمساعدة هذه الشركات على المشاركة في منافسات عمومية، . طول مراحل تكوين الملف الخاص بالقرض وبكراس الشروط واستخراج المعرف الجبائي وضعف الاحاطة والمعلومة من طرف البنك. **مخاطر مرتبطة بالمتابعة والرقابة الداخلية:** . غياب أدلة إجراءات لتوحيد مسار متابعة تنفيذ البرنامج إلى جانب غياب مصفوفة مخاطر لتشخيص نظام الرقابة الداخلية، . المؤسسات المنتفعة بالبرنامج لا تولي العناية الكافية لإعداد التقارير التقييمية لتحديد الاشكاليات ومراجعة الأهداف بهدف إعداد خطة عمل ورزنامة لإرساء نظام رقابة داخلية، . غياب المتابعة اللصيقة للشركات المحدثة في السنوات السبع الأخيرة، الشيء الذي لم يمكن من اكتشاف الاشكاليات وتجاوزها لمساعدة هذه المؤسسات الصغرى المحدثة على ديمومة العمل.	مشاغلهم والعقبات التي تعترضهم ومقترحاتهم. . النظر في إمكانية اسناد إعفاءات جبائية وإعفاء من المساهمات بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، . تفعيل مقتضيات الفصل 20 من الأمر المنظم للصفقات العمومية والذي نص على تخصيص نسبة سنوية لفائدة المؤسسات الصغرى في حدود 20 % وتمكين المؤسسات المحدثة في إطار البرنامج التحفيزي من هذا الامتياز، . اعتماد أدلة إجراءات تضبط وتوحد عمليات التصرف في هذه الصفقات، . مراجعة حوكمة البرنامج الوطني ككل تجنبا لكل تراخي أو لكل تضارب وعدم تناسق عمل كل متدخل مع التوصية بتكوين لجنة قيادة ومتابعة بوزارة التكوين المهني والتشغيل تكون ممثلة بأعضاء من رئاسة الحكومة ووزارة التجهيز والإسكان وبقية الوزارات المنخرطة وتقوم بمتابعة تقدم تنفيذ الصفقات المبرمة مع المؤسسات الصغرى بالإضافة لمتابعة تطور نشاطها خارج صفقات التفاوض المباشر. . وضع برنامج مشترك لإحداث مؤسسات مختصة في صيانة المنشآت الرياضية والشبابية والتجهيزات الطبية بالمستشفيات في كل الولايات، . تكوين خلية لدى رئاسة الحكومة تتابع تقدم البرنامج باعتبار تداخل عديد الاطراف به، . العمل على تنقيح الفصل الخاص بقيمة الصفقات السنوية في اتجاه الترفيع في قيمة الصفقات السنوية المبرمة؛ . إحداث قاعدة بيانات للعموم للتعرف على الشركات المحدثة في إطار هذا البرنامج والتعريف بها	